جامعة محمد البشر الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

دور وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

(دراسة استقصائية لعينة من المهنيين والأكاديميين)

من إعداد الطلبة:

- **منال ڤدوج**
- **إيناس تباني**

تحت إشراف الأستاذ (ة):

د. بهلولي نور الهدى

أعضاء لجنة المناقشة

ڤطاف سهيلة	**رئيســـا**
بهلولي نور الهدى	**مشرفا**
حموش خولة	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023 -2024

الإهداء

الحمد لله

الذي أجرى سنوات دراستي حتى توالت ورعى زهور حلمي بفرحة التمام

أهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة بعد سنوات من التعب والمشقة

في سبيل الحلم والعلم حملت في طياتها أمنيات الليالي وأصبح عنائي اليوم للعين قرة.

الى من أحمل اسمه بكل عز وافتخار لمن مهد لي طريقي وأضاء دروبي في كل خطوة

أخطوها وعلمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة

سندي وقدوتي وملاذي بعد الله فخري واعتزازي والدي

الى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحتضنني قلبها وسهلت عليا الشدائد بدعائها

الى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمة

سر قوتي ونجاحي جنتي والدتي.

الى إخوتي وأخواتي اللذين ساندوني بكل حب عند ضعفي وأزاحوا عن طريقي المتاعب.

الى جميع من أمدوني بالقوة والتوجيه وآمن بي ودعمني في الأوقات الصعبة

لأصل الى ما أنا عليه الان

وما كنت لأفعل هذا لو لا توفيق من الله فالحمد لله الذي ما تيقنت به خيرا وآملا إلا وأغرقني

سرورا وفرحا.

ڤدوج مـــنال

الإهداء

اللهم يسر لنا ما تبقى ووفقنا وزدنا علما، اللهم استودعناك

مستقبلنا فاكتب لنا الخير فيه

نهدي ثمرة جهدنا المتواضعة إلى

أمي الحبيبة نبع الحنان والود إلى رفيقتي وطبيبة خاطري ودواؤه

أبي العزيز قوتي ومسندي إلى الذي تكبد عناء تنشئتي في الصغر من وفر لي جميع ظروف النجاح

إلى إخوتي

إلى أقاربي وأصدقائي

الحمد لله الذي ما تم ختم هذا الجهد ولا ختم السعي إلا بفضله

(وآخر دعواهم أن الحمد لله ربي العالمين)

إيناس تباني

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا في إتمام هذه الدراسة، وعلى ما أسبغه علينا من نعم وكان عونا لنا في كل خطوة خطونها في سبيل إنجاحه فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ومهدو لنا طريق العلم والمعرفة

إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة "نور الهدى بهلولي" على كل النصائح والتوجيهات التي قدمتها لنا وكانت سببا في إثراء هذه الدراسة في مختلف جوانبها.

إلى أعضاء لجنة المناقشة، ولجميع من ساعدونا في الحصول على المعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث.

مع كل الشكر لكل من علمنا حرفا في جميع مشوارنا الدراسي

لجميع الطاقم التربوي والأكاديمي والأساتذة المحترمين.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي على مستوى المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال التعرف على أهم جوانب التدقيق الداخلي والأداء المالي وطبيعة العلاقة بينهما، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام الاستبيان كأداة لاختبار فرضيات الدراسة، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع 50 استبيان على مجموعة من المهنيين والأكاديميين المتمثلين في المدققين الداخلين والمحاسبين والأساتذة الجامعيين، على مستوى ولاية برج بوعريريج.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن للتدقيق الداخلي دور فعال في تحسين الأداء المالي من خلال اختبار العلاقة التأثير بين التدقيق الداخلي والأداء المالي، حيث تم التأكد من أن التدقيق الداخلي يساهم في تحسين الأداء المالي من خلال الرقابة من جهة على النسب المالية ومن جهة أخرى على مؤشرات التوازن المالي.
الكلمات المفتاحية: التدقيق، التدقيق الداخلي، الأداء المالي، النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي.

Abstract:

This study aimed to determine the role and function of internal auditing in improving financial performance at the level of economic institutions by identifying the key aspects of internal auditing, financial performance, and the nature of the relationship between them. To achieve this goal, a descriptive-analytical approach was adopted, using a questionnaire as a tool to test the study hypotheses. Fifty questionnaires were distributed to a group of professionals and academics represented by internal auditors, accountants, and university professors, at the level of Bordj Bou Arreridj province.

The study reached several conclusions, the most important of which is that internal auditing plays an effective role in improving financial performance by testing the cause-effect relationship between internal auditing and financial performance. It was confirmed that internal auditing contributes to improving financial performance through oversight on financial ratios (liquidity ratios, activity ratios, profitability ratios, debt ratios, market ratios) and on financial balance indicators.

Keywords: Auditing, internal auditing, financial performance, financial ratios, financial balance indicators.

قـــائـــــمـــــــــة الـــــــمحـــــتـــــويـــــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدارسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدارسة	01
المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي والأداء المالي	31-02
المبحث الثاني: الدارسات السابقة	55-32
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدارسة	90-45
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدارسة	57-51
المبحث الثاني: المناقشة والنتائج	90-58
الخاتمة	96-92
قائمة المراجع	103-97
الملاحق	112-104
فهرس المحتويات	116-113

قـــــائـــمـــــــة الـــــجـــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	حساب قدرة التمويل الذاتي حسب طريقة الجمع	26
02	حساب قدرة التمويل الذاتي حسب طريقة الجمع	36
03	المقارنة بين هذه الدراسة والمقالات العلمية باللغة بالعربية	41
04	المقارنة بين هذه الدراسة والرسائل الجامعية بالعربية	46
05	المقارنة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة باللغة الاجنبية	53
06	مقياس درجة الإجابة حسب مقياس ليكارت الخماسي	58
07	توزيع لأفراد العينة حسب الوظيفة	59
08	توزيع لأفراد العينة حسب التخصص	60
09	توزيع لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي	61
10	توزيع لأفراد العينة حسب الخبرة المهنية	63
11	اختبار ثبات أدوات القياس باستخدام معامل ألفا كرو نباخ	64
12	اختبار صدق أداة قياس المحور الأول باستخدام ارتباط بيرسون	65
13	اختبار صدق أداة قياس المحور الثاني باستخدام ارتباط بيرسون	67
14	اختبار صدق أداة قياس المحور الثالث باستخدام ارتباط بيرسون	69
15	تحليل اتجاهات إجابات وحدات الدراسة للمحور الاول	71
16	تحليل اتجاهات إجابات وحدات الدراسة للمحور الثاني	73
17	تحليل اتجاهات إجابات وحدات الدراسة للمحور الثالث	75
18	الأهمية النسبية لعبارات المحور الأول	77
19	الأهمية النسبية لعبارات المحور الثاني	78
20	الأهمية النسبية لعبارات المحور الثالث	79
21	نتائج اختبار الفرضية الاولي	80
22	نتائج اختبار الفرضية الثانية	81
23	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	82
24	اختبار أنوفا للفوارق بين مختلف الوظائف للمهنين والأكاديميين للمحور الاول	83
25	اختبار أنوفا للفوارق بين مختلف التخصصات للمحور الأول	83
26	اختبار أنوفا للفوارق للمؤهل العلمي للمحور الاول	84

27	اختبار أنوفا للفوارق بين الخبرات المهنية للمحور الاول	85
28	اختبار أنوفا للفوارق بين مختلف الوظائف للمهنين والأكاديميين للمحور الثاني	85
29	اختبار أنوفا للفوارق بين مختلف التخصصات للمحور الثاني	86
30	اختبار أنوفا للفوارق للمؤهل العلمي للمحور الثاني	86
31	اختبار أنوفا للفوارق بين الخبرات المهنية للمحور الثاني	87
32	اختبار أنوفا للفوارق بين مختلف الوظائف للمهنين والأكاديميين للمحور الثالث	87
33	اختبار أنوفا للفوارق بين مختلف التخصصات للمحور الثالث	88
34	اختبار أنوفا للفوارق للمؤهل العلمي للمحور الثالث	89
35	اختبار أنوفا للفوارق بين الخبرات المهنية للمحور الثالث	89

قـــــــائـــمـــــــــة الاشـــــكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع التدقيق	09
02	دائرة نسبية توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	59
03	دائرة نسبية توزيع أفراد العينة حسب التخصص	60
04	دائرة نسبية توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	61
05	دائرة نسبية توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	62
06	أعمدة بيانية توضح الارتباط بين الدرجة الكلية للمقياس والفقرات المكونة للمحور الاول	65
07	أعمدة بيانية توضح الارتباط بين الدرجة الكلية للمقياس والفقرات المكونة للمحور الثاني	67
08	أعمدة بيانية توضح الارتباط بين الدرجة الكلية للمقياس والفقرات المكونة للمحور الثالث	68

قـــــائـــمـــة الـــــمـــلاحـــق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستبيان في صورته المقدمة لوحدات الدراسة	107-105
02	جدول التكرارات لمتغير الوظيفة	108
03	دول التكرارات لمتغير التخصص	108
04	دول التكرارات لمتغير المؤهل العلمي	108
05	دول التكرارات لمتغير الخبرة المهنية	108
06	مستخرج المساعد الاحصائي الذكي لعامل ألفا كرونباخ للمحور الاول	108
07	مستخرج المساعد الاحصائي الذكي لعامل ألفا كرونباخ للمحور الثاني	108
08	مستخرج المساعد الاحصائي الذكي لعامل ألفا كرونباخ للمحور الثالث	108
09	المتوسطات الحسابية واختبار ت للمحور الاول	109
10	المتوسطات الحسابية واختبار ت للمحور الثاني	109
11	المتوسطات الحسابية واختبار ت للمحور الثالث	109
12	الارتباط بين الدرجة الكلية للمقياس والفقرات المكونة للمحور الاول	110
13	الارتباط بين الدرجة الكلية للمقياس والفقرات المكونة للمحور الثاني	110
14	الارتباط بين الدرجة الكلية للمقياس والفقرات المكونة للمحور الثالث	111
15	اختبار الفروق حسب الوظيفة للمحور الاول	111
16	اختبار الفروق حسب التخصص للمحور الاول	111
17	اختبار الفروق حسب المؤهل العلمي للمحور الاول	111
18	اختبار الفروق حسب الخبرة للمحور الاول	111
19	اختبار الفروق حسب الوظيفة للمحور الثاني	111
20	اختبار الفروق حسب التخصص للمحور الثاني	112
21	اختبار الفروق حسب المؤهل العلمي للمحور الثاني	112
22	اختبار الفروق حسب الخبرة للمحور الثاني	112
23	اختبار الفروق حسب الوظيفة للمحور الثالث	112

24	اختبار الفروق حسب التخصص للمحور الثالث	112
25	اختبار الفروق حسب المؤهل العلمي للمحور الثالث	112
26	اختبار الفروق حسب الخبرة للمحور الثالث	112

مقدمة

- **تمهيد:**

إن التطور الاقتصادي الذي شهدته المؤسسات وزيادة حجم المعاملات نتج عنه توسع أنشطتها وتعدد وظائفها، الأمر الذي أجبرها على التفكير خارج الصندوق والتوجه إلى الطرق المستحدثة باحثة عن كل ما يضمن لها التميز وبتالي بقاؤها واستمرارها، ما أدى إلى اهتمامها أكثر بوجود أداة رقابية تساعدها في القيام بوظائفها بصورة كفؤة، وذلك من خلال فحص وتقييم السياسات والإجراءات وكذا كفاءة أداء العمليات على مستوى المؤسسة ، لذلك ظهر التدقيق كأداة ومطلب أساسي يهدف إلى اكتشاف الثغرات الموجودة وتصحيحها وتحقيق هامش أمان لمواجهة المستقبل، وكذا تعظيم أرباح المؤسسة، وبناء على هذا أولت المؤسسات اهتماما كبيرا بالتدقيق الداخلي كونه يقوم بتقييم الكفاءة والفعالية الاقتصادية والعدالة في إنجاز المهام، ويقدم خدمات استشارية تسهم في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة وإضفاء الثقة حول قوائمها المالية التي تعكس الأداء المالي وتدعم القدرات التنافسية.

- **إشكالية الدارسة:** على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين نسب السيولة ونسب النشاط؟
- كيف تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين نسب المردودية ونسب المديونية؟
- كيف تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي؟

- **فرضيات الدارسة:** للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال الرقابة على نسب السيولة ونسب النشاط؛
- يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال الرقابة على نسب المديونية ونسب المردودية؛
- يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال الرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي.

- **أهمية الدارسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في تعرف على الأداء المالي باعتباره المؤشر الذي يدل على النجاح أو الفشل في تنفيذ الأهداف المالية للمؤسسات الاقتصادية، وبيان مدى وجود علاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي المتمثل في نسب السيولة، المديونية، المردودية، نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي بصفة خاصة وكيف يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من بصفة عامة.

- **أهداف الدارسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من النقاط يمكن إبراز أهمها في النقاط التالية:

- التعرف على التدقيق الداخلي وتبيان أهميته بالنسبة للمؤسسة وأدائها المالي؛

- أهمية الأداء المالي باعتباره المؤشر الذي يدل على النجاح أو الفشل في تنفيذ الأهداف المالية للمؤسسات الاقتصادية؛
- عرض الإطار النظري لمهنة المدقق الداخلي؛
- التعرف على مدى اهتمام المدقق الداخلي بالأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؛
- تقصي كيفية مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين نسب السيولة ونسب النشاط في المؤسسات الاقتصادية.

- **حدود الدراسة:** تتمثل حدود الدراسة في

- **الحدود الموضوعية:** تتعلق هذه الدراسة بالتعرف على التدقيق الداخلي ودوره في تحسين الأداء المالي من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تتمثل في (نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب المردودية ونسب السوق) وكيفية مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين هذه المؤشرات لتبيان أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية؛
- **الحدود الزمنية:** تم الشروع في الجزء النظري لهذه الدراسة في منتصف شهر نوفمبر 2024، أما الجزء التطبيقي لهذه الدراسة تم العمل عليه في أواخر شهر ماي 2024 بحيث تمثل الفترة الممتدة من بداية توزيع أول استبيان الى غاية إستلام آخر استبيان ومن ثم تحليله والتوصل إلى النتائج؛
- **الحدود المكانية:** تتعلق هذه الدراسة بالجزائر كونها تضمنت المسح عن طريق الاستبيان، والذي مس عينة من ذوي الاختصاص من المهنيين والأكاديميين على مستوى ولاية برج بوعريريج؛
- **الحدود البشرية:** تتمثل في أفراد العينة الذين كان عددهم 50 فردا أجابوا على أسئلة الاستبيان، وهم المهنيين والأكاديميين المتمثلين في مدققين وخبراء محاسبين، والبعض من المحاسبين المعتمدين وأساتذة جامعيين.

- **منهج الدارسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على الأداة البحثية التالية الاستبيان باستخدام المساعد الاحصائي الذكي في معالجة الفصل التطبيقي من خلال طرح مجموعة من الأسئلة في الاستبيان لمحاولة معرفة كيفية تأثير التدقيق الداخلي على الأداء المالي وكيفية تحسينها.

- **أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:
  - إدراك أهمية تطبيق التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية؛
  - الميل الشخصي للاطلاع ودراسة المواضيع المتعلقة بالتدقيق والتسيير المالي؛
  - الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لتوفر مجالات للعمل فيه.

- **صعوبات الدارسة:**

ضيق الوقت لإكمال الفصل التطبيقي نظرا لاختيارنا فيما سبق دراسة حالة وعدم توفر البيانات التي تسمح لنا بالإلمام بالجوانب المختلفة للموضوع (تقرير المراجع الداخلي للمؤسسة) لذلك انتقالنا الى الدراسة الاستقصائية.

- **هيكل الدارسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلان، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول خصص للأدبيات النظرية للدراسة، أما المبحث الثاني تناول فيه الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم الطرق والأدوات، أما المبحث الثاني تم تقديم المناقشة والنتائج، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للدراسة

تمهيد:

تعتبر وظيفة التدقيق أحد أهم الوظائف التي تعتمد عليها المؤسسة للوصول إلى الأداء الجيد، حيث تأتي أهميتها في مساعدة المؤسسة على تدقيق جميع العمليات المالية وبالدرجة الأولى في مساعدة الإدارة العليا على تحقيق أهدافها، وإن كان التدقيق بتلك الأهمية فإن التدقيق الداخلي أهمية خاصة بحيث يهدف إلى التأكد من صحة المعلومات والبيانات المحاسبية، وإبداء الرأي حول مصداقية القوائم المالية والسعي لتحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة وهو تعظيم الربح ومنه ارتفاع قيمتها.

كما يعبر الأداء المالي عن مدى قوة وضعف المؤسسة ومدى قدرتها على الاستمرار والبقاء والمنافسة في السوق، حيث يركز على استخدام مؤشرات ونسب مالية لقياس إنجاز الأهداف، كما يعتبر الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة من ناحية الموارد المالية، وتزويد المؤسسة بالفرص الاستثمارية التي تساعدها على تلبية احتياجاتها وتحقيق أهدفها.

وللإلمام بالجوانب المختلفة لهذا الفصل الذي يأتي بعنوان الادبيات النظرية للدراسة تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان الإطار النظري للتدقيق الداخلي والأداء المالي.

أما المبحث الثاني فيتضمن الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية والمقالات العلمية، تم إعداده بالاعتماد على بعض المصادر منها المجلات، ومذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه.

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي والأداء المالي

تم في هذا المبحث التطرق إلى التدقيق والتدقيق الداخلي وبيان مفهومهما، أهميتهما والأهداف التي يقومان بها في المؤسسة بالإضافة إلى دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي، وذلك من خلال تقرير المدقق الداخلي، وفي الأخير أشارت الدراسة إلى بيان العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي.

المطلب الأول: عموميات حول التدقيق

يتم في هذا المطلب التعرض إلى مختلف التطورات والمراحل التي مر بها التدقيق، وكذا مجوعة من التعاريف وبعض أهداف التدقيق، بالإضافة إلى أهمية التدقيق ومراحله.

أولا: التطور التاريخي للتدقيق

يعد التدقيق أحد فروع العلوم الاجتماعية التي تتأثر في تطورها ونشأتها بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية نفسها، ويعود ميلاد التدقيق إلى نشأة الدولة وملكيتها للمال العام وإدارته نيابة عن الشعب، إذ كان التدقيق مرادفا للرقابة المالية التي عرفتها منذ القدم مختلف الحضارات الإنسانية وبدرجات متفاوتة، ونتيجة للتطور الفكري، الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي لمختلف مراحل البشرية أخذ التدقيق مفهومه الواسع، ويظهر هذا التطور من خلال المراحل التي مر بها التدقيق على تعددها:[1]

1. المرحلة الاولى:

اهتم التدقيق في هذه الفترة باستماع المدقق إلى الحقائق ووزنها بواقع تجربته، فكان اصطلاح(Auditor) بمعنى يستمع، حيث كانت الحكومات المركزية في ذلك الوقت تفوض سلطة جباية الضرائب العينية والنقدية مجموعة من الموظفين يقومون بإمساك سجلات لإثبات حركة جباية الضرائب، وعينت مراقبي المالية لفحص هذه السجلات والتأكد من صحتها، وتركز اهتمام المدقق في البداية على التلاعب من قبل المسؤولين وعن حيازة الأشياء المادية والتأكد من أمانة الحائزين لها، ثم تطور مجال العمل بأن اصبح التجار يستعينون بالمدققين للتحقق من سلامة الثروات التي كانت تعود بها السفن من العالم القديم (أوروبا)، فانتقل الدور من التأكد من أمانة الأشخاص المسؤولين عن الحيازة المادية للأصول إلى التدقيق التفصيلي للسجلات والأصول.

2. المرحلة الثانية:

انتعش النشاط التجاري في أوروبا وخاصة في إيطاليا خلال هذه الحقبة، وبرزت الحاجة إلى نظام محاسبي يواجه التزايد الكبير في المعاملات التجارية، وبظهور نظام القيد المزدوج أمكن تسجيل العمليات التجارية بصفة منظمة، وتطور هدف التدقيق في أن يتحاشى الأخطاء والتلاعب ويكشفهما عن طريق الفحص المفصل للعمليات طبقا للقياس والتسجيل في الدفاتر المحاسبية والسجلات.

[1] محمد بو سماحة وعلاوي لخضر، **التدقيق**، مطابع متيجة، براقي الجزائر، 2022، ص ص8-11.

3. المرحلة الثالثة:

تميزت هذه الفترة بظهور شركات المساهمة كبيرة الحجم نسبيا وذات المعاملات الكثيرة، وغياب الملكية عن الإدارة، مما تطلب وجود وكلاء عن أصحاب رأس المال يتولون الرقابة على الإدارة والتأكد من سلامة العائد على رأس المال المستثمر، وألزم كذلك وجود مدقق مستقل ومؤهل لتدقيق عمليات تلك الشركات، مع وجود جمعيات مهنية تشرف على المهنة وأدائها لواجباتها.

ولقد ظل هدف التدقيق هو اكتشاف الأخطاء وكذا التلاعب والغش، بفحص النظام المحاسبي وتوجيه الاهتمام إلى تثبيت جانب من الرقابة الداخلية خلال الإجراءات المتبعة لتنفيذ أنشطة المؤسسة، كما بقي استخدام أسلوب الفحص الشامل، أي التدقيق التفصيلي، سائدا مع قبول أسلوب الفحص بالعينة في نطاق محدود.

4. المرحلة الرابعة:

لقد تطور الهدف الرئيسي للتدقيق إلى التأكد من صحة وعدالة المركز المالي للمؤسسة خلال هذه الحقبة، وأصبح اكتشاف ومنع الخطأ غرضا فرعيا مع تأكيد أهمية الاعتراف بنظام الرقابة الداخلية، وتغير أسلوب التدقيق على التدقيق التفصيلية إلى استخدام العينات وأهمية الربط بين بحجم العينة وكيفية اختبارها ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.

5. المرحلة الخامسة:

عرفت هذه المرحلة ازدهارا كبيرا للتدقيق، حيث شهدت التأكيد على:

- أن الهدف الرئيسي للتدقيق هو إبداء الرأي في صحة وعدالة القوائم المالية؛
- الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية؛
- الاهتمام بالأساليب العلمية المتطورة، مثل استخدام الأسلوب الرياضي والتحليل المالي وخرائط التدفق والعينات الإحصائية وبحوث العمليات، وهذا بفعل تطورات التي حدثت في استخدام الإعلام الآلي؛
- أن استخدام التدقيق للأساليب الكمية يحقق الدقة ويقرب المدقق من الموضوعية، من خلال تطوير الأساليب الرياضية والاحصائية لخدمة أغراضها.

يعتبر التطور الذي حدث خلال المراحل التاريخية المختلفة موائما لأحداث اقتصادية واجتماعية صاحبت المجتمعات المختلفة، وبالتالي أثرت على هدف ومجال وأسلوب التدقيق، فالثورة الصناعية العالمية وما صاحبها من تطور اقتصادي كبير، وصدور تشريعات منظمة وأحكام قضائية وآراء الجمعيات المهنية، طورت التدقيق علما وعملا وكان التطور رأسيا وأفقيا.

لقد ساهم التطور الرأسي في الرفع من كفاءة التدقيق دون توسيع لمجاله، من خلال الاستعانة بالأساليب الحديثة لتسهيل أداء المدقق لمهمته، مع الاقتصاد في تكاليف أدائها وتحقيق نتائج أكثر فعالية، فتم استخدام

الأساليب الإحصائية في اختيار العينات، وتحديد حجم نوعية الاختبارات اللازمة، والاستعانة بأساليب جديدة لتخطيط القيام بمهمة التدقيق في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن الوفاء باحتياجات المهتمين (ملاك أو مستثمرين) بما يجري في الوحدات الاقتصادية.

ومن جهة أخرى توسع مجال التدقيق أفقيا بعدم الاقتصار على مفهوم التدقيق من حيث الفحص، لإبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية، إنما الحاجة إلى معلومات إضافية في مجالات متعددة، تفيد إدارة المؤسسة وتقيم الأداء وهو ما يسمى بالتدقيق الإداري، كما يفيد المجتمع ككل في صورة التدقيق الاجتماعي حيث يهتم بتقييم الأداء الاجتماعي لتلك الوحدات، هذا النوع من التطور في التدقيق يستهدف إيجاد معلومات متكاملة تخدم المجتمع ككل.

ثانيا: مفهوم التدقيق

لا شك أن هناك تعاريف متعددة للتدقيق بحسب الزوايا التي ينظر إليه من خلالها، ولكن في العموم لا تخرج عن الإطار العام للأهداف المرجو تحقيقها، حيث ركزت التعاريف المختلفة للتدقيق على بيان أهدافه ومجالات عمله، وفيما يلي تقديم أهم تعاريف للتدقيق:

تعريف عبد الفتاح الصحن الذي يرى بأن التدقيق يقصد "به فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمؤسسة فحصا دقيقا، حتى يطمئن المدقق من أن التقارير المالية سواء كانت تقريرا عن نتيجة المؤسسة خلال فترة زمنية أو تقرير عن المركز المالي في أي فترة زمنية أو تقرير آخر يظهر صورة واضحة وحقيقية ودقيقة الغرض الذي من أجله أعد هذا التقرير"[1].

تعريف التنظيم الفرنسي للخبراء المحاسبيين والمحاسبين المعتمدين (OECCA) بأن "التدقيق اختبار يقوم به محترف ذو كفاءة واستقلالية، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية القوائم المالية للمؤسسة"[2].

تعريف الاتحاد الأوروبي للخبراء المحاسبين (UES) بأن "التدقيق هو إعطاء رأي عما إذا كانت الحسابات السنوية تترجم الحالة الحقيقية للمؤسسة أثناء سنة الفحص"[3]

تعريف منظمة العمل الفرنسي للتدقيق على أنه:" مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني على معايير التقييم، يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استنادا وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم".[4]

---

[1] فاتح غلاب، **تطور وظيفة التدقيق في مجال حكومة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة دراسة لبعض المؤسسات الصناعية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، المستدامة، جامعة فرحات عباس، 2011/2010، ص47.

[2] محمد بو سماحة وعلاوي لخضر، مرجع سابق، ص11.

[3] المرجع السابق، ص11.

[4] طواهر محمد التهامي وصديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات – الإطار النظري والممارسة التطبيقية** –، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص10.

تعريف اتحاد المحاسبين الأمريكيين للتدقيق بأنه "إجراءات منظمة لأجل الحصول وتقييم وبصورة موضوعية الأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية، والأحداث لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين[1].

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا بأن عملية التدقيق هي عملية فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمؤسسة فحصا دقيقا وانتقاديا، من خلال إجراءات منظمة بطريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مدقق ذو كفاءة واستقلالية، يبدي رأيه في عدالة البيانات المالية من أجل الاطمئنان من أن التقارير تنطبع فيها صورة واضحة وحقيقية ودقيقة.

ثالثا: أهمية التدقيق

يلعب التدقيق دورا مهما في الأوساط المالية والأوساط الحكومية وفي الاقتصاد بالاستعانة بالمعلومات بمختلف أنواعها حسب طبيعة ومجال التدقيق، ومنهم من يعتبر أن أهمية التدقيق تكمن في كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها، هذه الطوائف يمكن تصنيفها إلى خمسة أصناف:[2]

- **المستثمرون:** أدى ظهور المؤسسات والمصانع الكبرى في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية إلى تزايد عدد المساهمين في هذه المؤسسات وبتالي انفصال الملكية عن التسيير، هذا ما جعل الحاجة إلى التدقيق أمر لابد منه، حيث يتم تعيين مدقق مستقل ومحايد يقوم بمراقبة أداء إدارة الشركة، ويقوم بإيصال المعلومات إلى المستثمرين في الشركة للاطمئنان على أموالهم.

- **مجلس الإدارة:** تعتمد إدارة المؤسسة على القوائم المالية التي يتم اعتمادها من قبل المدقق المحايد والمستقل مما يزيد الثقة في هذه القوائم، وبتالي تزيد درجة الاعتماد عليها، كما أنها وسيلة لإثبات أن إدارة المؤسسة قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى إعادة انتخاب وتجديد أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى وكذلك زيادة مكافآتهم.

- **البنوك والمؤسسات المالية:** تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات الاقراض، وقبل أن توافق هذه البنوك على منح تلك القروض فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المؤسسات، وذلك لضمان قدرة هذه المؤسسات على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة.

[1] نسرين رايس وحنان حمزة، **دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص مالية مؤسسة، جامعة العربي تبسي، 2017/2016، ص4.

[2] بو حفص رواني، مطبوعة محكمة حول التدقيق المالي والمحاسبي، جامعة غرداية، 2018/2017، ص13.

- **أجهزة الحكومة:** تعتمد بعض أجهزة الدولة على القرارات المالية التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض ضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون قوائم موثوق فيها ومعتمدة من جهات محايدة، بفحص هذه القوائم فحصا دقيقا وإبداء رأي الفني المحايد والعادل فيها.

- **المجتمع:** أصبح للتدقيق دور مهم في المجتمع في ظل المسؤولية الاجتماعية بالإضافة إلى المسؤولية البيئية حيث أن للمدقق دور مهم في إرساء مبادئ التنمية المستدامة وحماية المستهلك.

رابعا: أهداف التدقيق

شهدت أهداف التدقيق عدة تطورات وفقا للتطور التاريخي، ويمكن تقسيم أهداف التدقيق إلى:[1]

1- الأهداف التقليدية: يمكن حصرها فيما يلي:

- التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المؤسسة وسجلاتها، وتقرير مدى الاعتماد عليه؛
- الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات؛
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش؛
- تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجأة للمؤسسة، وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة.

2- الأهداف الحديثة: من أهمها ما يلي:

- مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق الحد من الإسراف في جميع نواحي نشاط المؤسسة؛
- تقييم نتائج أعمال المؤسسة مقارنة بالأهداف المرسومة؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة.

3- الأهداف العلمية: إضافة للأهداف التقليدية والأهداف الحديثة هناك أهداف أخرى للتدقيق متمثلة في الأهداف العملية وهي تضم:

- **الوجود والتحقق:** وهو التأكد من أن جميع الأصول والخصوم الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلا؛

[1] أولاد البركة أم كلثوم وبن عيسى سمية، دور **التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة – دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز– سونلغاز**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016/2015، ص11.

- **الملكية والمديونية:** وذلك من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم هي التزام عليها، فالتدقيق بذلك يعمل على تأكيد صدق وحقيقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المولد لها، والتي تقدم إلى أطراف عدة سواء داخلية أو خارجية؛

- **الشمولية أو الكمال:** بغية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات من جهة ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هاته البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، والذي يعتبر من أهم أهداف التدقيق لإعطاء المصداقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية؛

- **التقييم والتخصيص:** يقصد به ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقاً للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق إهتلاك الاستثمارات، أو تقييم المخزونات، ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية، وبانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما؛

- **العرض والإفصاح:** تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال إفصاح هذه الأخيرة عن مخرجات نظام المعلومات التي أعدت وفقا لمعايير الممارسة المهنية، وتجهيزها بشكل يتماشى مع المبادئ المحاسبية، تعتبر هذه المعلومات محلا للفحص من قبل المدقق ليتأكد من صحتها ومصداقيتها؛

- **إبداء الرأي:** يسعى المدقق من عملية التدقيق إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية وعن صدق وصحة المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية.

خامسا: أنواع التدقيق

ينقسم التدقيق إلى أنواع متعددة، تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر إلى عملية التدقيق من خلالها، ولكن المعايير التي تحكم جميع هذه الأنواع واحدة، وإجمالا يصنف التدقيق حسب نطاق عملية التدقيق ذاتها، حسب الوقت الذي تتم فيه، حسب الهيئة التي تقوم بها، حسب درجة الالتزام بها وحسب مدى الفحص وحجم الاختبارات وهذا ما يبينه الشكل رقم (01):

الشكل الرقم (01): أنواع التدقيق

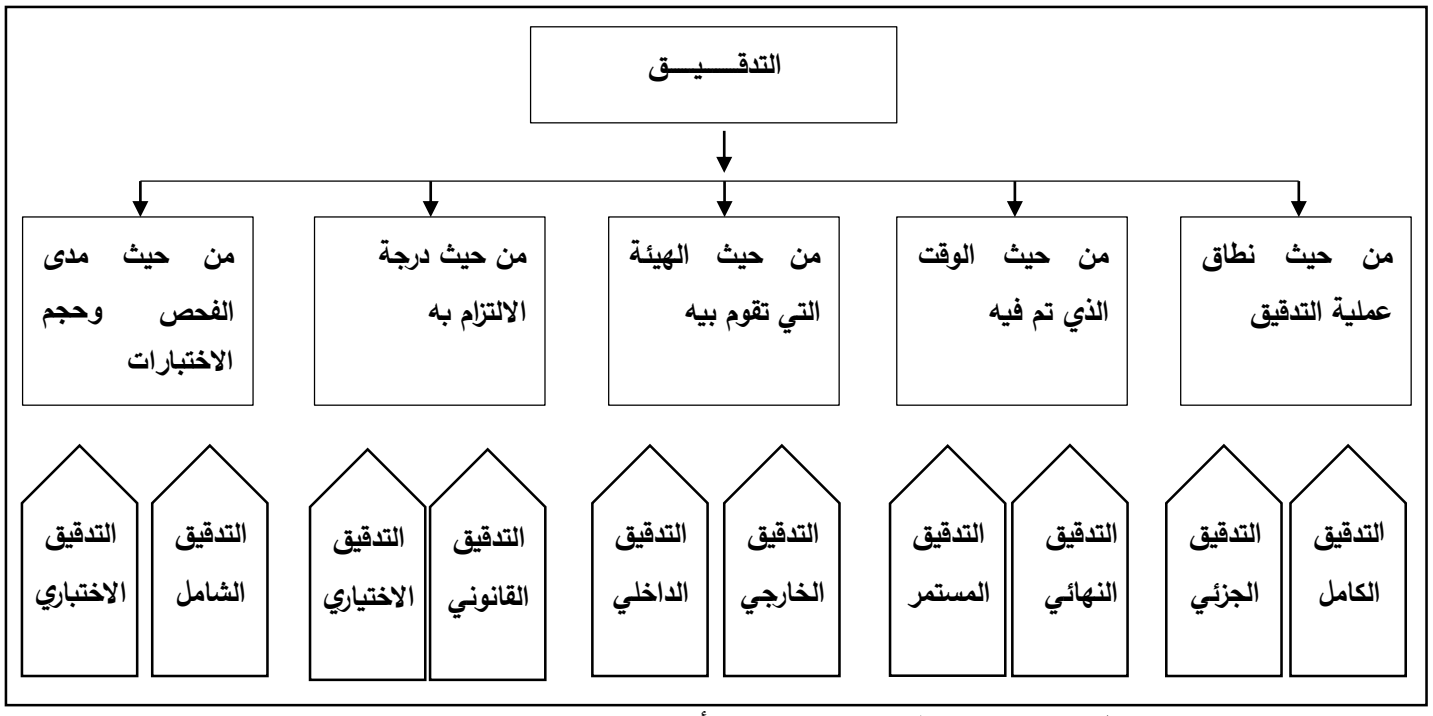

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على العناصر المذكورة أدناه

1. من حيث نطاق عملية التدقيق:

يمكن تقسيم التدقيق من حيث المجال أو النطاق إلى قسمين هما التدقيق الكامل والتدقيق الجزئي:

- **التدقيق الكامل:** وهو الذي يخول للمدقق إطارا غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا تضع المؤسسة أو الجهة التي تعين المدقق أية قيود على نطاق عمله، كما لا يتم تحديد هذا النطاق، ولكن يخضع ذلك لمعايير ومستويات التدقيق المتعارف عليها، ويتعين على المدقق في نهاية الأمر، إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق وسلامة القوائم المالية النهائية ككل، بغض النظر عن مجال الفحص والمفردات التي شملتها اختباراته، فمسؤوليته تغطي جميع تلك المفردات، حتى تلك التي لم تخضع للفحص، وفي هذه الحالة يترك للمدقق حرية تحديد المفردات التي تشملها اختباراته، دون التخلي عن مسؤوليته الكاملة عن جميع المفردات.
- **التدقيق الجزئي:** يتعين في هذا النوع من التدقيق، وجود اتفاق أو عقد كتابي يبين فيه العمليات أو البنود المراد مدققها والهدف المراد تحقيقه من وراء هذا التدقيق، وعلى المدقق في هذه الحالة أن يبرز في تحريره تفاصيل ما قام به من عمل، لتحديد مسؤوليته بوضوح لمستخدمي ذلك التقرير وما يرتبط به من قوائم ومعلومات، ويبدو أن سبب اللجوء إلى هذا النوع من التدقيق يعود إلى وجود شكوك في البند المراد تدقيقه، سواء من الجهة المسيرة أو الشركاء، في وجود أخطاء أو غش أو تلاعب يظهر عدم دقة وصراحة المعلومات المالية.

2. من حيث الوقت الذي تم فيه :

يمكن تقسيم التدقيق من حيث الوقت الذي يتم فيه إلى تدقيق نهائي، والذي عادة ما يكون بعد انتهاء السنة المالية(12/31/ن)، وتدقيق مستمر والذي هو غير محدود بوقت.

- **التدقيق النهائي:** في هذا النوع من التدقيق، يكون تدخل المدقق بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج وملاحق القوائم المالية، والواقع أن هذا النوع عادة ما يناسب المؤسسات صغيرة الحجم، والتي لا تتعدى فيها العمليات بصورة كبيرة.

- **التدقيق المستمر:** في هذا النوع تتم عمليات إجراء الفحص وإجراء الاختبارات اللازمة على مدار السنة المالية للمؤسسة، وعادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة ووفقا لبرنامج زمني مضبوط مسبقا، ويستجيب للإمكانيات المتاحة مع ضرورة إجراء تدقيق آخر بعد القيام بالتسويات اللازمة، وإقفال الدفاتر وإعداد القوائم المالية الختامية.

3. من حيث الهيئة التي تقوم به:

يمكن تقسيم التدقيق من هذه الزاوية إلى تدقيق خارجي وآخر داخلي.

- **التدقيق الخارجي:** المدقق الخارجي ليس موظفا في المؤسسة التي تخضع قوائمها المالية لتدقيقه، ولكن شخصا مستقلا عن إدارة المؤسسة، ويقدم خدماته بصفة مستقلة لحسابه الشخصي على أسس تعاقدية، هذه الخدمات التي يؤديها المدقق المستقل تتركز في عمليات تدقيق القوائم المالية لتكوين رأي مهني محايد عن مدى عدالتها وتماشيا مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

- **التدقيق الداخلي** سيتم التطرق له في المطلب الثاني

4. من حيث درجة الالتزام به: ينقسم التدقيق من حيث درجة الالتزام إلى:

- **التدقيق القانوني:** ينص التشريع في كل دول العالم على ضرورة وإلزامية تعيين مدقق خارجي للحسابات، لإبداء رأي فني محايد على حسابات المؤسسة، إذن فالتدقيق القانوني هو التدقيق الذي تلزم به المؤسسات وفقا لأحكام القوانين، وهذا النوع من التدقيق لابد أن يكون كاملا، بمعني عدم وجود قيود مفروضة على عمل المدقق من قبل إدارة المؤسسة.

- **التدقيق الاختياري:** التدقيق الاختياري يتم دون إلزام قانوني يحتم القيام به، ففي ببعض المؤسسات قد يتم الاستعانة بخدمات المدقق الخارجي في تدقيق حسابات المؤسسة، واعتماد قوائمها السنوية، نتيجة للفائدة التي تتحقق من وجود مدقق خارجي، من حيث اطمئنان المساهمين على صحة المعلومات المحاسبية والمالية وعن نتائج الأعمال والمركز المالي التي تتخذ كأساس لتحديد حقوق المساهمين وخاصة في حالات الانفصال أو الانضمام لمساهمين جدد.

وفي حالة المؤسسات الفردية نلاحظ أن وجود المدقق الخارجي يعطي الثقة لمالك رأس المال في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر، وتلك التي تقدم إلى الجباية وخاصة مصالح الضرائب.

5. من حيث مدى الفحص وحجم الاختبارات:

قد يكون تدقيق وفحص كل عملية تمت خلال فترة محاسبية معينة، كتدقيق جميع القيود والعمليات في دفاتر وسجلات المؤسسة، أمرا مستحيلا من الناحية العملية خاصة بالنسبة للمؤسسات ذات الحجم الكبير، لذلك يمكن تقسيم التدقيق حسب هذه الوجهة إلى تدقيق شامل وتدقيق اختباري.

- **التدقيق الشامل:** يعني تدقيق جميع القيود والدفاتر والمستندات، أي أن يقوم بتدقيق جميع المفردات محل الفحص ومن الملاحظ أن هذا التدقيق يصلح للمؤسسات ذات الحجم الصغير.

- **التدقيق الاختباري:** تعتمد ثقة المدقق في نتيجة عملية التدقيق على عدة عوامل، من أهمها فكرة الأهمية النسبية، وفعالية نظام الرقابة الداخلي وتقييم دور وأهمية التدقيق الداخلي، وقد اقتنع المدققون منذ عدة سنوات أنه ليس من الضروري تدقيق كل البنود، حتى تكون الحسابات سليمة لأغراض مهمتهم، وتعتمد هذه القناعة على الفرضية القائلة بأن عدد البنود التي جرى فحصها.

كما تنطوي هذه الطرق على استخدام النظرية الرياضية، حيث يتم اختبار عينة بحجم كاف وممثلة للمجموعة أو المجتمع الذي أخذت منه، وهذه العينة ستظهر نفس خواص وسمات المجتمع ككل ويجب أن يتوفر في هذا الاختبار شرطين؛ حجم العينة يجب أن يكون كافيا وأن اختبارها يجب أن يتم بشكل عشوائي، بحيث يكون لجميع البنود المكونة للمجتمع أو لمجموعة ما نفس الحظ في الاختيار.

ومن ملاحظة أن هذه التقسيمات متداخلة فيما بينها إلى حد كبير، فالتدقيق يمكن أن يكون كاملا ومستمرا وخارجيا وإجباريا وعاديا في آن واحد، كما يمكن أن يكون داخلي وكامل ولغرض معين[1].

المطلب الثاني: الإطار العام للتدقيق الداخلي

ظهرت الحاجة إلى التدقيق الداخلي وازداد الاهتمام به واتسع نطاقه نتيجة الحاجة الماسة للطاقم المسير داخل المؤسسة لنتائجه، حيث يعتبر نشاط استشاري وتأكيدي مستقل وموضوعي يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين أداء المؤسسة.

أولا: تعريف التدقيق الداخلي

تعتبر عملية التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة تتم داخل المؤسسة، بغية تقييم دوري للعمليات لحساب الإدارة العامة وخدمتها وذلك لحاجاتها للمعلومات وعرف التدقيق الداخلي من الهيئات الدولية المهنية كما يلي:

معهد المدققين الداخليين (IIA) التدقيق الداخلي بأنه "وظيفة استشارة تمارس باستقلالية وموضوعية مرشحة لتقديم قيمة مضافة وتحسين سير المؤسسة، تساعد على بلوغ الأهداف بطريقة منظمة وعقلانية وتحسين تسيير الأخطاء وطرق التسيير"[2].

جمعية المحاسبة الامريكية (AAA) عرف التدقيق الداخلي من خلال التقرير الصادر عن اللجنة المنبثقة على أنه " عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث

[1] محمد بو سماحة وعلاوي لخضر، مرجع سابق، ص ص23-31.

[2] طالية فارس وعربي محمد، **أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2020/2019، ص29.

الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق"[1].

كما يعرف التدقيق الداخلي على أنه "نشاط مستقل وموضوعي يقوم به شخص أو أشخاص مؤهلين تابعين للمؤسسة بغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية وفق المعايير المطلوبة، وكذا التحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلية وبالتالي وظيفة استشارية لاقتراح التحسينات اللازم إدخالها وأداة رقابية كونها تقيم السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة مما يساعد المؤسسة في الوصول إلى أهدافها، وهذا بالتقييم وبطريقة منظمة وممنهجة لعملية إدارة المخاطر والرقابة والحكومة"[2].

من خلال التعاريف المقدمة يتضح التدقيق الداخلي بأنه:

وظيفة تقييم واستشارة مستمرة وموضوعية داخل المؤسسة، يعطي تقييم دوري ودرجة سيطرة المؤسسة على العمليات، وإعطاء نصيحة لتحسينها، والتحقق من مدى الالتزام بسياسيات وإجراءات الرقابة الداخلية، ويهدف إلى خلق قيمة مضافة، وتحقيق أهدافها من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة، وحوكمة الشركات وتقديم مقترحات لزيادة فعاليتها.

ثانيا: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

لقد ظهرت الحاجة إلى التدقيق الداخلي من خلال زيادة أنشطة المؤسسة وتشغيلها، فكانت تضع مجموعة من الإجراءات والسياسات وتقوم بإرسال الأفراد للتأكد من مدى إتباع تلك الاجراءات والسياسات وحمايتها من أي انحراف، حيث يسعى التدقيق إلى التأكد من صحة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات، حيث يمكن الاعتماد عليها كأساس سليم لرسم السياسات والمحافظة على أموال المؤسسة وموجوداتها من التلاعب والضياع، وذلك من خلال:

- التأكد من سلامة المعلومات والبيانات المحاسبية؛
- التحقق من مدى مطابقة الأهداف الموضوعة للعمليات التشغيلية؛
- التحقق من مدى وجود الحماية الكافية لأصول المؤسسة؛
- التحقق من امتثال المؤسسة لسياستها.

ومن الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية هو ضمان مخرجات سليمة ودقيقة للحسابات ولنظام المحاسبي التي تتمثل في القوائم المالية، فوجود التدقيق الداخلي يضمن وجود معلومات مالية سليمة ودقيقة تعبر عن الوضع المالي الصادق للمؤسسة والاسهام في زيادة تعظيم قيمتها[3].

---

[1] إسماعيل بوغالي، **أثر استخدام معايير التدقيق الداخلي الدولية على فعالية حوكمة شركات المساهمة الجزائرية-دراسة ميدانية-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة، مراجعة وتدقيق، جامعة الجزائر03، 2020/2019، ص70.

[2] بكة تقي الدين، **دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية- دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ورقلة-**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018/2017، ض04.

[3] إسماعيل محمد النحيوي ومحمد صالح أبو غولة، **دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي**، المؤتمر الأكاديمي الأول لدراسة الاقتصاد والأعمال التوجيهات الحديثة للعلوم الاقتصادية ودورها في العلوم المستدامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ليبيا، 2017، ص144.

ويمكن تقسيم أهداف التدقيق الداخلي إلى:

– سلامة ودقة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة والتي تساعد في عملية اتخاذ القرارات المناسبة من قبل الجهات الداخلية والخارجية[1]؛

– الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بطريقة اقتصادية وفعالة بعيد عن الهدر والاسراف بما يحقق الأهداف المطلوبة التي تسعى إليها المؤسسة[2]؛

– حماية أصول المؤسسة النقدية وغير نقدية أي أنها تحقق الوقاية من الأخطاء المعتمدة ومعالجة العمليات ومحاولة منع الغش والتلاعب أو الاختلاس[3]؛

– التأكد من مدى كفاية الإفصاح بحيث أن المعلومات التي تم الحصول عليها واضحة في بيان وضع المؤسسة بشكل دقيق ومفيد[4].

ثالثا: معايير التدقيق الداخلي

تمثل المعايير إطار عام يحكم وظيفة التدقيق، تهدف إلى وضع قوانين تنظيمية وتشغيلية لمصلحة التدقيق الداخلي، كما تحدد مسؤولية وسلطة التدقيق الداخلي في المؤسسة، بحيث تنقسم معايير التدقيق الداخلي الى:[5]

1- معايير الصفات: تتناول سمات أو خصائص المؤسسات والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي وتضم ما يلي:

– **معيار 1000 الغرض والسلطة والمسؤولية:** ينبغي تحديد الغرض والسلطة والمسؤولية المتعلقة بأنشطة التدقيق في وثيقة التدقيق بشكل رسمي بما ينسجم مع المعايير ويوافق عليه المجلس؛

– **معيار 1100 الاستقلالية والموضوعية:** ينبغي أن يكون التدقيق الداخلي نشاط مستقل، وأن يتسم المدققين الداخليين بالموضوعية في أداء عملهم، مما يسمح لهم بأداء عملهم على أكمل وجه دون أي تدخل من أي جهة كانت؛

– **معيار 1200 الكفاءة والعناية المهنية:** ينبغي أن تؤدى المهام بالكفاءة والعناية المهنية اللازمة، حيث يجب أن يتوفر في المدققين الداخليين المعرفة والمهارة اللازمة لأداء المهام الموكلة إليهم والتي تساعدهم في اكتشاف أعمال الغش والتدليس، كما يجب عليهم بذل العناية المهنية اللازمة كأن يراعي المدقق استخدام أدوات التدقيق بمساعدة الحاسب وتقنيات تحليل البيانات الأخرى؛

---

[1] عباس عبد الأمير ياسين الحسيني، دور الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي للوحدات الخدمية–دراسة تطبيقية في دائرة صحة بابل–مجلة الغري كلية الإدارة والاقتصاد، العدد03، 2022، ص629.

[2] المرجع السابق، ص 629.

[3] مهدي ثامر محمد، **أثر استخدام الحاسب الالكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد04، 2010، ص186.

[4] State Bank in Pakistan, Guidelines on internal controls, Attachment to the BSD circular, issue 07 dated 27 2004.

[5] أولاد البركة أم كلثوم وبن عيسى سمية، مرجع سابق، ص19.

- **معيار1300 تأكيد الجودة وبرنامج التحسين:** يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق العمل على تطوير والمحافظة على تأكيد الجودة وبرنامج التحسين لكافة أنشطة التدقيق الداخلي ومراقبة استمرار فعاليتها، حيث تتضمن هذه البرامج التقييم الدوري داخليا عن طريق الفحص المستمر لأداء أنشطة التدقيق الداخلي، وخارجياً من خلال فحص تأكيد الجودة مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات من طرف شخص مؤهل ومستقل.

2-معايير الأداء : تصف هذه المعايير طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي، كما تضم المعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة، وهي تضم:

- **معيار2000 إدارة أنشطة التدقيق الداخلي:** على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يدير أنشطة التدقيق الداخلي على نحو فعال بما يحقق قيمة عالية للمؤسسة من خلال وضع خطط نشاط التدقيق الداخلي، التي تستند على تقييم المخاطر والتي تتم مرة كل سنة على الأقل، ووضع السياسات والإجراءات التي توجه نشاط التدقيق والعمل على توصيل المعلومات وتنسيق الأنشطة مع الأطراف الداخلية والخارجية، ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا؛

- **معيار2100 طبيعة العمل:** ينبغي أن يشمل نشاط التدقيق الداخلي التقييم والإسهام في تحسين إدارة المخاطر والرقابة، وعمليات التحكم المؤسسي باستخدام مدخل منظم ومنضبط من خلال تولي نشاط التدقيق الداخلي، مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالمؤسسة، والتحقق من أن نطاق أهداف العمليات والبرامج يتماشى مع أهداف المؤسسة.

وتشمل أيضا :

- **معيار2200 التخطيط للمهمة:** ينبغي على المدققين الداخليين تطوير وتسجيل خطة لكل مهمة تشمل النطاق والأهداف والوقت وتوزيع الموارد من خلال مراعاة اعتبارات التخطيط، وتحديد الأهداف لكل مهمة وتوزيع الموارد الضرورية وتطوير برامج العمل لتحقيق أهداف المهمة؛

- **معيار2300 أداء المهمة:** ينبغي أن يعمل المدققين الداخليين على تحديد وتحليل وتقييم وتسجيل المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمة؛

- **معيار2400 توصيل النتائج:** ينبغي على المدققين الداخليين أن يوصلوا نتائج المهمة؛

- **معيار2500 مراقبة التقدم:** ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يضع ويحافظ على نظام مراقبة سير النتائج التي يتم توصيلها للإدارة للتأكد من أن يتم تنفيذها بفعالية وأن الإدارة العليا قبلت مخاطر عدم اتخاذ التدابير؛

- **معيار2600 قرار قبول الإدارة للمخاطر:** عند قبول الإدارة العليا مستوى من المخاطر فينبغي مناقشة الرئيس التنفيذي ذلك مع الإدارة للتوصل لحل يناسب المؤسسة، وإذا لم يتم التوصل للحل يجب على الرئيس التنفيذي والإدارة العليا رفع تقرير بذلك لمجلس الإدارة ليتولى حل النزاع.

رابعا: أنواع التدقيق الداخلي

يوجد هناك 3 أنواع للتدقيق الداخلي والمتمثلة في:[1]

1- **التدقيق التشغيلي:** يعرف تدقيق العمليات على أنه تدقيق منتظم لأنشطة الوحدة الاقتصادية ومدى تحقيق الأهداف المرجوة منها وذلك بغرض تحسين الأداء وتحديد الفرص المتاحة لتحسين هذا الأداء، ووضع التوصيات اللازمة لذلك أو اتخاذ تصرفات أخرى، ومن أمثلة ذلك تدقيق النظام المحاسبي الذي يعتمد على الحاسب الالي وتقييم كفاءته ومدى إمكانية الاعتماد عليه وتقديم توصيات تحسين النظام.

2- التدقيق المالي: يعرف التدقيق المالي بأنه الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بتلك السجلات ولتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى، وبالنظر للتعريف السابق نجد أن التدقيق المالي هو المجال التقليدي للتدقيق الداخلي والذي يضمن مراجعة وتتبع القيود المحاسبية التي تعود إلى الأحداث الاقتصادية التي تخص المؤسسة، و تدقيقها حسابيا ومستنديا، تم التحقق من سلامتها وتطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والسياسات والأنظمة الخاصة بالإدارة والهدف من التدقيق هو إظهار البيانات والقوائم المالية بصورة موضوعية وصحيحة تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة، ويتضمن التدقيق المالي أيضا، التحقق من وجود الأصول وحمايتها من الضياع والاختلاس، وكذلك فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

3- تدقيق الالتزام (الامتثال): يهدف إلى التحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانيين المعمولة بها والإجراءات الموضوعة من طرف المؤسسة.

وتقع على إدارة التدقيق الداخلي عبء:

- التأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المؤسسة؛
- الإلمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات العامة؛
- رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إدارتهم.

[1] بو شريحة خالد بن الوليد، **آليات تطبيق التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، السنة الجامعية 2017/2016، ص42.

خامسا: مراحل عملية التدقيق الداخلي

تتميز مهمة التدقيق الداخلي بكونها تتبع نفس المنهجية مهما كان الهدف المسطر ويستخدم في ذلك تقنيات معترف بها تخضع لقواعد محددة يستوجب احترامها لتحقيق عمل كامل وفعال، وتمر مهمة التدقيق الداخلي على ثلاث مراحل أساسية وهي:[1]

1. مرحلة التحضير للمهمة:

إن مهمة التدقيق الداخلي تستوجب تحضيرا جيدا حتى يتمكن لها من تحقيق أهدافها المسطرة والتي تعتبر بمثابة الإطار الذي يحدد مجال تدخلها، فمهمة التدقيق الداخلي تبدأ غالبا بعد إرسال الإدارة العامة للمؤسسة للأمر بالمهمة إلى قسم التدقيق الداخلي، وفيما يلي سنستعرض المراحل الفرعية لهذه المرحلة:

- **الأمر بالمهمة:** يتمثل الأمر بالمهمة في الوثيقة المسلمة من طرف الإدارة العامة للمؤسسة إلى قسم التدقيق الداخلي من أجل إعلام المسؤولين بالانطلاق في عملية التدقيق، فالأمر بالمهمة يحدد الأهداف المراد تحقيقها من طرف التدقيق الداخلي لصالح الإدارة العليا، كما يمكن لهذا الأمر أن يحدد العلاقة بين القائمين بعملية التدقيق والأشخاص أو قسم أو حتى الهيكل محل التدقيق لتفادي أي غموض.

- **خطة التقرب:** بعد حصول إدارة التدقيق الداخلي على الأمر بالمهمة، تنطلق في جمع معلومات أولية حول المحيط الاقتصادي الجبائي، معلومات حول السوق، هيكل القسم، تنظيمها والنتائج المسجلة من طرفها. فهذه العملية التي تعتبر كمرحلة ثانية عند تحضير مهمة التدقيق، كما تقود كذلك للاستماع إلى الموظفين القدامى بالمؤسسة. كما أن خطة التقرب لا تقتصر فقط في الحصول على معلومات أولية حول القسم محل التدقيق، بل تصل إلى تكوين نظرة أولية حول كيفية تنفيذ المهمة أي مرحلة الدراسة التي تسبق تنفيذها، ومن ثم تنظيمها بطريقة تمكن من تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا.

كما أن خطة التقرب تحتوي على مرحلة أين يقوم المدقق الداخلي بتحليل المخاطر قبل القيام بمهمته، كما يمكن لخطة التقرب أن تأخذ شكل جدول يقسم النشاط محل التدقيق إلى الأعمال الأساسية والتي يجب القيام بها.

- **جدول نقاط القوى والضعف الظاهرة:** هذا الجدول يعتبر كخاتمة لمرحلة تحليل المخاطر المعدة على أساس الأهداف المعرفة في خطة التقرب فهو يعرض بطريقة موجزة ومبررة لملاحظات أو رأي المدقق حول كل ما قام بدراسته فهو يشكل نقاط القوة والضعف الحقيقية أو النسبية، فهذا الجدول يسمح بترتيب المخاطر بهدف تحضير التقرير التوجيهي.

[1] بو شريحة خالد بن الوليد، مرجع سابق، ص ص57-60.

فنقاط القوة والضعف تعرض على شكل نوعي أو حتى على شكل قيمة عددية أو كمية، ذلك حسب القواعد، والإجراءات، والنظم الموجودة، فرأي المدقق يجب أن يكون أساسا حول أهداف الرقابة الداخلية غير المحترمة وأمن وصحة المعلومات وحماية أصول المؤسسة، وكذلك حسب النتائج المنتظرة، فمرحلة الدراسة التي يقوم بها المدقق الداخلي يجب أن تكون في معظمها عبارة عن تحليل للمخاطر والتي يتم عرضها في جدول القوى والضعف.

- **التقرير التوجيهي:** يعرف التقرير التوجيهي أسس تحقيق مهمة التدقيق الداخلي وحدوده، ويعرض الأهداف التي يجب الوصول إليها من طرف التدقيق والمعنيين به، فاختيار اتجاه مهمة التدقيق يكون انطلاقا من جدول القوى والضعف الذي يولد في النهاية التقرير التوجيهي والذي يكون ممضي من طرف مسؤول أو مشرف التدقيق.

- **برنامج التحقق:** يستعمل هذا البرنامج لتحقيق الأهداف المسطرة في التقرير التوجيهي، فهو بمثابة وثيقة داخلية بقسم التدقيق، موجه للتعريف بالمهمة، توزيع الفريق، التخطيط ومتابعة أعمال المدققين، فهو يعرف أعمال المدققين وذلك للتحقق منها، ومن حقيقة نقاط القوة والضعف، فمن خلاله نتأكد من وجود نقاط القوة، ومدى تأثير نقاط الضعف.

2. العمل الميداني للمهمة (مرحلة تنفيذ المهمة):

تعتبر هذه المرحلة كالانطلاقة الرسمية لعملية التدقيق والتي تهدف إلى الوصول لنتائج وأجوبة لتساؤلات مسيري المؤسسة المطالبين لخدماتها، فهذه المرحلة تحتوي أيضا على مراحل فرعية وهي:

- **تخطيط عمل التدقيق:** يعمل تخطيط عمل التدقيق على تنظيم مهمة التدقيق زمانا ومكانا، من نهاية مرحلة الدراسة إلى توزيع التقرير، فهو يعتبر كوسيلة لمراقبة مدى التقدم في عمل المدققين الداخليين المنفذين للمهمة، فيمكن اعتبار هذا التخطيط لعمل التدقيق بمثابة برنامج لها؛

- **ورقة التغطية:** وهي وثيقة تعطي في نفس الوقت، ووصف لطريقة تنفيذ العمل المعرف في برنامج التحقق، وإبراز النتائج المستخلصة في هذا الأخير، كما تعتبر وثيقة التغطية وسيلة للربط بين برنامج التحقق والعمل الميداني لقسم أو جزء منه بنتائجه؛

- **ورقة إبراز وتحليل المشاكل:** ترتبط هذه الورقة بالمشاكل الميدانية التي يتلقاها المدقق الداخلي عند قيامه بمهمته، ويعني بهذه المشاكل عدم إمكانية تطبيق إجراء معين أو غيابه كليا، فكل ورقة يقابلها مشكل في إجراء معين، وعند جمع وترتيب مجمل هذه الأوراق يمكن تشكيل التقرير النهائي لهذه المهمة كما يمكن أن تحتوي هذه الورقة على المشكل المتلقي به وكذلك الحلول المقترحة له، أما في حالة عدم وجود مشكل، يمكن الاستغناء عن استعمال هذه الورقة.

3. مرحلة عرض النتائج (إنهاء المهمة):

تعتبر هذه المرحلة كمرحلة أخيرة لمهمة التدقيق الداخلي والتي تنتهي بإعطاء تقرير نهائي يسلم إلى الإدارة العليا أو لطالب خدماتها، وبدورها أيضا تتضمن مراحل فرعية وهي:

- **هيكل التقرير:** يتكون هيكل التقرير من المشاكل المذكورة في ورقة إبراز وتحليل المشاكل من جهة والنتائج المذكورة في ورقة التغطية فيما يخص النقاط الايجابية من جهة أخرى، كما يعتبر أساس لتحضير التقرير النهائي للمهمة.

- **الاجتماع النهائي أو الإقفال:** يجتمع المشتركين في مهمة التدقيق، للاستماع إلى النتائج التي تم التوصل إليها، ويجب أن يتبع هذا الاجتماع بخمسة مبادى أساسية:

- **الكتاب المفتوح:** لن يتضمن التقرير النهائي إلا ما قد تم عرضه والتعليق عليه من قبل المدققين، ومنه يجب عرض الوثائق وعناصر الإثبات التي أدت لتلك الملاحظات، طرح الشكوك والتأكيدات، المناقشة، ملاحظة التناقضات بهدف المصادقة الكاملة على أعمال التدقيق؛
- **خط الانتظار:** يجب أن تعرض نتائج التدقيق بداية على الطرف الذي خضع للتدقيق وبالضبط على المسؤول المباشر والذي سيتم معه المصادقة على النتائج، ولا يتم نشر التقرير إلا بعد الاجتماع النهائي وبعد المصادقة عليه؛
- **الترتيب:** يتضمن هذا المبدأ على عدم تقديم الأهمية لما لا يستحقها وعليه يتم عرض توصيات المدققين حسب أهميتها انطلاقا من الملاحظات التي تم عرضها على أوراق لإبراز وتحليل المشاكل والعواقب؛
- **مبدأ التدخل الفوري:** أي لمجرد تبليغ المدقق عن المشاكل يتم تشجيعه للقيام الفوري بالأعمال التصحيحية إذا توفرت له الوسائل اللازمة، ويتم الإشارة إلى ذلك في تقرير التدقيق؛

- **مبدأ المعرفة المشتركة:** يجب التأكد من أن كل الأطراف المشاركة على علم بالمشاكل الملاحظة وألا يتم طرح مشاكل لم يتم التطرق إليها من قبل، وتقوم الأطراف المشاركة في الاجتماع النهائي بالمصادقة على التقرير الذي يوزع على المشاركين مسبقا، ويتم عرض الملاحظات التي تم تحريرها على أوراق لإبراز وتحليل المشاكل، مدعمة بأمثلة واقعية ومرفقة بأوراق العمل وأدلة الإثبات، ويقدم المدققون التوصيات المناسبة لتصحيح هذه المشاكل.

- **تقرير التدقيق الداخلي:** يعد تقرير المدقق الداخلي الخطوة الأخيرة والهامة في إبلاغ الإدارة عن نتائج تدقيق العمليات والأنشطة المختلفة، وأوجه الخلل والقصور في نظام الرقابة الداخلية ونواحي عدم الالتزام بالقوانيين والأنظمة والتعليمات وتنبيه الإدارة على مخاطر هذا الخلل والقصور، حيث يتضمن التقرير برنامج الأعمال التصحيحية بحيث يحدد المدقق مقابل كل التوصيات، من يقوم بهذا ومتى، كما يحتوي التقرير على الملاحق لتفادي إثقال النص كالجداول، النصوص الرسمية، القواعد والإجراءات مع وضع فهرس يسمح بترتيبها.

المطلب الثالث: مفاهيم نظرية حول الأداء المالي

غالبا ما كان الهدف الرئيسي للمؤسسة هو تعظيم الربح خلال تنسيق جهودها، وللأداء المالي دور كبير في تنسيق هذه الجهود من خلال تدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات لتقييمه.

أولا: مفهوم الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي أداة فعالة ومميزة تساهم في قياس فعالية وكفاءة الإدارة، إذ يمكن قياس نجاح المؤسسة من خلال أدائها المالي وذلك من خلال المؤشرات المالية التي تساعد في اكتشاف نقاط القوة وتعزيزها واكتشاف نقاط الضعف وتداركها.

يعرف الأداء المالي على أنه "النتيجة النهائية لنشاط مؤسسة ما، لذلك فهو يعبر على قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية، البشرية، التكنولوجية والمعرفية بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها بطريقة كفؤة وفعالة وتحقيق توقعات وتطلعات أصحاب المصالح من مستثمرين، عملاء، موظفين، موردين، الحكومة والمجتمع ككل"[1].

ويعرف على انه "هو مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها، أمام الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة"[2].

يعرف الأداء المالي أيضا على أنه "مدى تحقيق القدرة الإدارية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من نشاطاتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها، والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي وظاهرة الإفلاس"[3].

ثانيا: أهمية وأهداف الأداء المالي

تبرز أهمية الأداء المالي في كونه يعتبر المقياس المحدد لمدى نجاح المؤسسات، وأن عدم تحقيق المؤسسات الأداء المالي بالمستوى الاساسي المطلوب سيعرض وجودها واستمرارها للخطر، حيث تستخدم مؤشرات الأداء المالي كمؤشرات أساسية تستعمل في عملية التحليل الداخلي للمؤسسة، فقد تم التأكيد على أهمية الأداء المالي

---

[1] وصفي عبد الكريم الكساسبة، **تحسين فعالية الأداء المالي المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات**، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان,2011,ص11.

[2] إبراهيم عبد موسى السعبري وزيد عائد مردان، **القيمة العادلة واستعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الكوفة، العدد 25، 2012، ص235.

[3] ددان عبد العالي، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج لإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية–دراسة بورصتي الجزائر وباريس**–أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر,2007/2006,ص34-35.

فيما يتعلق بالعوامل البيئية الداخلية والخارجية، إذ أن المؤسسة ذات الأداء المالي المرتفع تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة[1].

ويؤكد Morgan & Hant عن أهمية الأداء المالي بالقول أن الأداء المالي المتفوق يعد الهدف الرئيسي للمؤسسة، وأن الأهداف الثانوية للمؤسسة يمكن تحقيقها ضمنيا من خلال تحقيق الأداء المالي المتفوق، كما أن تفوق المؤسسة على غيرها من المؤسسات في ميدان الأداء المالي يضمن لها مركزا تنافسيا متنوعا، ويفتح الأفاق أمامها للانطلاق نحو تعزيز ذلك المركز وتطويره، إذ أن تحقيق الأداء المتفوق والمركز المالي المتفوق يعدان وجهين لعملة واحدة[2].

كما أن للأداء المالي أهداف كثيرة ومتعددة نذكر منها:

– **السيولة واليسر المالي:** السيولة تعني مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصرية الأجل، أو بمعنى آخر قدرتها على تحويل وبسرعة الأصول المتداولة، المخزونات والقيم القابلة لتحقق إلى أموال متاحة في الوقت المناسب، أما اليسر المالي يتمثل في قدرة المؤسسة على تسديد ديونها الطويلة ومتوسطة الأجل في تاريخ استحقاقها[3].

– **التوازن المالي:** ويمثل "التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به عبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والتحصيلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها"[4].

– **المردودية:** تعتبر بمثابة هدف كلي للمؤسسة فهي تدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية المالية[5].

– **إنشاء القيمة للمساهمين:** تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا، والمردودية الكافية هي التي لا تقل عن التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية[6].

---

[1] احمد عبد الله دعاس، **إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي_ دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية**، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، العدد01، 2010، ص 97.

[2] Shelby D. Hant and Robert M. Morgan, **the comparative advantage of competition journal of marketing**, No2**,1995** ,**p06**.

[3] السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ للنشر، الرياض،2000، ص30.

[4] المرجع السابق، ص30.

[5] Alain capiez, **élément de gestion financière**, Masson, 4ed, paris,1994, p121.

[6] Michel Gervais, **contrôle de gestion, Ed Economica**, 7ed,paris,2000,p249

ثالثا: النسب المالية

يشير الأداء المالي إلى تعظيم النتائج من خلال تحسن المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء[1].

ولتحقيق ذلك تستخدم المؤسسة مجموعة من النسب المالية والتي تعتبر من أهم أدوات التسيير المالي وأقدمها حيث ظهرت هذه النسب في منتصف القرن التاسع عشر، كان يستعان بها في تشخيص وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة بسبب سهولة فهمها وبساطتها وتعتبر أكثر الأدوات المالية انتشارا في أوساط المحللين والمسيرين الماليين حيث تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة ومنه تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

ولحساب النسب المالية يتم الاعتماد على مجموعة من المصادر المتمثلة في القوائم المالية وهي:

– الميزانية (صافي المركز المالي): من المعتاد به أن تعرض المؤسسة ميزانية مرتبة تفصل فيها المتداول عن غير المتداول من الأصول والخصوم. وإذا كان العرض على الأساس النقدي (السيولة) يوفر معلومات ملائمة وصادقة فإنه في هذه الحالة فقط يمكن الاستغناء عن التقسيم المتداول وغير المتداول[2].

في حالة إذا كان الأصل (الالتزام) من النوع الذي تتضمن قيمه مبالغ تستحق (تسدد) بعد 12 شهر ومبالغ أصول (التزامات) تستحق (تسدد) خلال 12 شهر فإنه يتوجب الإفصاح عن المبالغ طويلة الأجل وتلك التي تستحق خلال 12 شهر[3].

– جدول حساب النتائج: يفصح عن صافي الدخل من خلال طرح مصروفات المؤسسة من إيراداتها خلال فترة مالية معينة[4].

– قائمة التدفقات النقدية: تهدف إلى تفسير التغير في الرصيد النقدي للمؤسسة عن طريق تلخيص التحصيلات والمدفوعات التي تحدث على مدى فترة المحاسبة، وكثيرا ما تعد قوائم التدفق النقدي شهريا أو سنويا[5].

– مفهوم قائمة التغير في حقوق الملكية: تفسر قائمة الدخل أو حقوق المساهمين أسباب التغير في كل عنصر من عناصر حقوق الملكية التي تشمل على رأس المال وعلاوة إصدار الأسهم والأرباح المحتجزة أو المبقاة أو الاحتياطات بأنواعها[6].

---

[1] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2011، ص06.

[2] عقاري مصطفى، **المعيار المحاسبي الدولي01 عرض القوائم المالية**، مجلة أبحاث اقتصادية ودولية، العدد 01، 2007، ص17.

[3] المرجع السابق ص17.

[4] طارق عبد العال حمادة، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، مصر،2006، ص121، ص122.

[5] امين السيد احمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص140.

[6] المرجع السابق، ص140.

وتبين قائمة التغير في حقوق الملكية أو حقوق المساهمين أسباب التغير في كل عنصر من عناصر حقوق الملكية وأسبابها سواء كانت بالزيادة أو بالنقص وصولا لرصيد كل بند من بنود حقوق الملكية أخر عام[1].

ولقد قام المسيرين الماليين بتقسيم النسب إلى مجموعات، كل مجموعة تهدف إلى تقييم جانب محدد، وهي كما يلي:

1. نسب السيولة:[2]

يهدف هذا الصنف من النسب إلى قياس وتقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل قبل استحقاقها من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن عناصر الأصول، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين المجاميع المتجانسة للأصول الجارية مع الخصوم الجارية، ومن أهم هذه النسب:

- **نسب السيولة العامة:** تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على مجموع الأصول الجارية، فتعكس هذه النسبة وضعية السيولة في الأجل القصير، حيث أن انخفاضها يدل على وجود مشكلة قد تؤدي إلى عسر مالي يتبعه في كثير من الحالات إفلاس المؤسسة، في حين أن زيادتها تعني وضعها أكثر أمان بالنسبة للمؤسسة، وتحسب بالطريقة التالية:

النسبة المعيارية: [> 1]

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

- **نسبة السيولة السريعة:** تقيس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية سهلة التحويل إلى نقد واستبعاد عناصر المخزونات نظرا لمشاكلها المختلفة (فقدان القيمة، طول فترة التسويق، التلف .....).

النسبة المعيارية: [0.5-0.6]

نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية – المخزونات) / الخصوم الجارية

- **نسبة السيولة الجاهزة:** يهتم بها المسيرون لأن موجودات المؤسسة من النقد وما يمثلها هي موجودات سائلة وجاهزة حيث يمكن الاعتماد عليها في الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل خصوصا إذا كانت المؤسسة تعاني من صعوبة في التحكم في التدفقات النقدية المتأتية من الذمم المالية للمؤسسة، فالنسبة تعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل متى استحقت الدفع، تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

[1] عبد الوهاب نصر علي والسيد شحاتة، **التسويات الجردية وإعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص332.

[2] محمد رزقي، **مطبوعة علمية محكمة حول التسيير المالي**، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج بوعريريج، الجزائر،2023، ص02.

النسبة المعيارية: [0.2-0.3]

نسبة السيولة الجاهزة = خزينة الأصول / الخصوم الجارية

2. نسب السوق:[1]

تعتبر نسب السوق ذات أهمية خاصة لحملة الأسهم، وللمستثمرين الحاليين والمرتقبين في الأسهم ومحللي الأوراق المالية، ولبنوك الاستثمار وحتى المقرضين ويمكن الإضافة أن نسب السوق مهمة لقياس تأثير أداء المؤسسة على أسعار الأسهم العادية في السوق، لأن الهدف في الإدارة التمويلية هو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم.

- **القيمة السوقية إلى العائد:** تظهر هذه النسبة مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على حصة نسبية من الأرباح السنوية الموزعة أو المحتجزة التي تجنيها المؤسسة للسهم الواحد، والتي يمكن أن تفسر على أنها عدة سنوات من الأرباح لتسديد ثمن الشراء، وهي نسبة مالية تستخدم في التقييم، فإذا كانت نسبة القيمة السوقية إلى العائد مرتفعة، فإن هذا يعني أن المستثمرين سيدفعون أكثر عن كل وحدة من الدخل، وبالتالي ارتفاع تكلفة السهم مقارنة مع السهم مماثلة، ويحسب بالطريقة التالية:

القيمة السوقية إلى العائد = القيمة السوقية للسهم / حصة السهم من صافي الربح

- **القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية:** تستخدم للمقارنة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية أي ما يضيفه السوق من قيمة على السهم العادي مقارنة بما هو مسجل كقيمة دفترية لذلك السهم في دفاتر المؤسسة.

القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية=القيمة السوقية للسهم/ (مجموع الأصول الملموسة- مجموع المطلوبات)

- **ريع الأسهم:** ويقصد بها نسبة العائد النقدي التي يستوفيها حامل السهم إلى القيمة السوقية للسهم، وهو طريقة لقياس حجم التدفق النقدي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل كل دينار من سعر السهم، طريقة الحساب:

ريع السهم = (حصة السهم من الأرباح النقدية الموزعة / القيمة السوقية للسهم) × 100

- **القيمة السوقية إلى التدفق النقدي:** وتكتسب هذه النسبة بشكل أساسي من التدفق النقدي التشغيلي الناتج عن الأنشطة التشغيلية والذي له أهمية كبيرة في تحديد جودة الأرباح، وكذلك على مدى وجود سيولة لدى هذه المؤسسات والتي من شأنها أن تساعدها على النمو وعلى توزيع الأرباح.

القيمة السوقية للسهم إلى التدفق النقدي = (القيمة السوقية للسهم / حصة السهم من التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية) × 100

[1] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، ط1، دار الكتاب الجامعي، فلسطين،2008، ص66.

- **عائد الاحتفاظ بالسهم:** يقوم المحللون الماليون باحتساب هذه النسبة لما لها من أهمية خاصة كونها تأخذ بعين الاعتبار كافة المكاسب التي يحصل عليها حامل السهم، سواء كانت مكاسب رأسمالية نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم خلال الفترة المالية أو المكاسب النقدية نتيجة الأرباح النقدية الموزعة.

عائد الاحتفاظ بالسهم = (القيمة السوقية للسهم نهاية الفترة – القيمة السوقية للسهم بداية الفترة + حصة السهم من الأرباح الموزعة) / القيمة السوقية للسهم في بداية النشاط

3. نسب النشاط:[1]

تقيس نسبة النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها، وذلك بإجراء مقارنات فيما بين مستوى الاستثمار في عناصر الموجودات وتساعد هذه المقارنات المحلل في تحديد كيفية استخدام الموارد، وبالتالي فهي تساعد في كشف نقاط الضعف في العمليات بكفاية الأداء والربحية للمؤسسة على المدى الطويل.

- **نسبة دوران الحسابات المدينة:** يشير دوران الحسابات المدينة إلى عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة وتحولها إلى نقد، كما يعبر عن سياسة ائتمانية متشددة.

دوران الحسابات المدينة = (صافي المبيعات / الحسابات المدينة)

- **معدل فترة التحصيل:** يشير معدل فترة التحصيل إلى عدد الأيام اللازمة لتحويل الحسابات المدينة في نقد وتستخدم هذه النسبة لتقييم سياسة الائتمان والتحصيل للمؤسسة، فإذا كان معدل فترة التحصيل يزيد عن شروط الائتمان، فهذا يشير إلى عدم كفاءة المؤسسة في تحصيل حساباتها المدينة.

معدل فترة التحصيل = 360 يوم / دوران الحسابات المدينة

- **دوران المخزون:** يقيس هذا المؤشر المالي كفاءة المؤسسة في إدارة وبيع المخزون فارتفاع الدوران يدل على ممارسات بيع ممتازة، وهذا يحسن السيولة والربحية لأن الأموال المستثمرة في المخزون قليلة إلا أن ارتفاع الدوران كذلك قد يؤدي إلى مشاكل مما يحمل المؤسسة كلفة نفاذ البضاعة والمواد، وهذا يدل أيضا على عدم كفاءة إدارة المخزون، أما انخفاض المخزون فيدل على احتفاظ المؤسسة بمخزون فائض أو متقادم، كما أن نوع الصناعة له دور هام في دوران المخزون.

دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / المخزون

- **دوران الأصول الثابتة:** يقيس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في دوران الأصول الثابتة، فإذا كان مرتفعا فإنه يدل على الاستخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة، أما انخفاضه فإنه يدل على عدم وجود توازن بين المبيعات

[1] محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية الحديثة**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2013، ص ص83-84.

وحجم الاستثمارات في الأصول الثابتة، وبالتالي فإن المؤسسة تعاني من طاقة إنتاجية فائضة أو تكديس الإنتاج في المخازن بشكل مخزون سلعي بدلا من بيعه في السوق.

دوران الأصول الثابتة = صافى المبيعات / صافى الموجودات الثابتة

– **فترة النقدية:** تعرف فترة النقدية بأنها الفترة المحددة (عدد الأيام) لبيع مخزون سلعي وتحصيل الذمم المدينة، وبالتالي تعتبر مؤشرا على كفاءة المؤسسة في إدارة رأس المال العامل وتوفير رؤية واضحة لقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها لموردي السلع والخدمات، ومن خلال فترة النقدية فإن المحلل المالي يكون قادرا على تمييز الاتجاهات الإيجابية أو السلبية في إدارة رأس المال العامل، فالمؤسسة التي تحتاج إلى فترة أقل لدوران المخزون، وتحصيل الديون يعني أن لديها سيولة نقدية كافية لسداد التزاماتها التجارية، وزيادة حجم السيولة في المؤسسة على المدى الطويل.

فترة النقدية = صافي المبيعات / فترة الاحتفاظ بالمخزون + فترة تحصيل الذمم المدينة – فترة دفع الذمم الدائنة

4. نسب المديونية:[1]

تقيس هذه الفئة من النسب مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها وذلك مقارنة مع التمويل الداخلي، ومن أهم هذه النسب نذكر:

– **نسبة الملاءة العامة:** تقيس حجم الديون التي ساهم بها الغير في تمويل إجمالي أصول المؤسسة، حيث كلما تدنت هذه النسبة دل ذلك على أن المؤسسة غير مشبعة بالديون وكلما ارتفعت هذه النسبة واقتربت من 1 قلت قدرة المؤسسة على الاقتراض من جديد، تحسب بالعلاقة:

الملاءة العامة = مجموع الديون / إجمالي الاصول

– **نسبة الاستقلالية المالية:** تقيس هذه النسبة حجم الديون إلى الأموال الخاصة ومن ثم تحديد درجة اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي مقارنة بمصادر التمويل الداخلية (الأموال الخاصة)، تحسب بالعلاقة:

النسبة المعيارية: [> 1]

الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

– **نسبة التمويل الدائم:** تقيس هذه النسبة التوازن الموجود بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، تحسب بالعلاقة:

التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

[1] محمد رزقي، مرجع سابق، ص01.

- **القدرة على السداد:** تساعد هذه النسبة في قياس وتحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية طويلة الأجل، وهي تسمح بتحديد عدد السنوات لسداد الديون المالية طويلة الأجل باستخدام القدرة على التمويل الذاتي، وتحسب:

القدرة على السداد = الديون المالية (طويلة الاجل) / القدرة على التمويل الذاتي

- القدرة على التمويل الذاتي (CAF): تعبر القدرة على التمويل الذاتي عن قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها أي بمجموع المصادر المالية الداخلية المتولدة من النشاط، يحسب هذه الرصيد من جدول حسابات النتائج بواسطة طريقة الجمع والطرح.

- طريقة الجمع:

CAF= نتيجة الدورة+ مصاريف محسوبة– إيرادات محسوبة

الجدول رقم (1): حساب قدرة التمويل الذاتي حسب طريقة الجمع

	النتيجة الصافية للسنة المالية
+	المخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
–	الاسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
+	نواقص القيم عن خروج أصول الثابتة غير المالية
–	فوائض القيمة عن مخزونات الأصول الثابتة غير مالية
–	أقساط إعانات الاستثمار المحولة للنتيجة للسنة المالية
=	CAF

المصدر: محمد رزقي، **مطبوعة علمية محكمة حول التسيير المالي**، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج بوعريريج، الجزائر،2023، ص02.

- طريقة الطرح:

CAF = الفائض الإجمالي للاستغلال+ إيرادات محصلة– مصاريف مسددة

الجدول رقم (2): حساب قدرة التمويل الذاتي حسب طريقة الطرح

	الفائض الإجمالي للاستغلال
+	المنتجات العملياتية الأخرى
–	الأعباء العملياتية الأخرى
+	المنتجات المالية
–	الأعباء المالية
+	المنتجات غير عادية
–	الأعباء غير عادية

-	الضريبة على الارباح
=	CAF

المصدر: محمد رزقي، **مطبوعة علمية محكمة حول التسيير المالي**، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج بوعريريج، الجزائر،2023، ص03.

- التمويل الذاتي (AF): وبالتالي فإن التمويل الذاتي يعبر عن مردودية عمليات المؤسسة خلال الفترة الماضية والذي يستخدم لتمويل النشاط المستقبلي، حيث يسمح بضمان حرية كبيرة للمؤسسة بعيدا عن الضغوط والرقابة من طرف الدائنين، وبهذا يضمن التمويل الذاتي للمؤسسة الاستقلالية المالية التي تهدف السياسة التمويلية للمؤسسة تحقيقها، ويحسب من القدرة على التمويل الذاتي بعد توزيع الأرباح.

التمويل الذاتي= القدرة على التمويل الذاتي- الأرباح الموزعة خلال الدورة

5. نسب الربحية والمردودية:[1]

تعتبر هذه المجموعة واحدة من الاتجاهات صعبة التحديد والقياس ذلك بعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى تكون المؤسسة ربحت، إذ أن الكثير من الفرص الاستثمارية تتضمن التضحية بالربح الحالي مقابل أرباح مستقبلية، بالإضافة إلى أن الربحية محاسبيا تتجاهل حجم المخاطر المصاحبة لذلك، وهي تعني بشكل عام قدرة الوسائل على تحقيق النتائج، ومن أهم هذه النسب:

- **المردودية التجارية:** تقيم هذه النسبة السياسة التسعيرية المنتهجة من طرف المؤسسة، ومدى تحكمها في تكاليف نشاطها التجاري، تحسب بالعلاقة:

المردودية التجارية = الفائض الإجمالى الاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم

- **هامش الربح الصافي:** هامش الربح الصافي مفيد في قياس الربحية التي تبين قدرة المؤسسة على تحقيق الربح من خلال الأنشطة التي تقوم بها، كما أن نسبة هامش الربح الصافي تعرفنا قيمة الربح الناتج من صافي المبيعات أو من الإيرادات الصافية للمبيعات، كما أن نسبة هامش الربح الصافي تدل على مدى قدرة المؤسسة للتحكم والسيطرة على تكاليفها كونها تأخذ بعين الاعتبار جميع الإيرادات والنفقات حتى تلك المحققة من الأنشطة الاستثنائية، تحسب بالعلاقة التالية:

هامش الربح الصافي= النتيجة الصافية للسنة المالية / رقم الأعمال خارج الرسم

- **العائد على الأصول:** يعتبر العائد على الأصول من مؤشرات الأداء التشغيلي ذات الأهمية في رصد مدى استغلال المؤسسة لأصولها لتوليد الأرباح، بمعنى أن هذا المعدل يشير إلى مدى ربحية المؤسسة بالنسبة لمجموع أصولها، فالنسبة تعتمد بشكل كبير على نوع الصناعة و حجم الأصول المستخدمة في الإنتاج، وبالتالي تستخدم

[1] محمد أرزقي، مرجع سابق، ص04.

للمقارنة بين المؤسسات في القطاع، فمعدل العائد على الأصول يقيس كفاءة استخدام الأصول المستثمرة (المادية، المالية، الفكرية) لتحقيق عائد مناسب يبرر التكاليف الخاصة بالاستثمار في هذه الأصول، وبتالي يقع على عاتق إدارة المؤسسة مسؤولية الاستخدام الكفء لتلك الأصول ومسؤولية التمويل للحصول عليها، وتحسب بالعلاقة

العائد على الأصول = النتيجة الصافية للسنة المالية / إجمالي الاصول

- **المردودية الاقتصادية:** هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، فقياس المردودية الاقتصادية يسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير السياسات المالية.

المردودية الاقتصادية= النتيجة الاقتصادية / الأصول الاقتصادية

- النتيجة الاقتصادية يعبر عنها بنتيجة النشاط الاستغلال بعد الضريبة وقبل التكاليف المالية لأن التكاليف المالية عادة تكون مدرجة في تكلفة الأموال.
- الأصول الاقتصادية يعبر عنها عادة بالمؤسسة الممولة بموارد دائمة، ومن أجل تقديرها هناك مقاربتان هما:

- مقاربة الخصوم أو الموارد: تتمثل في مبلغ الأموال الخاصة ومبلغ الديون الصافية التي تمثل الوضعية الحقيقية لديون المؤسسة.

الأصول الاقتصادية = الأموال الخاصة + الديون الصافية

- مقاربة الأصول أو الاستخدامات: وهي المقاربة الأكثر استعمالا في الأوساط المالية والأكثر سهولة في التطبيق، حيث أنه في هذه الحالة فإن الموارد المستخدمة والمقدمة من طرف أصحاب الأموال والمتعلقة بالنشاط الاستغلالي في المؤسسة، بعبارة أخرى عبارة عن الأصول الثابتة الصافية والاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال.

الأصول الاقتصادية = الأصول الثابتة الصافية + الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال

- **المردودية المالية:** يعتبر من بين المؤشرات الأكثر استخداما من طرف المحللين الماليين لفترة طويلة باعتباره مقياسا متكاملا يصف العلاقة بين العائد والمخاطر، ويعرف أيضا باسم العائد على الأموال الخاصة أو مؤشر المردودية المالية، يستخدم لقياس مقدار الربح المتحقق من حقوق المساهمين، وبالتالي معدل الربح الصافي الذي يجنيه المستثمرون من استثمار أموالهم كمردود عن مخاطراتهم توظيف أموالهم، مما يدل على كفاءة الإدارة في أموال المستثمرين، يحسب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية للسنة المالية / الأموال الخاصة

رابعا: مؤشرات التوازن المالي

يستند المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة على مؤشرات تتمثل فيما يلي:

6. رأس مال العامل (FRN):

هو بمثابة مصدر تمويلي ذاتي من أصحاب المشروع لتلبية الاحتياجات التمويلية، كما أنه يمثل هامش الأمان والحماية للدائنين في حالة حدوث انكماشات في الأصول التجارية[1].

يحسب رأس مال العامل وفق طريقتين[2]:

ط1. رأس مال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

ط2. رأس مال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

ويضم الأنواع التالية:

- **رأس مال العامل الخاص:** يسمح بمعرفة مدى تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة، دون الاعتماد على الديون ذات المدى الطويل والمتوسط، ويحسب بالعلاقة: الأموال الخاصة – الأصول الثابتة؛ –
- رأس مال العامل الأجنبي: يمثل فائض الأصول المتداولة على الأموال الخاصة، ويحسب رأس مال العامل الأجنبي بالعلاقة: الأصول المتداولة – الأموال الخاصة؛
- رأس مال العامل الإجمالي: يتمثل في مجموع الأصول المتداولة أي أن :

رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

- **الاحتياج لرأس مال العامل (BFR)[3]:**

يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهو ما يسمى بالاحتياج لرأس مال العامل ويحسب:

ط1. الاحتياج لرأس مال العامل = قيم الاستغلال +قيم غير جارية – مجموع الديون قصيرة الأجل

أو:

ط2. الاحتياج لرأس مال العامل = مجموع الأصول المتداولة – القيم الجاهزة – مجموع الديون قصيرة الأجل

- **الخزينة (TN):**

الخزينة المحصلة النهائية لكافة التدفقات النقدية وتحسب بالعالقة التالية:[4]

$$TN = ET - RT$$

حيث :ET :استخدامات الخزينة :RT .موارد الخزينة .

---

[1] عبد الحميد محمد الشواربي ومحمد عبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، منشأة المعارف، مصر،2007، ص 42.

[2] شيخه خميسي، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص73-74.

[3] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير-تحليل مالي** -، دار المحمدية العامة، الجزائر،2000 ص5.

[4] بن عبد الرحمان ذهبيه، **دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الاداء المالي على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الوراق المالية حالة عينة من الشركات المدرجة في السوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة .2005-2009 ورقلة**، اطروحة ماجستير، تخصص مالية الاسواق، جامعة قاصدي مرباح،2012/2011، ص111.

تعتبر الخزينة المعيار الأكثر موضوعية للحكم على قدرة المؤسسة على استخدام سيولتها النقدية لمواجهة استحقاقات الخزينة قصيرة الأجل ممثلة في موارد الخزينة، كما يمكن أن تحسب من المعادلة الأساسية للخزينة بالعلاقة: **TN=FRN g – BFR g**

حالات الخزينة:

الشكل العام لوضعية الخزينة: يسعى المحلل المالي دائما إلى حالة توازن مالي، ولمعرفة وضعية الخزينة يجب معرفة كل حالاتها وهذا من خلال المقارنة بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل.

BFR=AFR/TR=0 المؤسسة حققت توازن مالي ثابت أو معدوم، أي لابد من البحث عن موارد مادية جديدة لضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

AFR<BFR/TR<0 حالة عدم التوازن، هنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية من أجل ضمان استمراريتها.

AFR>BFR/TR>0 حالة توازن المؤسسة حققت هامش دائم من النقود يعني أن الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، لذا يوجد فائض في رأس المال الصافي الذي يشكل خزينة موجبة[1].

خامسا: علاقة التدقيق الداخلي بالأداء المالي

يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال اكتشاف الثغرات الموجودة فيه وتصحيحها والسعي لتحقيق أهدافها المسطرة من خلال تقرير المدقق الداخلي الذي يكون بمثابة مرجع للمسيرين.

يقوم المدققون بفحص الأداء والتأكد من مدى تحقق البرامج الموضوعة، ومدى اتفاقها مع أهداف المؤسسة، حيث يجب عليهم تقويم كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة، وتكون الإدارة مسؤولة عن وضع معايير لقياس الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد في الأنشطة المختلفة، وتكون هذه المعايير مكتوبة بشكل رسمي للرجوع إليها عند الحاجة[2].

يعتبر تقرير المدقق الداخلي ملخصا لنتائج عملية التدقيق الداخلي بالمؤسسة لاحتوائه على مجموعة من الملاحظات يقوم من خلالها المدقق بإبداء رأيه بالموضوع دون تحيز، ويتم إيداع هذا التقرير وإرساله لأهم المسؤولين المعنيين والإدارة، لإعلامهم بنتائج مهمة المراجعة، والتوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات التي تكشف خلال عملية التدقيق الداخلي[3].

وعليه فمن تقرير المدقق يتم تقديم معلومات تمتاز بالمصداقية والموثوقية، وهذا ما يؤثر ويؤدي إلى اتخاذ قرارات سليمة ودقيقة للحسابات والنظام المحاسبي المالي التي تتمثل في القوائم المالية، فوجود نظام رقابي فعال يضمن وجود مؤشرات مالية سليمة ودقيقة تعبر عن الصورة الصادقة للوضع المالي في المؤسسة، وتحسين الأداء

---

[1] سبتي إسماعيل، **تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي–دراسة حالة مؤسسة ملبنة التل بسطيف للفترة 2014–2016.**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد34، 2018، ص242.

[2] نور الدين احمد قايد، **التدقيق المحاسبي**، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص174.

[3] نور الهدى سلمى وعبير فتاح، **دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر،2020، ص 60.

من خلال مقارنة أداء المؤسسة إذا كان سواء مع المؤسسات المماثلة، باعتبار المؤسسة تنشط في محيط تنافسي، أو مقارنة المؤسسة بنفسها بسنوات سبقت السنة الحالية[1].

[1] محمد الصالح أبو غولة وإسماعيل محمد، **دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي**، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأكاديمي الأول لدراسات الاقتصاد والاعمال التوجيهات الحديثة للعلوم الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة، جامعة مصرانه، مصرانه، ليبيا، 2017، ص 144.

المبحث الثاني: الدارسات السابقة

بعد تطرق لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع دور وظيفة التدقيق في تحسين الأداء المالي للمؤسسة تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدارسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدارسات والدارسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولا: دراسة أولاد البركة أم كلثوم وبن عيسى سمية

بعنوان" **دور التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة– دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز– سونلغاز**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2022/2021.

تمثلت أهداف هذه الدراسة في إبراز ضرورة وحتمية وجوب تبني التدقيق الداخلي، رغم عدم إلزاميته من الناحية القانونية، وذلك لأثره ودوره في اكتشاف الثغرات والنقائص التي قد تتم داخل المؤسسة.

لأجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، حيث أنه يقوم على جمع معلومات وبيانات من مختلف المصادر والمراجع من أجل تكوين صورة متكاملة حول الموضوع المدروس، أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل ميزانيات الشركة ودراسة النسب المالية ومؤشرات الأداء المالي بالاعتماد على البيانات والمعلومات المقدمة من طرف شركة سونلغاز.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– يساهم التحليل المالي الذي يقوم به المدقق في تحسين مؤشرات الأداء المالي من خلال تحديد مجالات التي يحدث فيها اختلاف وقياس درجة التغير في مؤشرات الأداء المالي؛

– يساهم التدقيق الداخلي في تحسين النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي في المؤسسة من خلال منع وتقليل حدوث الأخطاء وتقديم نصائح للعاملين والإدارة والحد من الإسراف والضياع مما يزيد من ربحية ومردودية المؤسسة وبالتالي تحسين مؤشرات الأداء المالي.

– يتميز التدقيق الداخلي في شركة سونلغاز بالحداثة والتطور فهو مواكب للتطورات والمستجدات في مجال الإعلام الآلي والشبكات وهذا من خلال استخدام برنامجHISSAB؛

– تمتلك شركة سونلغاز مصلحة للتدقيق الداخلي لها فروع في مختلف المديريات التابعة للشركة، حيث تتابع مصلحة التدقيق على مستوى كل مديرية عمل الوحدات التابعة لها؛

– يساهم التدقيق الداخلي في شركة سونلغاز في حماية ممتلكاتها من خلال التدقيق الأني والآلي الذي يقوم به المدقق الداخلي، الأمر الذي جعل المسؤولين عن صرف الممتلكات يتتبعون كافة الإجراءات المتعلقة بإدخال أو إخراج أو استعمال هذه الممتلكات لتجنب أي خلل يؤدي بهم إلى المسألة حولها؛

– يساعد التحليل الأفقي الذي يقوم به المدقق الداخلي في شركة سونلغاز في معرفة مدى تطبيق سياسات الإدارة الهادفة للتوسع وتجديد الاستثمارات على مدى معين، من خلال تحديد نسبة التغير في كل حساب من سنة إلى أخرى.

ثانيا: دارسة شامي حليمة وبن يطو سمية

بعنوان" **دور التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية –المركب الصناعي التجاري حضنه المسيلة** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2021/2020.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز ضرورة وجود التدقيق وذلك لأثره ودوره في اكتشاف النقائص بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي باعتباره أداة لتحسين الأداء المالي وزيادة الفعالية بالمؤسسة.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تكوين صورة متكاملة حول الموضوع المدروس، أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج الخاص بدراسة الحالة وبأداة المقابلة لتحليل بيانات الدراسة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

– التدقيق الداخلي أداة فعالة للتقليل من المخاطر المتوقعة والوسيلة المثلى في اكتشاف الأخطاء وكل أنواع الغش ومحاولة معالجتها وتصحيحها في الوقت المناسب والحفاظ على أصولها المالية؛

– يعتبر التدقيق الداخلي المرشد الأساسي في مدى تطبيق القوانين الصادرة في مجلس الإدارة والمستشار المخول لها؛

– يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بجملة من المبادئ والأخلاقيات التي حددها القانون له والزاميته بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها لإعطاء مصداقية حول التقارير التي يقوم بإعدادها.

ثالثا: دارسة بكة تقي الدين

بعنوان" **دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ورقلة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017/ 2018.

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على أهمية ودور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية عن طريق زيادة عوائدها مما يساهم في الرفع من قيمتها السوقية واحتلال مركز تنافسي جيد، كما أنها ساعدت أيضا في زيادة دور وصورة التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية لجعلها أكثر فعالية ومهنية، ويساعد الأطراف الخارجية على تقدير دور التدقيق الداخلي باعتباره أحد أهم أنظمة الرقابة الادارية في المؤسسة لحماية مصالحهم إذ يمكن أن تساهم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي واستقلالية وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي بحيث يبرز هذا المنهج في الإطار النظري لمساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية إلى جانب التحليلي في الإطار التطبيقي لترجمة المعلومات النظرية وتحليلها وتبويبها وترجمتها في أرض الواقع حيث تم استخدام برنامج حزمة التحليل الاحصائي spss لتحليل بيانات الاستبيان والحصول على مخرجات لجميع أسئلة الاستبيان ولمعرفة مدى موافقة أفراد الدراسة على أسئلة هذا الاستبيان.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- استناد المدققون الداخليون عند القيام بمهامهم على معايير التدقيق الداخلي؛
- أن القيام بعملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق لداخلي تساهم بصفة كبيرة في فعالية هذه الوظيفة؛
- أن المدققين الداخليون يقومون بتنفيذ دورهم بموضوعية وبما يتفق مع المعايير المقبولة للممارسة المهنية؛
- أن معايير التدقيق الداخلي تعتبر ضرورية لتنفيذ أعمال التدقيق الداخلي في بيئات متعددة الأشكال داخل المؤسسات والتي تختلف في الأهداف والحجم والهيكل؛
- كشف المدقق الداخلي لانحرافات التي من شأنها المساس بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- قيام المدقق الداخلي بفحص مدى الالتزام بالسياسات المالية للمؤسسة؛
- مساهمة التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر المالية للمؤسسة؛
- توفر لدى المدقق الداخلي الفهم لطبيعة عمل الشركة وتحديد مناطق الخطورة المحتملة مما يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛

– توفر لدى المدقق الداخلي المؤهلات العلمية مما يسهم بصفة غير مباشرة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛

– المدقق الداخلي وبسبب تواجده الدائم بالشركة، فهو أكثر خبرة ومعرفة بأمور الشركة وأهدافها ومشاكلها المحتملة مما يساهم في تحسين أدائها المالي؛

رابعا: دارسة نسرين رايس وحنان حمزة

بعنوان "**دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي–دراسة حالة مؤسسة اسمنت**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة العربي التبسي–تبسة، 2017/2016.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز ضرورة وجود وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية لأهميتها البالغة وإظهار مفهوم الأداء المالي ومدى تأثره بعدة وظائف أخرى من بينها التدقيق الداخلي والوقوف على مدى تطبيق المعايير الإقليمية الجزائرية للتدقيق الداخلي ومساهمته من خلال دراسة حالة مؤسسة الاسمنت –ومحاولة إبراز مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي فعليا.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث تمثل الجانب الوصفي في وصف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة بالاعتماد على عدة مراجع متنوعة من كتب ورسائل وأطروحات، وكذا المقالات والمؤتمرات والمجلات. أما المنهج التحليلي فاعتمد على تحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة، ودراسة مؤشرات الأداء المالي لها بالاعتماد على البيانات والمعلومات المقدمة من طرف مؤسسة الاسمنت.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة عن الوظائف الأخرى في المؤسسة الاقتصادية؛

– يعتبر التدقيق الداخلي ركيزة ورقابة أولية تسبق التدقيق الخارجي؛

– يساهم التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛

– يجب أن يكون المدقق الداخلي فطنا وذو نظرة مستقبلية؛

– التدقيق الداخلي في مؤسسة اسمنت تبسة يمس كل جوانب العمل في المؤسسة وليس المالية فقط؛

– يعمل المدقق الداخلي على التحقق والتدقيق في مدى تنفيذ الأداء فعليا مقارنة بالأداء المخطط مسبق.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم (03): المقارنة بين هذه الدراسة والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدارسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	وكيفية الاستفادة
دارسة أولاد البركة ام كلثوم وبن عيسى سمية،2022	-الدراستين تؤكدان على أهمية التدقيق الداخلي في كشف الثغرات والنقائص وتحسين الأداء المالي للمؤسسة. -تستخدم الدراستين المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري.	- تركز الدراسة السابقة على دراسة حالة شركة واحدة وهي شركة سونلغاز، أما هذه الدراسة فهي دراسة استقصائية عامة توسع نطاق البحث لتشمل مجموعة من المؤسسات الاقتصادية. - تركز الدراسة السابقة على دور التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة، أما موضوع الدراسة فيركز على تحليل العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي في المؤسسة. - الدراسة السابقة تعتمد على تحليل ميزانيات الشركة ودراسة النسب المالية ومؤشرات الأداء المالي بالاعتماد على البيانات والمعلومات المقدمة من طرف الشركة، أما هذه الدراسة فتعتمد على الاستبيانات التي تم جمعها من مجموعة من المهنيين والأكاديميين، ثم تحليلها باستخدام المساعد الإحصائي الذكي.	- تم الاستفادة من الدراسة السابقة باستخدامها كمرجع في الفصل النظري، التعرف على تفاصيل عملية وتطبيقية في الجانب النظري، واكتساب معلومات حول كيفية تنفيذ التدقيق الداخلي بشكل فعال في المؤسسة. - التعرف على التقنيات الحديثة مثل برنامج **HISSAB** لتحسين كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي وإمكانية البحث عن برامج مماثلة أو تطوير أنظمة لدعم عمليات التدقيق الداخلية والكشف عن الأخطاء والثغرات المالية.
شامي حليمة وبن يطو سمية،2021	-كل من الدراستين تتناولان دور التدقيق الداخلي كأداة فعالة لتحسين الأداء المالي كما أنهما تؤكدان على أهمية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة. -الهدف إلى تسليط الضوء على ضرورة وجود التدقيق الداخلي ودوره وأهميته بالنسبة للمؤسسة وأدائها المالي	- تركز الدراسة السابقة على دراسة حالة المركب الصناعي التجاري حضنه بالمسيلة، أما هذه الدراسة فهي دراسة استقصائية توسع نطاق البحث لتشمل مجموعة من المؤسسات الاقتصادية. - الدراسة السابقة اعتمدت على المقابلات في جمع البيانات لتحليلها، أما هذه الدراسة فتعتمد على الاستبيانات التي تم جمعها من مجموعة من المهنيين والأكاديميين، ثم تحليلها باستخدام المساعد الإحصائي الذكي.	- يمكن الاستفادة من أدوات المقابلة المستخدمة في الدراسة السابقة لتطوير أدوات بحثية مكملة للاستبيانات في دراسات مستقبلية.

	في تحسين الأداء المالي من خلال تقديم النصائح والتقليل من الأخطاء. -استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لتكوين صورة متكاملة حول الموضوع.		
بكة تقي الدين،2018	-تتناول كل من الدراستين دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة. -الهدف إلى إبراز أهمية التدقيق الداخلي ودوره في تحسين الأداء المالي وزيادة الكفاءة والفعالية في المؤسسات. -استخدام المنهج الوصفي التحليلي للحصول على فهم شامل للموضوع. -جمع البيانات من خلال الاستبيانات.	- الدراسة السابقة اعتمدت على استخدام برنامج حزمة التحليل الاحصائي spssلتحليل بيانات الاستبيان والحصول على مخرجات لجميع أسئلة الاستبيان ومعرفة مدى موافقة أفراد الدراسة على أسئلة الاستبيان، أما هذه الدراسة فتعتمد على المساعد الإحصائي الذكي لتحليل الاستبيانات التي تم جمعها واستخلاص كافة النتائج الخاصة بالاستبيان، ومعرفة مدى موافقة أفراد الدراسة.	- تم الاستفادة من الدراسة السابقة باستخدامها كمرجع في الفصل النظري للدراسة.
نسرين رايس وحنان حمزة،2017	-تركيز كلا الدراستين على دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية. -الهدف إلى إبراز تأثر الأداء المالي بالتدقيق الداخلي.	■ هدف الدراسة السابقة هو إبراز مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي فعليا، ومدى تطبيق المعايير الإقليمية الجزائرية للتدقيق الداخلي ومساهمته من خلال دراسة حالة مؤسسة الاسمنت، أما أهمية هذه الدراسة فتكمن في مساهمة التدقيق الداخلي في اكتشاف الأخطاء والثغرات وتحسين الأداء المالي للمؤسسة بشكل	- تم الاستفادة من الدراسة السابقة باستخدامها كمرجع في الفصل النظري للدراسة. - التعرف على سير عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة الإسمنت وكيفية عمل المدقق الداخلي داخل المؤسسة.

	-استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراستين.	عام، كما تخص استناد المدققين على معايير التدقيق الداخلي عند القيام بمهامهم. - تركز الدراسة السابقة على دراسة حالة شركة الاسمنت، أما هذه الدراسة فهي دراسة استقصائية. - اعتماد الدراسة السابقة على تحليل القوائم المالية لمؤسسة الإسمنت، ودراسة مؤشرات الأداء المالي لها بالاعتماد على البيانات والمعلومات المقدمة من طرف المؤسسة، أما هذه الدراسة فتعتمد على الاستبيان الذي تم جمعه من مجموعة من المهنيين والأكاديميين، ثم تحليله باستخدام المساعد الإحصائي الذكي.	

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولا: دارسة لقمان عمر، بن العربي عباس

بعنوان "**دور وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية_ دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT _**"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 01، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لشركة التأمينات، ولقد تم في هذه الدراسة تحديد أربعة محاور والتي تتمثل في جودة التدقيق من حيث المعايير المتبناة والتأهيل المهني، نمط إدارة قسم التدقيق الداخلي وكيفيات تقييم وتطوير اليات التدقيق الداخلي، وإدارة مخاطر التدقيق الداخلي وأخيرا تحسين الأداء المالي في الشركة محل الدراسة، تم توزيع الاستبيان على مجمع الدراسة المكون من الموظفين ذوي العلاقة بوظيفة التدقيق الداخلي العاملين في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، وتم توزيع (30) استمارة تم تحليلها بواسطة المساعد الاحصائي الذكي، وقد تم التوصل إلى أن الشركة الجزائرية للتأمينات تولي اهتمام بجودة التدقيق الداخلي إلا أنها ليست ذات تأثير كلي وأن هناك تأثير من متغيرات خارجية عن وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

- تهتم الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT بتدقيق الداخلي بدرجة عالية وهذا ما يؤكد أهمية البنك وانعكاسه على تحسين الأداء المالي لها؛
- هناك درجة عالية في تطبيق ممارسات لأنشطة التدقيق الداخلي الخاصة في الهيكل التنظيمي للشركة؛

– هناك اهتمام بإدارة مخاطر العمليات التشغيلية، وهذا من شأنه أن يقلل من حجم المخاطر والخسائر التي قد تلحق بالشركة؛

– تطوير وظيفة التدقيق الداخلي تعتبر من الأولويات لتحسين الأداء المالي، وتحسين الوضع المالي يحتاج للإجراءات الرقابية السليمة وضمان تطبيقها.

بالإضافة الى تقديم الدراسة لتوصيات الدراسة تمثلت في:

– زيادة اهتمام الإدارة العليا بتطوير مهارات الموظفين ذوي العلاقة بالتدقيق الداخلي من خلال إشراكهم في ورش العمل والندوات للمساعدة على تطوير والاطلاع على الجديد في مهنة التدقيق الداخلي حتى يتمكن من تحديد ومتابعة وقياس إدارة المخاطر؛

– العمل على توصيف إجراءات الرقابة الداخلية من خلال مذكرات وتعليمات داخلية، وكذا محاولة الحفاظ على مستوى التطبيق الذي تم التخطيط له.

ثانيا: دراسة بو فنارة هاجر، سبتي اسماعيل

بعنوان "**دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية_ دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد01، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز دور وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري لتكوين المفاهيم النظرية حول التدقيق الداخلي والأداء المالي وكذا العلاقة بينهما من خلال الاطلاع على المراجع المتوفرة في الكتب، الأطروحات والمقالات، أما الجانب النظري فقد تم الاعتماد على دراسة حالة واستخدام أداة المقابلة الشخصية والوثائق الداخلية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة الذي يتوفر على مصلحة التدقيق الداخلي التي تقوم بمراقبة سير عمليات المركب.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة عن باقي الوظائف فهي تابعة مباشرة للمديرية العامة؛

– يقوم المدقق الداخلي باكتشاف نقاط القوة والضعف عن طريق تقييم نظام الرقابة وإبرازها في تقريره الموجه إلى المديرية العامة؛

– الهدف الأساسي من تقييم نظام الرقابة الداخلية هو تقليل الخطر إلى أدنى حد؛

– للتدقيق الداخلي دور كبير في تحسين الأداء المالي حيث يعمل على اكتشاف الأخطاء والغش الذي تتضمنها القوائم المالية ثم يتم تصحيح ما يمكن تصحيحه.

وأوصت الدراسة ب:

– ضرورة العمل على إبقاء وظيفة التدقيق مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى؛

– ضرورة الاهتمام بالتوصيات والاقتراحات التي تندرج ضمن التقرير النهائي للمدقق الداخلي؛

- على المؤسسة استغلال الفائض المالي الموجود في الخزينة لتوسيع نشاطها.

ثالثا: دارسة طارق محمد المومني، محمود علي الطهراوي

بعنوان" **أثر دور التدقيق الخارجي في تحسين الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية– دراسة تطبيقية**، مجلة جدارا للبحوث ودراسات، العدد08، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التدقيق الخارجي في تحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، شملت العينة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للفترة من عام 2016 إلى 2019 تم استخدام (حجم مكتب التدقيق، واستقلال المدقق، وفترة الاحتفاظ بالمدقق) لقياس جودة التدقيق الخارجي، وتم استخدام معدل العائد على الأصول لقياس الأداء المالي، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم الحصول على المعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من التقارير المالية السنوية لعينة الدراسة للفترة المعطاة ومن الموقع الالكتروني لبورصة عمان، وتم استعمال أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم مكتب التدقيق واستقلالية المدقق الخارجي ورأي المدقق على الأداء للشركات الصناعية المدرجة في البورصة؛
- لا يوجد أثر بين فترة الاحتفاظ بالمدقق والأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

توصي هذه الدراسة بضرورة التطوير في مجال التدقيق الداخلي والأداء المالي والتركيز على إعطاء قيمة مضافة للمؤسسة.

رابعا: دارسة زكريا عبدي، نبيل حمادي

بعنوان" **مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات الجزائرية**، مجلة الواحات للبحوث، العدد 01، 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي، من خلال تسليط الضوء على العوامل المؤثرة على التدقيق الداخلي كاستقلالية، خبرة وتكوين المدقق، وتأثريهم على الأداء المالي، لهذا تم توزيع استبيان على إحدى عشر مؤسسة اقتصادية بالجزائر العاصمة متخصصة في قطاع الصناعة الصيدلية، الغذائية، النقل، الاتصالات، وذلك لتقدير واختبار نموذج انحدار يظهر تبعية الأداء المالي لمتغيرات جودة التدقيق الداخلي. خلصت الدراسة إلى أن التزام المدقق الداخلي بشروط الاستقلالية، الموضوعية، الكفاءة والخبرة المهنية يؤدي حتما إلى تحسن ورفع الأداء المالي للمؤسسات المعبر عنه بالمردودية الاقتصادية والمالية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود عالقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي والأداء المالي.

ولهذا أوصت الدراسة بضرورة اختيار المدقق على أساس الخبرة المهنية ومنحه الاستقلالية الكافية مع إمكان التكوين الازم لأداء مهام التدقيق.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين المقالات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم (04): المقارنة بين هذه الدراسة والمقالات العلمية باللغة العربية

الدارسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
-دارسة لقمان عمر، بن العربي عباس،2022	– الهدف إلى التعرف على دور وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي. – استخدمت الدراستين المنهج الوصفي التحليلي.	– تم التطرق إلى نمط إدارة قسم التدقيق الداخلي وكيفيات تقييم وتطوير آليات التدقيق الداخلي، وإدارة مخاطر التدقيق الداخلي وتحسين الأداء المالي في الشركة محل الدراسة، أما هذه الدراسة فتدرس العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي وكيفية تحسينه ولم يتم التطرق الى جوانب تطبيقية. – تركز الدراسة السابقة على دراسة حالة شركة التأمينات، أما هذه الدراسة فهي دراسة استقصائية تشمل مجموعة أوسع من المؤسسات الاقتصادية. – اعتماد الدراسة السابقة على تحليل الاستبيان بواسطة برنامج SPSS، أما هذه الدراسة فتعتمد تحليله بعمق وتفصيل باستخدام المساعد الإحصائي الذكي.	– التعرف على سيرورة التدقيق الداخلي في شركة وبأنها تولي اهتماما بجودة التدقيق الداخلي وأن هناك تأثير من متغيرات خارجية عن وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي. – التعرف بأن الحرص على تطوير وظيفة التدقيق الداخلي وتطبيق الإجراءات الرقابية سليمة تحسن الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.
– دراسة بو فنارة هاجر، سبتي إسماعيل،2022	-تركيز كلا الدراستين على دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية. – الهدف إلى ابراز دور وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.	– تركز الدراسة السابقة على دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة والذي يتوفر على مصلحة التدقيق الداخلي التي تقوم بمراقبة سير عمليات المركب، أما هذه الدراسة فهي دراسة استقصائية. – الدراسة السابقة تعتمد على دراسة حالة واستخدام أداة المقابلة الشخصية والوثائق الداخلية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة، أما هذه الدراسة فتعتمد	– التعرف على تفاصيل عملية وتطبيقية في الجانب النظري، واكتساب معلومات حول كيفية تنفيذ التدقيق الداخلي بشكل فعال في المؤسسة. – التعرف على الإجراءات والسياسات لتطوير – التعرف على سير عملية التدقيق الداخلي في المركب

	-استخدام المنهج الوصفي التحليلي في كلتا الدراستين.	على الاستبيانات لتحليلها باستخدام المساعد الإحصائي الذكي.	الصناعي وكيفية عمل المدقق الداخلي داخل المركب.
طارق محمد المومني، محمود علي الطهراوي،2022	-تهدف كلا الدراستين إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسات من خلال التدقيق. -تشير الدراستين إلى أن التدقيق يساهم في اكتشاف الثغرات وتحسين الأداء المالي من خلال التقارير المقدمة. -تستخدم كلا الدراستين مؤشرات الأداء المالي حيث استخدمت الدراسة السابقة العائد على الأصول واستخدمت الدراسة النسب والمؤشرات المالية المختلفة. -استخدام المنهج الوصفي التحليلي في كلا الدراستين.	-تركز الدراسة السابقة على التدقيق الخارجي وأثره على الأداء المالي في الشركات الصناعية، أما هذه الدراسة فتركز على التدقيق الداخلي وكيفية تأثيره على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية. -الدراسة السابقة تغطي الشركات المدرجة في بورصة العمان من فترة 2016 إلى 2019، أما الدراسة فهي ل 6 أشهر. -الاعتماد في الدراسة السابقة على نموذج الانحدار الإحصائي، بينما هذه الدراسة تركز على تحليل البيانات باستخدام المساعد الإحصائي الذكي. -الاعتماد في الدراسة السابقة على (حجم مكتب التدقيق، واستقلال المدقق، وفترة الاحتفاظ بالمدقق) كمتغيرات لقياس جودة التدقيق الخارجي، أما هذه الدراسة التدقيق الداخلي وتأثيره على النسب والمؤشرات المالية	-استخدام نتائج الدراسة السابقة حول أثر التدقيق الخارجي لتحليل كيفية تأثير التدقيق الداخلي على نفس المؤشرات لفهم موضوع الدراسة أكثر. -التعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة السابقة لتحليل البيانات. -التعرف التدقيق الخارجي كأداة للتحسين الأداء المالي مما يوفر رؤية شاملة حول كيفية تحسين الأداء المالي من جوانب مختلفة للتدقيق.
-زكريا عبدي، نبيل حمادي،2020	-تتناول الدراستين دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة. -الهدف إلى إبراز أهمية التدقيق الداخلي ودوره في تحسين الأداء المالي وزيادة الكفاءة والفعالية في المؤسسات.	-تسليط الضوء في الدراسة السابقة على العوامل المؤثرة على التدقيق الداخلي كاستقلالية، خبرة وتكوين المدقق، وتأثيرهم على الأداء المالي، أما هذه الدراسة فتناولت التدقيق الداخلي كعامل مؤثر على النسب والمؤشرات المالية الخاصة بالأداء المالي. -تعتمد الدراسة السابقة على نموذج الانحدار الإحصائي، بينما هذه الدراسة	-التعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة السابقة لتحليل البيانات.

	-الدراستين تستخدمان المنهج الوصفي التحليلي ويعتمدان على الاستبيان لجمع البيانات.	تركز على تحليل البيانات باستخدام المساعد الإحصائي الذكي.	

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: الدارسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: دراسة Abdulkhaleq Husham yousif

"**Internal Audit and its Impact on Financial Performance Evaluation an Exploratory Study of the Opinions of a Sample of Workers in the Trade Bank of Iraq – Bagdad**"،journal of Asian Multicultural Research for social sciences study, Issue 03,2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تناول التدقيق الداخلي كمتغير مستقل والأداء المالي كمتغير تابع، تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لإعداد المشكلة وتحديد وتبرير الممارسات أو الشروط، ومن ثم إجراء التقييم والمقارنة ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحثون الاستبيان كأداة لاختبار فرضيات الدراسة في الجانب العملي واستخدموا البحوث والدراسات المتعلقة بالموضوع الدراسة في الجانب النظري.

كما تتطلب المعالجة المنهجية في مشكلة الدراسة استخدام البرنامج الاحصائي التطبيقي (V24.SPSS) الاختبار وتحليل فرضية التأثير بين متغيرات الدراسة، حيث توجد علاقة إيجابية ومؤثرة لمتغير التدقيق الداخلي في متغير الأداء المالي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تهدف الدراسة إلى توضيح واقع المراجعة الداخلية في البنك؛
- ابراز وظيفة المراجعة الداخلية ومدى التزام الوحدات المصرفية والمالية بتطبيقها؛
- الوقوف على مستوى الأداء المالي في المصرف التجاري؛
- مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل الأداء المالي، واختبار العلاقة بين متغير التدقيق الداخلي والأداء المالي؛
- اقتراح التوصيات وكيفية تنفيذها في رفع مستوى تطبيق التدقيق الداخلي الذي يعزز الأداء المالي للمصرف التجاري؛

– ضرورة قيام بتوظيف الشركات بتوظيف مدققين داخلين محترفين وذوي مهارة وكفاءة، لتعزيز الضوابط الداخلية الفعالة سيتم السيطرة على حالات الاختلاس والاحتيال وسوء إدارة النقد وبتالي تعزيز مستوى الأرباح في الشركة.

ثانيا: دراسة **Eme Joel Efiong, ArzizehTiesieh Tapang، And Others**

"**audit attributes and performance of financial institutions in Nigeria** ,International Journal of Early Childhood Special Education (INT-JECS)، Issue 04, 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في سمات التدقيق وأداء المؤسسات المالية في نيجريا واعتمدت الدراسة تصميم البحث المقطعي، تم تحليل البيانات باستخدام تقنية المربعات الصغرى العادية وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– أن استقلال لجنة التدقيق وحجمها ليس لهما تأثير كبير على العائد على الأصول ومن ناحية أخرى فإن خبرة لجنة التدقيق لها تأثير كبير على عائد حقوق الملكية وعائد السهم، وهامش الربح الصافي؛

– يجب على المؤسسة أن تشكل لجنة التدقيق من ستة أعضاء فما فوق حيث ثبت أنه كلما زاد عدد الأعضاء، زادت فعالية الموارد من حيث الاستقلالية والخبرة المهنية لتسهيل توفير وظيفة التدقيق الفعالة لاتخاذ قرار مالي وتجاري فعال من شأنه أن يؤثر بشكل إيجابي على الايراد المالي للشركات؛

– أنشاء لجنة تدقيق مستقلة تتخذ قرارات خالية من الاكراه أو التحيز حتى لا تؤثر سلبا على أدائها.

ثالثا: دراسة Nishaal Prasad

Exploration of the Effectiveness of the internal audit function in New Zealand, A thesis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Accounting, university of New Zealand ,2020.

تم الاعتماد في أطروحة الدكتوراه هذه تصميم دراسة بطرق مختلطة لتقديم رؤى حول دور وفعالية التدقيق باستخدام بيانات من بيئة نيوزيلندا بدافع من نظريات الوكالة والمؤسسة يستكشف الجزء الكمي من هذه الدراسة قيمة التدقيق الداخلي من خلال فحص العوامل المرتبطة وتأثرها على جودة القوائم المالية وتسعير التدقيق الخارجي

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها توسع هذه الدراسة أدبيات التدقيق الداخلي باستخدام بيانات ثابتة من اقتصاد أصغر نسبيا وأقل تنظيما حيث يتم اعتماد خدمات التدقيق الداخلي طوعا حيث يعتمد الجانب النوعي للدراسة على أسس نظرية للنظم المعقدة التي تدعي أن العديد من الأسئلة الأساسية لا يمكن معالجتها إلا من خلال فهم التفاعلات والعلاقات بين الأجزاء داخل النظام، عند إجراء دراسات الحالة من خلال مقابلات شبه منظمة مع الرئيس التنفيذي للتدقيق والإدارة العليا لذلك فإن الهدف هو تبادل الأفكار حول دور فعالية التدقيق الداخلي من منظور الطلب و الغرض.

رابعا: دراسة Bett Catherine C

The relationship between effectiveness of internal audit function and financial performance of companies listed in Nairobi Securities Exchange, Master of business administration degree, school of business, University of Nairobi, 2014.

انطلقت هذه الدراسة من أن التدقيق الداخلي هو نشاط استشاري و تأكيدي مستقل و موضوعي يهدف إلى إضافة تحسين لعمليات المؤسسات، يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال اتباع نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر و الرقابة والحوكمة، ويعتبر قسم التدقيق الداخلي العنصر الأساسي في تطبيق الأنظمة المحاسبية والذي بدوره يساعد على تقييم عمل القسم، كما يعتبر التدقيق الداخلي بمثابة العمود الفقري لمحاسبة الأعمال حيث أنه القسم الذي يسجل جميع الأعمال المتعلقة بالقطاع، كفاءة التدقيق الداخلي تساعد على تطوير عمل الشركة لأن التقارير المالية تعكس جودة قسم التدقيق الداخلي، وقد كان تحديد العلاقة بين فعالية وظيفة التدقيق والأداء المالي للشركات المدرجة في NSE بتصميم بحث وصفي، وتألف مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في NSE وتم تحليل البيانات من خلال استخدام الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار الخطي المتعدد كما تم استخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد لتقدير العلاقة السببية بين التدقيق الداخلي والمتغيرات المستقلة وتم استخدام برنامج (SPSS-21V) لتحليل المتغيرات المختلفة في هذه الدراسات الستة المستقلة التي تمت دراستها (الكفاءة المهنية للمراجعين الداخلين، جودة أعمال المراجعة لقسم المراجعة الداخلية، الاستقلال التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية، التطور الوظيفي لموظفي المراجعة الداخلية، دعم الإدارة العليا لقسم المراجعة الداخلية وحجمه) حيث تبين أن هناك علاقة إيجابية بين وظيفة المراجعة الداخلية و الأداء المالي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي الفعالة لها تأثير إيجابي على الأداء المالي للشركات المدرجة في NSE، وتوصي الدراسة بأن تقوم الشركات بتوظيف مدققين داخليين محترفين ماهرين وأكفاء لتعزيز الضوابط الداخلية في المؤسسة.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم (05): المقارنة بين هذه الراسة والدارسات السابقة باللغة الأجنبية

الدارسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
Abdulkhaleq Husham yousif, 2022	- تتناول كل من الدراستين دور التدقيق الداخلي في	- تركز الدراسة السابقة على دراسة حالة بنك التجارة العراقي في بغداد، حيث كانت الدراسة محددة في قطاع محدد،	- التعرف على البرنامج الإحصائي التطبيقي (V24.SPSS) الخاص بالاختبار وتحليل فرضيات

	تحسين الأداء المالي في المؤسسات. - تؤكد كلا الدراستين على ضرورة توظيف مدققين داخليين محترفين وذوي مهارة وكفاءة يمتثلون للمبادئ وأخلاقيات المهنة. - في كلا الدراستين تم التوصل بأن هناك علاقة إيجابية بين التدقيق الداخلي والأداء المالي. - تعتمد الدراستين على المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الدراستين الاستبيانات كأداة لجمع البيانات واختبار الفرضيات.	أما هذه الدراسة فهي دراسة استقصائية عامة تهدف لتبيان العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي في مؤسسات مختلفة. - تعتمد الدراسة السابقة على البرنامج الإحصائي التطبيقي (V24.SPSS) للتحليل الإحصائي، بينما هذه الدراسة تركز على تحليل البيانات باستخدام المساعد الإحصائي الذكي.	والتأثير بين متغيرات الدراسة.
ArzizehTiesieh Tapang, And Others,2022	-تركز كلا الدراستين على دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي. -تؤكد كلا الدراستين على أهمية خبرة وكفاءة لجنة التدقيق (المدققين الداخليين) واستقلاليتها.	-تعتمد الدراسة السابقة على تصميم البحث المقطعي واستخدام تقنية المربعات الصغرى العادية، بينما تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام المساعد الإحصائي الذكي في تحليل ومعالجة البيانات. -خلصت الدراسة السابقة بأن خبرة لجنة التدقيق تؤثر بشكل كبير على العائد حقوق الملكية وعائد السهم وهامش الربح الصافي، أما هذه الدراسة فخلصت إلى أن التدقيق يساهم في اكتشاف الثغرات وتحسين مؤشرات الأداء المالي، وتقليل الأخطار المتوقعة.	التعرف على لجنة التدقيق وفعاليتها في اتخاذ القرارات وتأثيرها على الأداء المالي.
- Nishaal Prasad2020 ,	- يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة كجزء من المنهجية	- اعتمدت الدراسة السابقة على المنهجية المختلطة الذي يركز على جمع البيانات بمقابلات شبه منظمة، أما في هذه الدراسة فتم الاعتماد على المنهج	- التعرف على دور وفعالية التدقيق باستخدام بيانات من بيئة نيوزيلندا، كما تم التعرف في هذه الدراسة

	المختلطة في الدراسة السابقة. – استخدمت الدراستين التدقيق الداخلي كمحور رئيسي.	الوصفي التحليلي الشائع الذي يركز على جمع البيانات النوعية من خلال الاستبيانات وتحليلها باستخدام المساعد الاحصائي الذكي. – ركزت الدراسة السابقة على كيفية تأثير التدقيق الداخلي على جودة القوائم المالية والتسعير التدقيق الخارجي، أما هذه الدراسة فقد تم التركيز دوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.	السابقة على قيمة التدقيق الداخلي من خلال فحص العوامل المرتبطة وتأثرها على جودة القوائم المالية وتسعير التدقيق الخارجي.
– Bett Catherine C,2014	– كلا الدراستين تركزان على دور وأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي. – استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراستين.	– ركزت الدراسة السابقة على عوامل مستقلة إضافية تؤثر على الأداء المالي، أما هذه الدراسة فاستعملت معامل مستقل واحد وهو التدقيق الداخلي. – تم الاعتماد في الدراسة السابقة على الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار الخطي المتعدد واستخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد وبرنامج (SPSS–21V) لتحليل المتغيرات المختلفة، أما هذه الدراسة فتم الاعتماد على المساعد الإحصائي الذكي في تحليل ومعالجة البيانات.	– التعرف على العلاقة بين فعالية وظيفة التدقيق والأداء المالي للشركات المدرجة في NSE والتعرف على عوامل إضافية تؤثر على الأداء المالي بناء على استنتاجات الدراسة السابقة.

المصدر: من إعداد الطالبتين

الخلاصة:

بعد تقسيم الفصل إلى مبحثين تم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار العام للتدقيق الداخلي ومفهوم الأداء المالي ومختلف النسب مؤشرات التوازن المالي، حيث تم التوصل إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي أداة رقابية فعالة تساهم في اكتشاف الأخطاء والثغرات الموجودة وبالتالي إضفاء مصداقية وموثوقية على القوائم المالية، كما أنها تحسن الأداء المالي للمؤسسة من خلال تقييم أداءها المالي بتحليل القوائم المالية بالمؤشرات والنسب المالية في الأداء المالي، ومنع وتقليل الأخطاء والثغرات الموجودة وتقديم توصيات المدقق الداخلي التي يتضمنها التقرير لمعالجتها، والتي تؤدي في النهاية إلى المساهمة في تحديد القرارات الأنسب أو تصحيح قرارات متخذة مسبقا، مما ويزيد من ربحية ومردودية المؤسسة ويحقق أهدافها.

بينما تم المبحث الثاني من هذا الفصل عرض الدراسات السابقة بالعربية والمجلات وبعض منها باللغة الأجنبية, حيث تم تحديد أهداف ونتائج كل دراسة والخروج بأوجه تشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة وموضوع الدراسة، وتبين أن أغلب الدراسات السابقة والدراسة الحالية تشترك في تسليط الضوء على دور التدقيق الداخلي وأهميته في تحسين الأداء المالي، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستبيان كأداة لجمع البيانات، على الجانب الآخر، تبرز الفروقات في تنوع مجالات الدراسة ومصادر البيانات المستخدمة، بالإضافة إلى تناول مجالات مختلفة من التدقيق الداخلي واستخدام أدوات تحليل بيانات مختلفة، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسات في الفهم الشامل لدور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي وتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتعزيز وظيفة التدقيق الداخلي واستخدام الأساليب الإحصائية المتنوعة والمناسبة في تحليل البيانات.

الفصل الثاني:
الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

توصلت الدارسة من خلال الفصل السابق لوظيفة التدقيق الداخلي علاقة بالأداء المالي للمؤسسة، وبغرض معرفة مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي تم إجراء دراسة استقصائية لعينة من المهنيين والأكاديميين على مستوى ولاية برج بوعريريج، وذلك من خلال تصميم استبيان وتوجيهه لوحدات عينة الدراسة لتحديد رأيهم حول دور وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي.

وهذا الفصل يبين المنهجية المطبقة في اختيار مجتمع وعينة الدراسة وكذا إجراء الدراسة المتعلق بتصميم الدراسة، ومصادر الحصول على المعلومات، ومتغيرات الدراسة ونموذجها، والأساليب الإحصائية المستخدمة في إيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة ومحدداتها، وذلك من خلال التطرق إلى المبحثين:

1- **المبحث الأول:** الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة؛

2- **المبحث الثاني:** المناقشة والنتائج.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، فمن خلالها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الاحصائي والتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بالموضوع.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية

يوجد عدة أساليب لجمع البيانات لكن في هذه الدراسة تم استعمال طريقة المعاينة أي دراسة جزء فقط من المجتمع بغرض محاولة التعميم النتائج، الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو معرفة مدى مساهمة وظيفة التدقيق في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، ولتحقيق هذا الهدف تم استطلاع آراء مجموعة من وحدات الدراسة المتمثلة في مجموعة من المهنيين والأكاديميين، حيث تكونت الأداة من (50) فرد، وتم توزيع أداة الدراسة على العينة الممثلة لمجتمع الدراسة.

أولا: اختيار وحدات عينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة من مجموعة من المهنيين والأكاديميين بإقليم ولاية برج بوعريريج والمتمثلين في خبراء محاسبين، ومحاسبين يزاولون عملهم في مؤسسات عمومية وخاصة ومحاسبين معتمدين وبعض من الأساتذة الجامعيين، وتم حصر الدراسة في مجموعة كانوا قد تجاوبوا مع الاستبيان الموجه إليهم.

ثانيا: متغيرات الدراسة

تم تحديد متغيرات الدراسة من خلال التطرق إلى الجانب النظري وما تناولته الدراسات السابقة، ولتحليل الفروض التي تم إدراجها في المقدمة، بحيث تشمل الدراسة متغير مستقل ومتغير تابع كالآتي:

- المتغير المستقل: التدقيق الداخلي؛
- المتغير التابع: الأداء المالي.

إضافة لذلك نجد مجموعة من متغيرات المراقبة هي كل من المستوى العلمي، الوظيفة، والخبرة المهنية.

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات

توجد العديد من أدوات البحث العلمي لجمع البيانات، لكن اعتمدت هذه الدراسة على أداة الاستبيان في جمع البيانات من وحدات الدراسة، ولهذا الغرض تم إعداد استبيان يتماشى بناءه وأهداف الدراسة.

أولا: تصميم الاستبيان المتعلق بالدراسة

تم تصميم استبيان لجمع مختلف البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتوجيهه لمجموعة متنوعة من المهنيين والأكاديميين المتعلقين بالمهنة من مدققين، خبراء محاسبين ومحاسبين معتمدين ومحاسبين يزاولون عملهم في مؤسسات خاصة وبعض من الأساتذة الجامعيين وذلك لتحديد آراءهم حول مدى مساهمة وظيفة التدقيق في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، وقد مرت عملية تصميم بعدة مراحل كما يلي:

3- مرحلة التصميم الأولي للاستبيان:

انطلاقا من الجانب النظري والدراسات السابقة تم إعادة استمارة الاستبيان بالاستعانة على الفصل السابق وبكتب ومراجع ذات صلة بموضوع الدراسة، حيث تم صياغة أسئلة الاستبيان لتتطابق مع إشكالية الدراسة وفرضيات الدراسة مع مراعات ما يلي:

- صياغة عبارات الأسئلة بطريقة بسيطة وسهلة الفهم؛
- ترتيب الأسئلة وتسلسلها حسب الفرضيات المصاغة.

2-مرحلة عرض الاستبيان على المحكمين:

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين، حيث تمثلت هذه الفئة في مجموعة من الأساتذة على مستوى جامعة محمد البشير الإبراهيمي، كما تم عرضه على الأستاذة المشرفة، قامت الباحثتين بالأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الموجهة إليهم حيث تمثلت في الحذف والتعديل ما يلزم ليخرج الاستبيان في صورته النهائية كما هو موضح بالمحلق رقم (01).

بعدما تم عرض الاستبيان على الأستاذة المشرفة وتصحيحه، تم إرساله إلى مجموعة من المحكمين تمثلوا في مجموعة من الأساتذة من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد البشير الإبراهيمي، الذين أفضوا إلينا بجملة من الاقتراحات ليخدم الاستبيان طبيعة الدراسة.

3-مرحلة التصميم النهائي للاستبيان:

بعد تصحيح الأخطاء والتعديل النهائي للاستبيان بناء على آراء المحكمين تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين رئيسيين:

- **البيانات الشخصية:** يتعلق هذا القسم بالأسئلة الشخصية العامة حول الأساتذة، المدققين الداخليين ومحاسبين (الوظيفة، التخصص، المستوى العلمي، الخبرة المهنية)؛
- **بيانات الدراسة:** يشمل هذا القسم محاور الاستبيان، حيث يتكون من (29) عبارة موزعة على ثلاث محاور.

تجسد فروض الدراسة كما يلي:

- **المحور الأول:** يجسد الفرضية الأولى للدراسة؛ حيث يشمل أسئلة حول **قيام التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة**، ويتكون هذا المحور من (09) عبارات؛

- **المحور الثاني:** يجسد الفرضية الثانية للدراسة؛ حيث يشمل أسئلة حول **قيام التدقيق الداخلي بالرقابة على مديونية ومردودية المؤسسة**، ويتكون هذا المحور من (10) عبارات؛

- **المحور الثالث:** يجسد الفرضية الثالثة للدراسة؛ حيث يشمل أسئلة حول **قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي**، ويتكون هذا المحور من (09) عبارات.

4-مرحلة توزيع الاستبيان:

بعد تصميم الاستبيان تم توزيعه عن طريق المقابلة الشخصية لأفراد العينة، قصد الحصول على إجابات على كل أسئلة الاستبيان.

ثانيا: الأساليب المستخدمة في تحليل نتائج الاستبيان

يحتوي استبيان الدراسة على مجموعة الأسئلة، حيث يقوم أفراد العينة بالإجابة عنها باختيار بديل من خمس بدائل وفقا لمقياس ليكارت الخماسي (موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماما)، وذلك لقياس درجة إجابات المهنيين والأكاديميين لعبارات الاستبيان والجدول رقم (01) يوضح ذلك:

الجدول رقم (06): مقياس درجة الإجابة حسب مقياس ليكارت الخماسي

الصنف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	05	04	03	02	01

المصدر: إبراهيم رحيم، **مطبوعة محكمة حول الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات باستخدام برنامج spss**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة–، 2022/2021، ص9.

بعد جمع البيانات، يتم استخدم المساعد الإحصائي الذكي لحساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الفردية والوظيفية لمفردات وحدات الدراسة وتحديد مدى استجابة مفرداتها للعبارات المحورية المتضمنة في أداة الدراسة، وتحويل البيانات إلى جداول ورسوم بيانية لتسهيل عملية تحليل البيانات، وتشمل طرق استخدام هذا البرنامج المعايير والاختبارات التالي:

1- الأساليب الإحصائية:

هناك العديد من الطرق والأساليب الإحصائية التي تستعمل في تحليل البيانات، ومن أهم ما تعتمد عليه الدراسة في تحليل النتائج الأساليب التالية:

- **مقاييس النزعة المركزية والتشتت:**

خاصيات أساسية آلية لبيانات إحصائية، تساعد على إعطاء مدلول واضح لوصفها وهي:

- **مقاييس النزعة المركزية:** ممثلة في المتوسطات التي نتمكن من خالاها تحديد موقع النقطة التي تتمحور حولها كثافة القيم، ومنها: المتوسط الحسابيmean Arithmetic ، والوسيطMedian ، والوسط الهندسي والمنوال Mode وغيرها[1].
- **مقاييس التشتت:** ويقصد بها حالة الانتشار التي تكون عليها البيانات حول المركز (المتوسط) ومنها المدىRange ، والتباين Variance، والانحراف المعياريDeviation Standard ، ومعامل الاختلاف Coefficient of Variation وغيرها[2].

- **أسلوب الارتباط:** هو علاقة بين متغيرين يمثل كل منهما ظاهرة معينة بحيث إذا تغير أحدهما في اتجاه معين (بالزيادة أو النقص) تغير الآخر بالاتجاه نفسه، عندئذ يقال إن الارتباط فيما بينهما ارتباط موجب أو طردي. أما إذا حدث التغير في الاتجاه المعاكس، أي إذا حصلت الزيادة في المتغير الأول يقابلها نقص في المتغير الثاني أو بالعكس، عندئذ يقال إن الارتباط فيما بينهما ارتباط سالب أو عكسي.

ومن الجدير بالذكر أن معامل الارتباط بين متغيرين يأخذ قيما محصورة بين -1, $+1$, وإذا انعدمت العلاقة أو الارتباط بين المتغيرين فإن قيمة معامل الارتباط المحسوبة تساوي صفرا أو قيمة قريبة جدا من الصفر[3].

- **أسلوب التباين:** يعتبر التباين من أهم المقاييس وأكثرها استعمالا في الحياة العملية حيث يعتمد عليه كثيرا في عملية المعاينة والتقدير واختبار الفرضيات إحصائيا، أي إذا ما كانت الفروق بين متوسطات المجموعات تختلف، وله عدت أنواع ولكن الدراسة اعتمدت على تحليل التباين بين مجموعات، ويرمز له بالرمز التالي $V(x)$[4].

[1] إبراهيم رحيم، **مطبوعة محكمة حول الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات باستخدام برنامج spss**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامع عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة–، 2022/2021، ص28.

[2] المرجع السابق، إبراهيم رحيم، ص28.

[3] ماهر محمد عواد العامري، **مطبوعة محكمة حول البحث الارتباطي**، الجامعة المستنصرية، 2017/2016، ص ص5،6.

[4] رحالي بلقاسم، مرجع سابق، ص13.

– **التكرار النسبي والترتيب: من** أجل الوصف الإحصائي لبيانات وحدات الدراسة يتم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لهذه الوحدات وتحديد استجابات وحداتها واتجاه عبارات المحاور التي تتضمنها أداة الدراسة[1].

2- الاختبارات الإحصائية

تم استخدام المساعد الإحصائي الذكي لترجمة المعطيات في شكل جداول ورسومات بيانية لتسهيل عملية تحليل البيانات، وباستعمال هذا البرنامج تم اختبار كل من آراء وحدات الدراسة وفروض الدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على الاختبارات التالية:

- **اختبار الصدق والثباتAlpha de Cronbach** : يمثل معامل ألفا متوسط المعاملات الناتجة عن تجزئة الاختبار بطرق مختلفة، وبذلك فإنه يمثل معامل الارتباط بين أي جزئين من أجزاء الاختبار، ويتم حساب تباين كل بند الاختبار ثم مجموع التباينات، وكذلك تباين الدرجة الكلية للاختبار، وتشترط أن تقيس بنود لاختبار سمة واحدة فقط، وتستخدم المعادلة في المقاييس والاختبارات متعددة الاختيارات وليست الثنائية.

يعتبر معامل ألفا الحد الأدنى للقيمة التقديرية للثبات بمعنى أن قيمة معامل ثبات المقياس عامة لا تقل عن قيمة هذا المعامل فعندما تكون قيمة معامل ألفا مرتفعة فان هذا يعني أن درجات المقياس ثابتة بالفعل أما إذا كانت منخفضة فإنه بالإمكان الحصول على معامل ثبات أكبر لاتباع الطرق الأخرى في حسابه[2].

لاختبار مدى موثوقية أداة جمع البيانات المستخدمة (الاستبيان) في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة؛ وفق المجالات المختلفة لدرجة ثبات لمعامل ألفا كرونباخ هي:

- إذا كانت أكبر من 0.9، فالقياس ممتاز؛
- إذا كانت بين$0.8<\alpha<0.9$، فالقياس جيد؛
- إذا كانت بين$0.6<\alpha<0.8$، فالقياس مقبول؛
- إذا كانت بين $0.5<\alpha<0.6$، فالقياس ضعيف؛
- إذا كانت$\alpha<0.5$، فالقياس غير مقبول.

[1] رحالي بالقاسم، مرجع سابق، ص11.

[2] عليلش فلة وآخرون، **الخصائص السيكو مترية لمقياس الرضا المهني لدى عينة من عمال ما قبل التشغيل**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تحليل المعطيات الكمية والكيفية، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–، 2019/2018، ص ص28،29.

بشكل عام، لا بأس في الحصول على نتيجة تزيد عن 0.6 ومع ذلك، يقترح بعض المؤلفين قيما أعلى من 0.90 إلى 0.95[1].

- **معامل الارتباط بيرسون Corrélation de Pearson:** وله عدة مسميات مثل الارتباط الخطي البسيط، معامل الارتباط البسيط، معامل الارتباط التتابعي أو الخطي، ويرمز له برr وهو يعد كأحد المؤشرات الإحصائية البارا مترية أي الاختبارات التي تتقيد بمجموعة من الشروط الأساسية عند تطبيقها، ويستخدم معامل الارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين (الأول مسقل والثاني تابع)، تتراوح قيمة المعامل r المتحصل عليها بين 1 و +1 مرورا بالصفر، ويمكن الحكم على قوة العلاقة من حيث درجة قرب القيمة المتحصل عليها أو بعدها عن ±1، ويتراوح هذا المعامل بين+1(في حال الارتباط التام الموجب),وصفر(عدم وجود اي علاقة), و−1(في حالة الارتباط التام السالب)، حيث أن قيمة معامل الارتباط r تقع في المدى [−1 ≥r≥ 1][2].

- **اختبار ANOVA ذو اتجاه واحد:** هو إجراء لاختبار الفرق بين مجموعة من مختلفة من البيانات عن طريق المقارنة بين المتوسطات بحيث يساعد على معرفة ما إذا كان هناك تباين بين أراء وحدات الدراسة[3].

- **اختبار ستيودنت:** يعد اختبار "ت" من أكثر اختبارات الدلالة الإحصائية شيوعا، وترجع نشأته الأولى إلى أبحاث العالم "ستيودنت"، ولهذا سمى الاختبار بأكثر الحروف تكرارا في إسمه وهو حرف التاء. ويمكن القول إن اختبار "ت" يستخدم لقياس دلالة الفروق بين المتوسطات المرتبطة والمستقلة للعينات المتساوية وغير المتساوية.

خطوات حساب اختبار "ت":

طرح المشكلة:

يتم ذلك باستغلال السؤال المطروح فمثلا نقول: هل توجد فروق دالة إحصائيا بين المتغير (x) والمتغير (y)؟ أو هل توجد علاقة دالة إحصائيا بين المتغير (x) والمتغير (y)؟

صياغة الفرضيات:

- الفرضية الصفرية: تتم صياغة الفرضية الصفرية (H0) بالإجابة بالنفي عن الإشكالية، وتتم كتابتها بطريقة إحصائية أساسا؛ وبطريقة لغوية للتوضيح، فمثلا نكتب: لا توجد فروق دالة إحصائيا بين المتغير (x) والمتغير (y)، أو لا توجد علاقة دالة إحصائيا بين المتغير (x) والمتغير (y).

[1] محمد تيسير، **علوم الإحصاء وطرق جمع البيانات**، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 01/22/2022، 05/06/2024 الساعة16:13 مساء، **http://blog.ajsrp.com/معامل-ألفا-كرونباخ/.**

[2] ماهر محمد عواد العامري، **مطبوعة محكمة حول البحث الارتباطي**، الجامعة المستنصرية، 2017/2016، ص ص5،6.

[3] محمد تيسير، المرجع السابق.

- الفرضية البديلة: تتم صياغة الفرضية البديلة (H1) بالإجابة بالإثبات عن الإشكالية، وتتم كتابتها بطريقة إحصائية أساسا؛ وبطريقة لغوية للتوضيح، فمثال نكتب: توجد فروق دالة إحصائيا بين المتغير (x) والمتغير (y)، أو لا توجد علاقة دالة إحصائيا بين المتغير (x) والمتغير (y)[1].

- **اختبار T (t-test one sample)**: هو حساب الفروق لعينة واحدة من خلال قياس واحد، ويستخدم هذا الاختبار في مقارنة المتوسط الحسابي للعينة ($\bar{x}$) بقيمة مفترضة للمجتمع الأصلي، هي المتوسط الحسابي للمجتمع ميو (μ).

يتم حساب اختبار "ت" لعينة واحدة من القانون التالي:

$$T = (\bar{x} - \mu)/(Sx/\sqrt{n})$$
$$df = n - 1$$

حيث:

$\bar{x}$: المتوسط الحسابي للعينة؛

μ: المتوسط الحسابي للمجتمع؛

Sx: الانحراف المعياري للعينة؛

n: حجم العينة[2].

[1] حريزي بوجمعة، **مطبوعة محكمة حول الإحصاء التطبيقي**، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة-، 2020/2019، ص ص2،3.

[2] المرجع نفسه، حريزي بوجمعة، ص ص2،3.

المبحث الثاني: المناقشة والنتائج

تم في هذا المبحث التطرق إلى النتائج المتحصل عليها من الدراسة وتفسيرها وتحليلها ومناقشتها والتوصل إلى مدى صحة فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة وتفسيرها

عرض هذا المطلب من الدراسة مختلف النتائج المتوصل إليها من خلال الاستبيان وتفسيرها، وذلك من خلال الأساليب الاحصائية المشار إليها سابقا.

أولا: الخصائص العامة لعينة الدراسة

أساس هذه الخصائص مجموعة من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لوحدات الدراسة وهي كل من الوظيفة الحالية، التخصص، المؤهل التعليمي، الخبرة المهنية لهم:

والتي سيتم مناقشتها كما يلي:

1- توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة:

يبين كل من الجدول والشكل أدناه توزيع وحدات الدراسة وفق الوظيفة:

الجدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

	التكرار	النسبة المئوية
أكاديمي	12	%24
مهني	38	%76
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بواسطة برنامج الإحصائي الذكي (الملحق رقم 02).

الشكل (02): دائرة نسبية توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

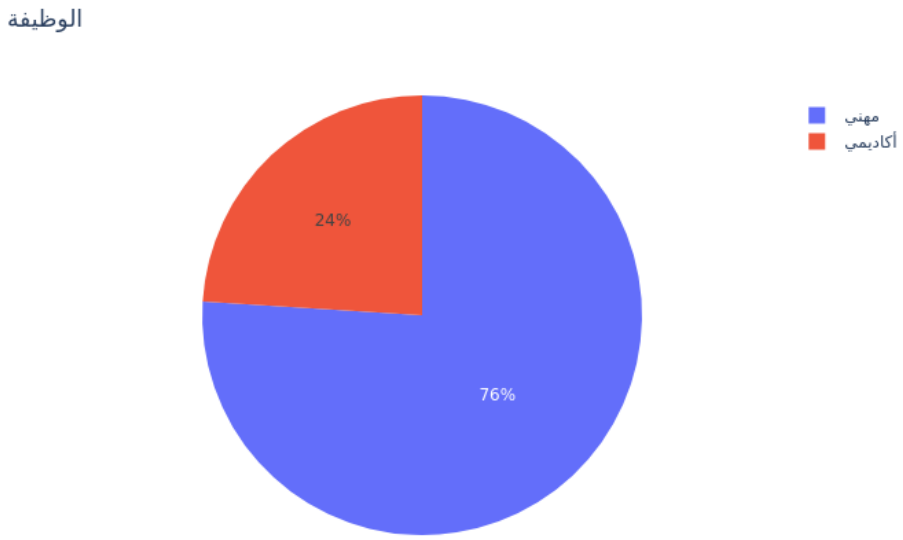

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بواسطة موقع المساعد الإحصائي الذكي (الملحق رقم 02)

من خلال الجدول والشكل أدناه يتبين أن الذين يشغلون مناصب مهنية يتصدرون المرتبة الأولى بنسبة 76%، أما النسبة الأقل فتتمثل في وحدات الدراسة الأكاديميين بنسبة 24%.

02- توزيع عينة الدراسة حسب التخصص:

يبين كل من الجدول والشكل أدناه توزيع وحدات الدراسة وفق التخصص:

الجدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب التخصص:

	التكرار	النسبة المئوية
تدقيق	05	%10
مالية	17	%34
محاسبة	28	%56
المجموع	**50**	**%100**

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بواسطة موقع المساعد الإحصائي الذكي (الملحق رقم 03)

الشكل رقم (03): دائرة نسبية توزيع أفراد العينة حسب التخصص

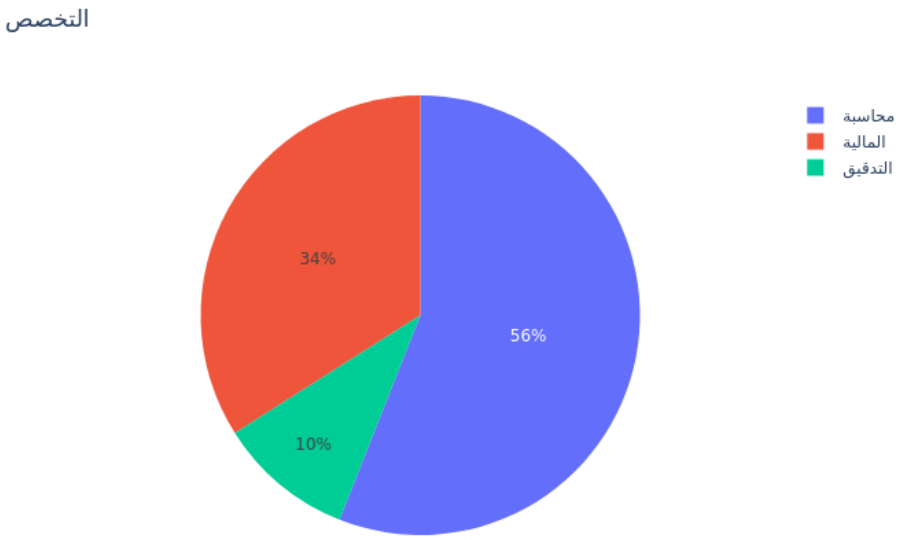

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بواسطة موقع المساعد الإحصائي الذكي (الملحق رقم 03)

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين أن وحدات الدراسة الذين لهم تخصص محاسبة يتصدرون في المرتبة الأولى بنسبة 56%، أما المرتبة الثانية فكانت للذين لهم تخصص مالية بنسبة 34%، في حين كانت النسبة الأقل لوحدات الدراسة الذين لديهم تخصص التدقيق بنسبة 10%.

03-توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

يبين كل من الجدول والشكل أدناه توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي لهم:

الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	19	%38
ماستر	19	%38
ماجستير	01	%02
دكتوراه	07	%14
شهادات أخرى	04	%08
المجموع	**50**	**100%**

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بواسطة موقع المساعد الإحصائي الذكي (الملحق رقم 04)

الشكل رقم (04): دائرة نسبية تبين توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

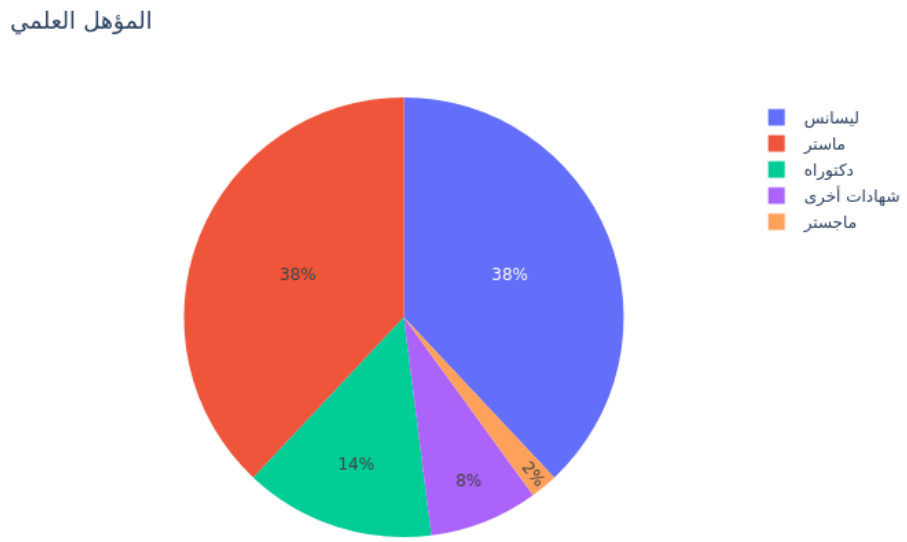

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بواسطة موقع المساعد الإحصائي الذكي (الملحق رقم 04)

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين أن الحاملين لشهادات الليسانس وشهادات الماستر يشتركون في نسبة متساوية و يتصدرون المرتبة الأولى بنسبة 38%، ويليهم فئة الحاملين لشهادات الدكتوراه بنسبة 14% في المرتبة الثانية، وتأتي في المرتبة الثالثة وحدات الدراسة الحاملين لشهادات الأخرى والمقدرة بنسبة 08% ، 02 منهم لهم شهادة تقني سامي في المحاسبة والتسيير في حين 01 له شهادة المدرسة العليا للتجارة، أما النسبة الأقل فتتمثل

في الوحدات الحاملين لشهادات الماجستير بنسبة 02%، ومنه يتضح أن الحاصلين على شهادات ليسانس والماستر يمثلون النسبة الأكبر من المجال الكلي الذي تشمله الدراسة الإحصائية، لذلك يمكن القول أنهم يمثلون النسبة الأكبر في سوق العمل.

02- توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	06	%12
من 5 إلى 10 سنوات	11	%22
من 11 إلى 15 سنة	09	%18
أكثر من 15 سنة	24	%48
المجموع	**50**	**%100**

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بواسطة موقع المساعد الإحصائي الذكي (الملحق رقم 05)

الشكل رقم (05) دائرة نسبية توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

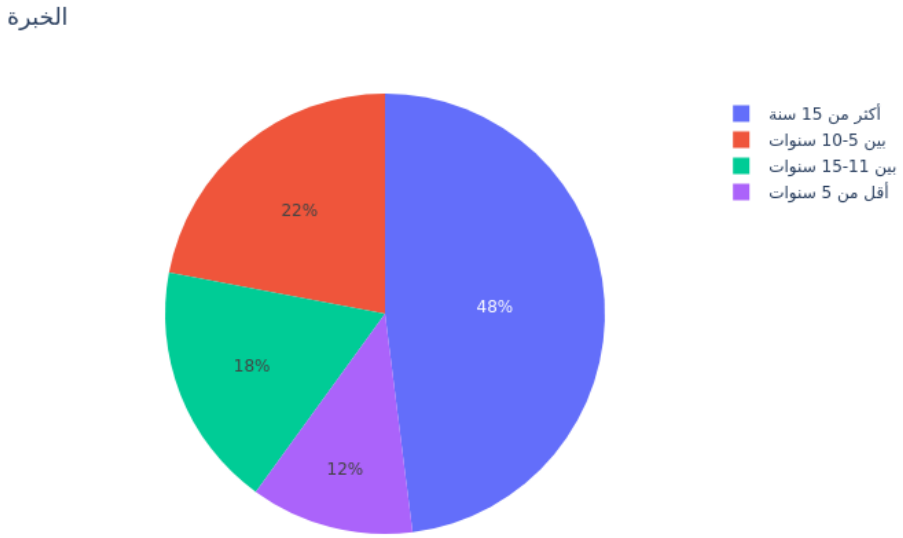

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بواسطة موقع المساعد الإحصائي الذكي (الملحق رقم 05)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نجد بأن أكبر نسبة والمقدرة ب 48 % من الوحدات الإحصائية تفوق خبرتهم المهنية 15 سنة، تليها فئة الأفراد الذين تتراوح خبرتهم المهنية بين 05 و10 سنوات بنسبة 22%، كما بلغت نسبة الأفراد الذين تتراوح خبرتهم المهنية بين 11 و15 سنة 18%، أما الافراد الذين تقل سنوات خبرتهم عن 5 سنوات بلغت نسبتهم 12%.

وهذا ما يفسر تنوع خبرة المهنية لعينة الدراسة، ومنه فإن أفراد العينة لديهم خبرة ميدانية في المحاسبة والتدقيق والمالية مما يولد لديهم الادراك الكافي الذي يسمح لهم بكشف الممارسات التي تستخدم في ميدان عملهم.

ثانيا: صدق وثبات الاستبيان

قصد معرفة الصدق الداخلي للاستبيان يتعين حساب مدى ثباته وصدقه، ولعل أبرز معامل لحساب الصدق الداخلي هو معامل الارتباط بيرسون، الذي يتم حسابه بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبيان بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة ويعتمد ذلك على طريقة التجزئة النصفية (spit half) التي تقوم على أساس التجزئة النصفية والتي تعني تجزئة فقرات الاستبيان إلى جزئين، الجزء الأول يمثل الأسئلة الفردية والجزء الثاني يمثل الأسئلة الزوجية ثم يحسب معامل الارتباط بيرسون بين إجاباتهم على الفقرات الفردية والزوجية، ولكن ما يعاب على هذه الطريقة أن نتائجها تختلف بترتيب وصدق أداة الدارسة (الاستبيان)، **وبعد التأكد من الصدق الظاهري** من خلال تحكيم الاستبيان في مراحل تصميمه، تم استخدام معامل ألفا كرو نباخ Alpha) (Cronbach لتأكد من ثبات وصدق أداة الدراسة حيث طبقت المعادلة على عدد قدره 50 نسخة استبيان لقياس الصدق الثنائي والذي يحسب وفق عبارات الموضحة في الملحق 01 وبتطبيق البرنامج الإحصائي كانت النتائج كالتالي:

1. قياس مدى ثبات المحاور باستعمال ألفا كرو نباخ:

إن نتائج **ألفا كرو نباخ** تختلف باختلاف ترتيب العناصر، ويعبر مقياس ألفا كرو نباخ على مدى دقة أداة القياس ومدى اتساق مؤشراته، فهو يسمح بتحديد إلى أي مدى يمكن الوثوق بأداة القياس ومدى اتساق الكلي لجميع فقرات الاستبيان، أي أن ارتفاع معدل الثبات يضمن الحصول على نفس النتائج الموثوقة إذا تم تطبيق نفس الأداة على نفس العينة بعد مدة معينة، كما يعتبر دليلا على عدم تأثره بالعوامل والظروف الخارجية، وهذا يعني قلة تأثير عوامل الصدفة والمتغيرات العشوائية على نتائج عملية القياس نتائج اختبار الثبات مبينة في الجدول رقم -04-.

الجدول رقم (11): اختبار ثبات أدوات القياس باستخدام معامل ألفا كرو نباخ

محاور الاستبيان	عدد العبارات	معامل الثبات	مجال الثقة
المحور الأول: يقوم التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة	09	0.832	[0.753 ،0.894]
المحور الثاني: يقوم التدقيق الداخلي بالرقابة على مديونية ومردودية المؤسسة	10	0.814	[0.726 ،0.882]
المحور الثالث: يقوم التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي	09	0.673	[0.518 ،0.794]

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بواسطة المساعد الإحصائي الذكي (الملحق رقم 08-06).

يتضح من الجدول رقم (11) أن ألفا كرو نباخ أكبر من 60% لكل من محاور الاستبيان ومنه فإن جميع معاملات الثبات فيهم جيدة مما يفسر وجود ثبات وصدق في الاستبيان، وهذا ما يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني.

2. باستعمال معامل ارتباط بيرسون:

يعبر صدق المقياس على مدى اتساق جميع فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه، أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء أخر، وعليه قمنا بحساب معامل الارتباط 'بيرسون' بين درجة كل عبارة من عبارات المحور.

الجدول رقم (12): اختبار صدق أداة قياس المحور الأول باستخدام ارتباط بيرسون

المحور	العبـــــــــارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على مجموع الأصول الجارية.	**0.7178**	0.0000
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية.	**0.7656**	**0.0000**
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام السيولة الجاهزة.	**0.6686**	**0.0000**
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من جودة الأرباح وذلك بالتأكد من أن التدقيق النقدي ناتج عن الأنشطة التشغيلية.	**0.5940**	**0.0000**
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من الفترة التي يتحول فيها الزبائن والحسابات الملحقة إلى سيولة، أي الفترة التي يتم فيها بيع المخزون وتحصيل السيولة من الزبائن.	**0.5949**	**0.0000**
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتقييم سياسة الائتمان والتحصيل للمؤسسة.	**0.6786**	**0.0000**
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من كفاءة المؤسسة في إدارة وبيع المخزون، والفترة التي يتحول فيها المحزون السلعي إلى مبيعات.	**0.6786**	**0.0000**
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتحقق من مساهمة كل دينار مستثمر في إجمالي الأصول لتوليد المبيعات السنوية الصافية.	**0.6776**	**0.0000**
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بمراقبة كفاءة المؤسسة في إدارة رأس المال العامل وقدرتها على سداد التزاماتها للموردين.	**0.5986**	**0.0000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بواسطة المساعد الإحصائي الذكي (بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 12)

الشكل رقم (06): أعمدة بيانية توضح الارتباط بين الدرجة الكلية للمقياس والفقرات المكونة للمحور الأول

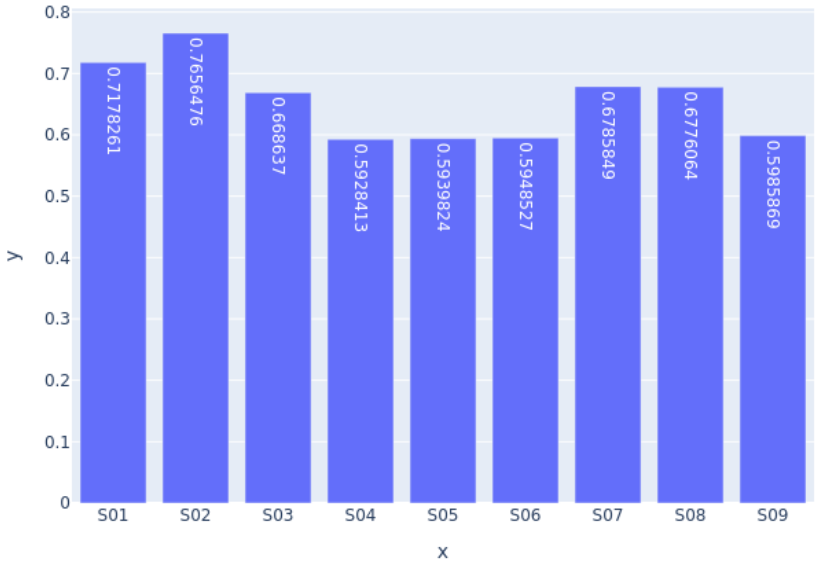

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بواسطة المساعد الإحصائي الذكي (الملحق رقم 12).

يتضح من الجدول رقم (12) والشكل رقم (06) بأن جميع معاملات ارتباط بيرسون دالة معنويا. حيث أن أغلب الارتباطات قوية تفوق 60%، وعليه يمكن الحكم على صدق أداة قياس مفهوم " تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة".

الجدول رقم (13): اختبار صدق أداة قياس المحور الثاني باستخدام ارتباط بيرسون

المحور	العبـــــــــارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الثاني: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مدينة ومدينة المؤسسة	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتحقق من كون حجم الديون مناسب لتمويل إجمالي أصول المؤسسة.	0.6412	0.0000
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من درجة اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة لتسديد ديونها.	0.5135	0.0001
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من التوازن الموجود بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.	0.5506	0.0000
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية طويلة الأجل، باستخدام القدرة على التمويل الذاتي.	0.6388	0.0000
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها، أي بمجموع المصادر المالية الداخلية المتولدة من النشاط.	0.6332	0.0000

	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية، أي استبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الاعمال.	0.5390	0.0001
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تحقيق الربح من خلال الأنشطة التي تقوم بها.	0.7400	0.0000
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من أن أصول المؤسسة المستغلة تحقق ربحية معقولة.	0.6306	0.0000
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح.	0.6233	0.0000
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتحقق من معدل الربح الصافي الذي يجنيه المستثمرون من استثمار أموالهم كمردود على مخاطراتهم في توظيف أموالهم.	0.6306	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بواسطة المساعد الإحصائي الذكي (بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (13)

الشكل رقم (07): أعمدة بيانية توضح الارتباط بين الدرجة الكلية للمقياس والفقرات المكونة للمحور الثاني

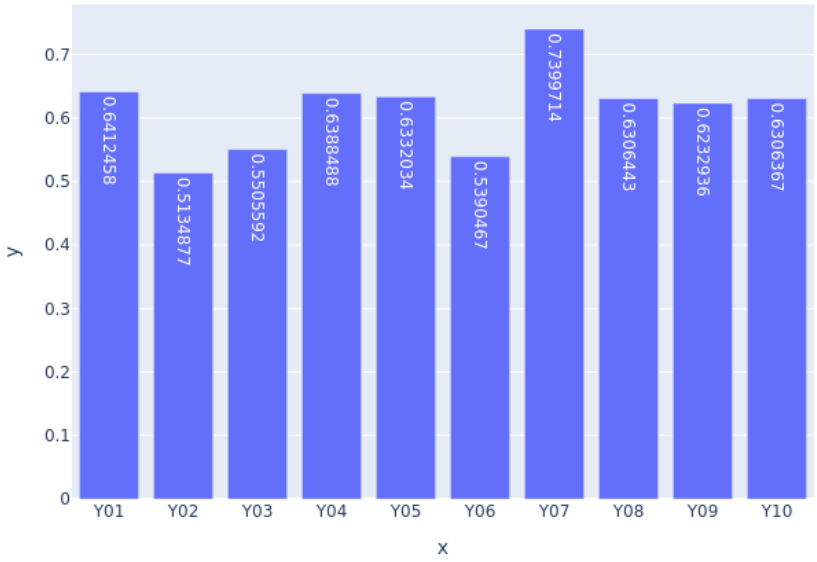

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بواسطة المساعد الإحصائي الذكي (بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 13)

يتضح من الجدول رقم (13) والشكل رقم (07) أن كل معاملات ارتباط بيرسون دالة معنويا، حيث أن أغلب الارتباطات قوية تفوق 60%، وعليه يمكن الحكم على صدق أداة قياس مفهوم " تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مديونية ومردودية المؤسسة ".

الجدول رقم (14): اختبار صدق أداة قياس المحور الثالث باستخدام ارتباط بيرسون

المحور	العبـــــــــارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الثالث: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على نسبة من الأرباح السنوية.	0.5685	0.0000
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من القيمة التي يضيفها السوق للسهم العادي قياسا بما هو مسجل كقيمة دفترية.	0.4230	0.0022
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من حجم التدفق النقدي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل كل دينار من سعر السهم.	0.4368	0.0015
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مصادر التمويلي الذاتي.	0.6831	0.0000
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مدى تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة.	0.5224	0.0001
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على فائض الأصول المتداولة على الأموال الخاصة.	0.4936	0.0003
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مجموع الأصول المتداولة.	0.5809	0.0000
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على الموارد التي تزيد مدة الدورة الواحدة التي تحتاجها المؤسسة.	0.4128	0.0029
	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالحكم على قدرة المؤسسة على استخدام سيولتها النقدية لمواجهة استحقاقات الخزينة قصيرة الاجل.	0.6519	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بواسطة المساعد الإحصائي الذكي (بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 14)

الشكل رقم (08): أعمدة بيانية توضح الارتباط بين الدرجة الكلية للمقياس والفقرات المكونة للمحور الثالث

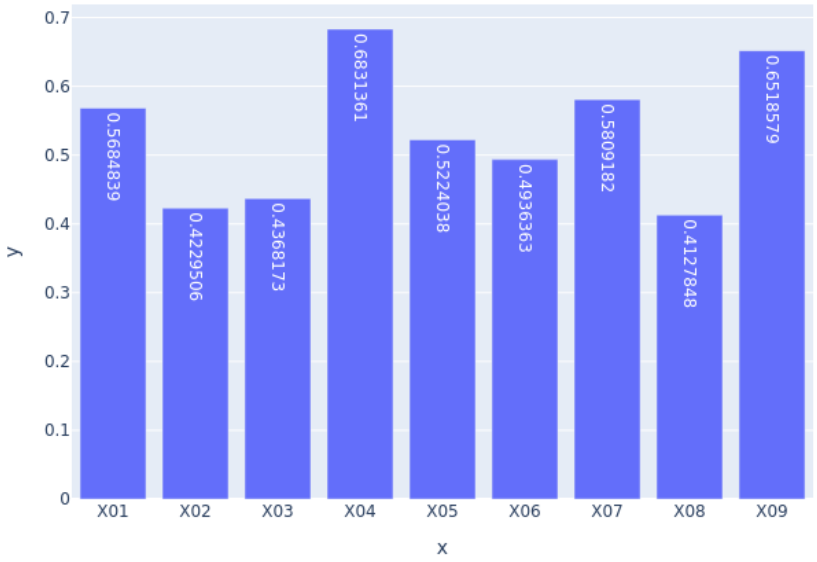

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بواسطة المساعد الإحصائي الذكي (بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 14)

يتضح من الجدول رقم (14) والشكل (08) بأن جميع معاملات ارتباط بيرسون دالة معنويا، حيث أن أغلب الارتباطات قوية تفوق 60%. وعليه يمكن الحكم على صدق أداة قياس مفهوم " تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي.

المطلب الثاني: عرض البيانات وتحليلها ومناقشة النتائج

أولا: التحليل الاحصائي لنتائج محاور الاستبيان

سيتم تحليل نتائج الاستبيان باستخدام التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري لوحدات الدراسة وذلك لكل العبارات المكونة للمحاور.

1.التحليل الاحصائي لنتائج المحور الأول:

يلخص الجدول الموالي التحليل الاحصائي لنتائج عبارات المحور الأول.

الجدول رقم (15): تحليل اتجاهات إجابات وحدات الدراسة للمحور الأول

المحور الأول:								
العبارات			درجة الموافقة					
			موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على مجموع الأصول الجارية.	N	12	28	06	03	01
		%	24	56	12	06	02
02	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية.	N	08	35	04	02	01
		%	16	70	08	04	02
03	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام السيولة الجاهزة.	N	10	32	02	05	01
		%	20	64	04	10	02
04	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من جودة الأرباح وذلك بالتأكد من أن التدفق النقدي ناتج عن الأنشطة التشغيلية.	N	10	30	09	00	01
		%	20	60	18	00	02
05	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من الفترة التي يتحول فيها الزبائن والحسابات الملحقة الى سيولة، أي الفترة التي يتم فيها بيع المخزون وتحصيل السيولة من الزبائن.	N	09	31	08	00	02
		%	18	62	16	00	04
06	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتقييم سياسة الائتمان والتحصيل للمؤسسة.	N	08	34	05	03	00
		%	16	68	10	06	00
07	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من كفاءة المؤسسة في إدارة وبيع المخزون، والفترة التي يتحول فيها المخزون السلعي إلى مبيعات.	N	15	30	03	01	01
		%	30	60	06	02	02

08	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتحقق من مساهمة كل دينار مستثمر في إجمالي الأصول لتوليد المبيعات السنوية الصافية.	N	04	34	08	03	01
		%	08	68	16	06	02
09	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بمراقبة كفاءة المؤسسة في إدارة رأس المال العامل وقدرتها على سداد التزاماتها للموردين.	N	10	30	08	01	01
		%	20	60	16	02	02

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان.

من الجدول السابق يتضح أن:

– العبارة الأولى (01): وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على مجموع الأصول الجارية بنسبة 56%، كما وافق تماما 24% من وحدات الدراسة، في حين 12% منهم التزموا بالحياد، وما نسبته 06% من كان رأي غير موافق، أما 02% فكان رأيهم غير موافق تماما؛

– العبارة الثانية (02): وافق أكثرية وحدات الدراسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية بنسبة 70%، وكذا وافق تماما 20% من وحدات الدراسة على ذلك، في حين التزم 08% بالحياد غير أن 04% منهم غير موافق، أما 02% فكان رأيهم غير موافق تماما؛

– العبارة الثالثة (03): وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام السيولة الجاهزة بنسبة 64%، ووافق تماما 20% من وحدات الدراسة، أما 10% فكان رأيهم غير موافق تماما، 04% منهم كان رأيهم محايد بالإضافة إلى 02% غير موافق تماما؛

– العبارة الرابعة (04): وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من جودة الأرباح وذلك بالتأكد من أن التدفق النقدي ناتج عن الأنشطة التشغيلية بنسبة 60% وكذا وافق تماما 20% من وحدات الدراسة، وبلغت نسبة المحايدين 18% و02% لم يوافقوا على ذلك تماما؛

– العبارة الخامسة (05): وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من الفترة التي يتحول فيها الزبائن والحسابات الملحقة إلى سيولة، أي الفترة التي يتم فيها بيع المخزون وتحصيل السيولة من الزبائن بنسبة 62% كما وافق تماما على ذلك 18% من وحدات الدراسة، أما 16% منهم كان لهم رأي محايد، في بلغت نسبة الذين لم يوافقوا تماما 04%؛

– العبارة السادسة (06): وافقت النسبة الأكبر من وحدات الدارسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتقييم سياسة الائتمان والتحصيل للمؤسسة حيث بلغت نسبة 68% وكذا وافق تماما ما نسبته 16%، أما 10% فكانوا محايدين و06% لم يوافقوا على ذلك؛

– العبارة السابعة (07): كانت النسبة الأكبر من وحدات الدراسة هي التي وافقت على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من كفاءة المؤسسة في إدارة وبيع المخزون، والفترة التي يتحول فيها المخزون السلعي إلى مبيعات والتي بلغت نسبة 60% في حين وافقت تماما 30% منهم، أما 06% فكان لهم رأي محايد، وتساوت النسبة 02% بين غير موافق وغير موافق تماما؛

– العبارة الثامنة (08): وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتحقق من مساهمة كل دينار مستثمر في إجمالي الأصول لتوليد المبيعات السنوية الصافية بنسبة 68%، وكذا 16% كان لهم رأي محايد، فيما مثلت نسبة 08% الذين كان لهم رأي موافق تماما، أما 06% فكان رأيهم غير موافق وكان 02% رأيهم غير موافق تماما؛

– العبارة التاسعة (09): وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل عند استحقاقها باستخدام السيولة الجاهزة بنسبة 60%، ووافق تماما 20% من وحدات الدراسة، أما 16% فكان رأيهم محايد، 02% منهم كان رأيهم غير موافق و02% غير موافق تماما.

2. التحليل الاحصائي لنتائج المحور الثاني:

يلخص الجدول الموالي التحليل الاحصائي لنتائج عبارات المحور الثاني.

الجدول رقم (16): تحليل اتجاهات إجابات وحدات الدراسة للمحور الثاني

المحور الثاني:							
العبارات			درجة الموافقة				
			موافق تماما	مواف ق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتحقق من كون حجم الديون مناسب لتمويل إجمالي أصول المؤسسة.	N	12	21	12	03	02
		%	24	42	24	06	04
02	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من درجة اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة لتسديد ديونها.	N	07	34	05	02	02
		%	14	68	10	04	04
03	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من التوازن الموجود بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.	N	10	26	12	01	01
		%	20	52	24	02	02
04	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية طويلة الاجل، باستخدام القدرة على التمويل الذاتي.	N	09	29	11	00	01
		%	18	58	22	00	02
05	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية طويلة الاجل، باستخدام القدرة على التمويل الذاتي.	N	15	25	07	02	01
		%	30	50	14	04	02

06	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية، أي استبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الاعمال.	N	07	32	09	01	01
		%	14	64	18	02	02
07	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تحقيق الربح من خلال الأنشطة التي تقوم بها.	N	12	28	08	01	01
		%	24	56	16	02	02
08	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من أن أصول المؤسسة المستغلة تحقق ربحية معقولة.	N	05	34	09	01	01
		%	10	68	18	02	02
09	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح.	N	08	28	10	03	01
		%	16	56	20	06	02
10	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتحقق من معدل الربح الصافي الذي يجنيه المستثمرون من استثمار أموالهم كمردود على مخاطراتهم في توظيف أموالهم.	N	05	24	18	02	01
		%	10	48	36	04	02

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان.

من الجدول السابق يتضح أن:

– العبارة الأولى: وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتحقق من كون حجم الديون مناسب لتمويل إجمالي أصول المؤسسة بنسبة 42%، وتساوا أراء وحدات دراسة بنسبة 24% لكل من محايد وموافق تماما، 06% منهم كان رأيهم غير موافق و02% غير موافق تماما؛

– العبارة الثانية: وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من درجة اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة لتسديد ديونها بنسبة 68%، وكذا وافق 14% من وحدات الدراسة، وتمثلت نسبة 10% الذين كان لهم رأي محايد، أما 04% فكان رأيهم غير موافق وكان 04% رأيهم غير موافق تماما؛

– العبارة الثالثة: وافقت النسبة الأكبر من وحدات الدارسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من التوازن الموجود بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة حيث بلغت نسبة 52% أما 24% فكانوا محايدين ووافق تماما ما نسبته 20%، و02% لم يوافقوا على ذلك و02% لم يوافقوا تماما؛

– العبارة الرابعة: وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية طويلة الاجل، باستخدام القدرة على التمويل الذاتي بنسبة 58%، وكذا 22% كان لهم رأي محايد، فيما مثلت نسبة 18% الذين كان لهم رأي موافق تماما، أما 02% فكان رأيهم غير موافق تماما؛

– العبارة الخامسة: وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية طويلة الاجل، باستخدام القدرة على التمويل الذاتي بنسبة 50%، ونلاحظ كذلك أن نسبة 30% من وحدات الدراسة وافقوا تماما، وما نسبته 14% من وحدات الدراسة محايدون، في حين 04% منهم لم يوافقوا و02% لم يوافقوا تماما؛

– العبارة السادسة: وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية، أي استبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الاعمال بنسبة 64%، ونلاحظ كذلك أن نسبة 14% من وحدات الدراسة وافقوا تماما، وما نسبته 02% من وحدات الدراسة غير موافقون و02% لم يوافقوا تماما، في حين 18% منهم التزموا الحياد؛

– العبارة السابعة: وافقت النسبة الأكبر من وحدات الدارسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تحقيق الربح من خلال الأنشطة التي تقوم بها حيث بلغت نسبة 56% وكذا وافق تماما ما نسبته 24%، أما 16% فكانوا محايدين و02% لم يوافقوا على ذلك بالإضافة الى 02% لم يوافقوا تماما؛

– العبارة الثامنة: وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من أن أصول المؤسسة المستغلة تحقق ربحية معقولة بنسبة 68%، كما وافق تماما 10% من وحدات الدراسة، في حين 18% منهم التزموا بالحياد، وما نسبته 02% من كان رأي غير موافق، اما 02% فكان رأيهم غير موافق تماما؛

– العبارة التاسعة: وافق أكثرية وحدات الدراسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح بنسبة 56%، وكذا وافق تماما 16% من وحدات الدراسة على ذلك، في حين التزم 20% بالحياد غير أن 06% منهم غير موافق، أما 02% فكان رأيهم غير موافق تماما؛

– العبارة العاشرة: كانت النسبة الأكبر من وحدات الدراسة هي التي وافقت على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتحقق من معدل الربح الصافي الذي يجنيه المستثمرون من استثمار أموالهم كمردود على مخاطراتهم في توظيف أموالهم نسبة 48%، أما 36% فكان لهم رأي محايد في حين وافقت تماما 10% منهم، و04% كان رأيهم غير موافق و02% غير موافق تماما.

3.التحليل الاحصائي لنتائج المحور الثالث:

يلخص الجدول الموالي التحليل الاحصائي لنتائج عبارات المحور الثالث.

الجدول رقم (17): تحليل اتجاهات إجابات وحدات الدراسة للمحور الثالث

المحور الأول:							
العبارات			درجة الموافقة				
			موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على نسبة من الأرباح السنوية.	N	08	26	11	04	01
		%	16	52	22	08	02
02	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من القيمة التي يضيفها السوق للسهم العادي قياسا بما هو مسجل كقيمة دفترية.	N	08	22	18	02	00
		%	16	44	36	04	00

03	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من حجم التدفق النقدي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل كل دينار من سعر السهم.	N	07	23	18	01	01
		%	14	46	36	02	02
04	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مصادر التمويلي الذاتي.	N	10	25	15	00	00
		%	20	50	30	00	00
05	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مدى تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة.	N	09	28	10	02	01
		%	18	56	20	04	02
06	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على فائض الأصول المتداولة على الأموال الخاصة.	N	06	23	16	04	00
		%	12	46	32	08	00
07	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مجموع الأصول المتداولة.	N	09	29	12	00	00
		%	18	58	24	00	00
08	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على الموارد التي تزيد مدة الدورة الواحدة التي تحتاجها المؤسسة.	N	09	27	13	01	00
		%	18	54	26	02	00
09	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالحكم على قدرة المؤسسة على استخدام سيولتها النقدية لمواجهة استحقاقات الخزينة قصيرة الاجل.	N	16	25	08	01	00
		%	32	50	16	02	00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان.

من الجدول السابق يتضح أن:

– العبارة الأولى: وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على نسبة من الأرباح السنوية بنسبة 52%، ونلاحظ كذلك أن نسبة 16% من وحدات الدراسة وافقوا تماما، وما نسبته 22% من وحدات الدراسة محايدون، في حين 08% منهم لم يوافقوا و02% لم يوافقوا تماما؛

– العبارة الثانية: كانت النسبة الأكبر من وحدات الدراسة هي التي وافقت على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من القيمة التي يضيفها السوق للسهم العادي قياسا بما هو مسجل كقيمة دفترية نسبة 44%، أما 36% فكان لهم رأي محايد في حين وافقت تماما 16% منهم، و04% كان رأيهم غير موافق؛

– العبارة الثالثة: وافقت النسبة الأكبر من وحدات الدارسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من حجم التدفق النقدي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل كل دينار من سعر السهم حيث بلغت نسبة 46% وكذا وافق تماما ما نسبته 14%، أما 36% فكانوا محايدين و02% لم يوافقوا على ذلك بالإضافة الى 02% لم يوافقوا تماما؛

– العبارة الرابعة: وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مصادر التمويلي الذاتي بنسبة 50%، ووافق تماما 20% من وحدات الدراسة، أما 30% فكان رأيهم محايد؛

– العبارة الخامسة: وافقت النسبة الأكبر من وحدات الدارسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مدى تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة حيث بلغت نسبة 56% أما 20% فكانوا محايدين ووافق تماما ما نسبته 18%، و04% لم يوافقوا على ذلك و02% لم يوافقوا تماما؛

– العبارة السادسة: وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على فائض الأصول المتداولة على الأموال الخاصة بنسبة 46%، كما وافق تماما 12% من وحدات الدراسة، في حين 32% منهم التزموا بالحياد، وما نسبته 08% من كان رأي غير موافق؛

– العبارة السابعة: افق الأكثرية من وحدات الدراسة على تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مجموع الأصول المتداولة بنسبة 58%، وكذا 24% كان لهم رأي محايد، فيما مثلت نسبة 18% الذين كان لهم رأي موافق تماما؛

– العبارة الثامنة: كانت النسبة الأكبر من وحدات الدراسة هي التي وافقت على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على الموارد التي تزيد مدة الدورة الواحدة التي تحتاجها المؤسسة والتي بلغت نسبة 54% في حين وافقت تماما 18% منهم، أما 26% فكان لهم رأي محايد، و02% كان رأيهم غير موافق؛

– العبارة التاسعة: وافق الأكثرية من وحدات الدراسة على أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالحكم على قدرة المؤسسة على استخدام سيولتها النقدية لمواجهة استحقاقات الخزينة قصيرة الاجل بنسبة 50%، ونلاحظ كذلك أن نسبة 32% من وحدات الدراسة وافقوا بشدة، وما نسبته 02% من وحدات الدراسة غير موافقون، في حين 16% منهم التزموا الحياد.

ثانيا: الأهمية النسبية لعبارات محاور الاستبيان

يتم مناقشة نتائج التحليل الاحصائي من خلال قياس مدى الأهمية النسبية لكل عبارة من عبارات المحورين وذلك بالاستعانة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

1. مناقشة نتائج المحور الأول:

يوضح الجدول الموالي الأهمية النسبية لعبارات المحور الأول وترتيب كل عبارة.

الجدول رقم (18): الأهمية النسبية لعبارات المحور الأول

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتب العبارات
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على مجموع الأصول الجارية.	3.940	0.890	05
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية.	3.940	0.767	06
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام السيولة الجاهزة.	3.900	0.909	07

تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من جودة الأرباح وذلك بالتأكد من ان التدفق النقدي ناتج عن الأنشطة التشغيلية.	3.960	0.755	03
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من الفترة التي يتحول فيها الزبائن والحسابات الملحقة الى سيولة، أي الفترة التي يتم فيها بيع المخزون وتحصيل السيولة من الزبائن.	3.860	0.833	08
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتقييم سياسة الائتمان والتحصيل للمؤسسة.	3.940	0.712	04
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من كفاءة المؤسسة في إدارة وبيع المخزون، والفترة التي يتحول فيها المخزون السلعي إلى مبيعات.	4.140	0.783	01
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتحقق من مساهمة كل دينار مستثمر في إجمالي الأصول لتوليد المبيعات السنوية الصافية.	3.740	0.777	09
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بمراقبة كفاءة المؤسسة في إدارة رأس المال العامل وقدرتها على سداد التزاماتها للموردين.	3.980	0.795	02
المـــــــحـــــــور الأول	3.933	0.526	–

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة باستعمال المساعد الإحصائي الذكي والمبينة في الملحق رقم (09).

يتبين من الجدول السابق أن اتجاهات وحدات الدراسة حول عبارات البحث تؤول جميعها إلى الإيجاب، وتم تسجيل أعلى اتجاه على مستوى العبارة " تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من كفاءة المؤسسة في إدارة وبيع المخزون، والفترة التي يتحول فيها المخزون السلعي إلى مبيعات " بمتوسط حسابي 4.140، وانحراف معياري 0.783، كما تم تسجيل أقل اتجاه على مستوى العبارة " تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتحقق من مساهمة كل دينار مستثمر في إجمالي الأصول لتوليد المبيعات السنوية الصافية " بمتوسط حسابي 3.740 وانحراف معياري 0.777.

2. مناقشة نتائج المحور الثاني:

يوضح الجدول الموالي الأهمية النسبية لعبارات المحور الثاني وترتيب كل عبارة.

الجدول رقم (19): الأهمية النسبية لعبارات المحور الثاني

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتب العبارات
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتحقق من كون حجم الديون مناسب لتمويل إجمالي أصول المؤسسة.	3.760	1.021	08
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من درجة اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة لتسديد ديونها.	3.840	0.866	06
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من التوازن الموجود بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.	3.860	0.833	04

تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية طويلة الأجل، باستخدام القدرة على التمويل الذاتي.	3.900	0.763	03
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها، أي بمجموع المصادر المالية الداخلية المتولدة من النشاط.	4.020	0.892	01
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية، أي استبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الاعمال.	3.860	0.756	05
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تحقيق الربح من خلال الأنشطة التي تقوم بها.	3.980	0.820	02
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من أن أصول المؤسسة المستغلة تحقق ربحية معقولة.	3.820	0.720	07
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح.	3.740	0.965	09
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتحقق من معدل الربح الصافي الذي يجنيه المستثمرون من استثمار أموالهم كمردود على مخاطراتهم في توظيف أموالهم.	3.600	0.808	10
المـــــــحـــــــور الـــثـــانـــــي	3.838	0.519	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة باستعمال المساعد الإحصائي الذكي والمبينة في الملحق رقم (10).

يتبين من الجدول السابق أن اتجاهات وحدات الدراسة حول عبارات البحث تؤول جميعها إلى الإيجاب، وتم تسجيل أعلى اتجاه على مستوى العبارة " تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها، أي بمجموع المصادر المالية الداخلية المتولدة من النشاط " بمتوسط حسابي 4.020، وانحراف معياري 0.892، كما تم تسجيل أقل اتجاه على مستوى العبارة " تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتحقق من معدل الربح الصافي الذي يجنيه المستثمرون من استثمار أموالهم كمردود على مخاطراتهم في توظيف أموالهم " بمتوسط حسابي 3.600 وانحراف معياري 0.808.

3. مناقشة نتائج المحور الثالث:

يوضح الجدول الموالي الأهمية النسبية لعبارات المحور الثاني وترتيب كل عبارة.

الجدول رقم (20): الأهمية النسبية لعبارات المحور الثالث

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتب العبارات
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على نسبة من الأرباح السنوية.	3.720	0.904	06

تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من القيمة التي يضيفها السوق للسهم العادي قياسا بما هو مسجل كقيمة دفترية.	3.680	0.819	08
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من حجم التدفق النقدي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل كل دينار من سعر السهم.	3.700	0.763	07
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مصادر التمويلي الذاتي.	3.900	0.707	03
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مدى تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة.	3.840	0.842	05
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على فائض الأصول المتداولة على الأموال الخاصة.	3.620	0.805	09
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مجموع الأصول المتداولة.	3.940	0.652	02
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على الموارد التي تزيد مدة الدورة الواحدة التي تحتاجها المؤسسة.	3.880	0.718	04
تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالحكم على قدرة المؤسسة على استخدام سيولتها النقدية لمواجهة استحقاقات الخزينة قصيرة الاجل.	4.120	0.746	01
المحور الثالث	3.822	0.408	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة باستعمال المساعد الاحصائي الذكي والمبينة في الملحق رقم (11).

يتبين من الجدول السابق أن اتجاهات وحدات الدراسة حول عبارات البحث تؤول جميعها إلى الإيجاب، وتم تسجيل أعلى اتجاه على مستوى العبارة " تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالحكم على قدرة المؤسسة على استخدام سيولتها النقدية لمواجهة استحقاقات الخزينة قصيرة الاجل " بمتوسط حسابي 4.120، وانحراف معياري 0.746، كما تم تسجيل أقل اتجاه على مستوى العبارة " تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على فائض الأصول المتداولة على الأموال الخاصة " بمتوسط حسابي 3.620 وانحراف معياري 0.805.

المطلب الثالث: اختبار الفروض ومناقشة النتائج

بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي ومناقشتها سيتم في هذا المطلب اختبار صدق فروض الدراسة، وأيضا تحليل فوارق هذه الفروض حسب متغير التخصص والمستوى العلمي، الوظيفة والخبرة المهنية مع مناقشة النتائج في كل خطوة.

أولا: عرض نتائج اختبار فروض الدراسة ومناقشتها

خصص هذا الجزء لاختبار صحة فروض الدراسة، كما يلي:

1. اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية على أن "تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة"، ومن أجل اختبار هذه الفرضية يعاد صياغتها إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) كما يلي:

- **الفرضية الصفرية (H_0):** لا تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة عند مستوى دلالة (0.05) من وجهة نظر وحدات الدراسة؛
- **الفرضية البديلة (H_1):** تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة عند مستوى ودلالة (0.05) من وجهة نظر وحدات الدراسة.

الجدول رقم (21): نتائج اختبار الفرضية الأولى

المحور الأول: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة						
درجة الحرية = 49 = (01–50)						
مجال الدقة						
index	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	النسبية الإحصائية للاختبار T-test	النتيجة عند مستوى الدلالة 0.05	الدلالة
العبارة 01	3.940	0.890	موافق	15.412	0.000	دال
العبارة 02	3.940	0.767	موافق	17.887	0.000	دال
العبارة 03	3.900	0.909	موافق	14.778	0.000	دال
العبارة 04	3.960	0.755	موافق	18.360	0.000	دال
العبارة 05	3.860	0.833	موافق	15.784	0.000	دال
العبارة 06	3.940	0.712	موافق	19.274	0.000	دال
العبارة 07	4.140	0.783	موافق	19.333	0.000	دال
العبارة 08	3.740	0.777	موافق	15.825	0.000	دال
العبارة 09	3.980	0.795	موافق	17.608	0.000	دال
المحور الاول	3.933	0.526	موافق	25.991	0.000	دال

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بالمساعد الإحصائي الذكي والمبينة في الملحق رقم (06).

من خلال النتائج الموضحة أعلاه في الجدول يتبين أن قيمة (**T-test**) المحسوبة بلغت (25.991) عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة الحرية 49، وأن قيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة (**T**) المحسوبة بلغت (**Sig**=0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 بالإضافة إلى أن الاتجاه موافق أي دال إحصائيا وهذا كله

يقودنا إلى رفض الفرضية الصفرية **(H_0)** ونقبل الفرضية البديلة **(H_1)** "**تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة**"، عند مستوى ودلالة (0.05) من وجهة نظر وحدات الدراسة.

2. اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية على أن "تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مديونية ومردودية المؤسسة"، ومن أجل اختبار هذه الفرضية يعاد صياغتها إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) كما يلي:

- **الفرضية الصفرية (H_0):** لا يقوم التدقيق الداخلي بالرقابة على مديونية ومردودية المؤسسة عند مستوى ودلالة (0.05) من وجهة نظر وحدات الدراسة؛
- **الفرضية البديلة (H_1):** تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مديونية ومردودية المؤسسة عند مستوى ودلالة (0.05) من وجهة نظر وحدات الدراسة.

الجدول رقم (22): نتائج اختبار الفرضية الثانية

المحور الثاني: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مديونية ومردودية المؤسسة						
درجة الحرية = **49** = (**01–50**)						
index	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**الاتجاه**	**النسبية الإحصائية للاختبار T–test**	**النتيجة عند مستوى الدلالة 0.05**	**الدلالة**
العبارة 01	3.760	1.021	موافق	12.184	0.000	دال
العبارة 02	3.840	0.866	موافق	15.030	0.000	دال
العبارة 03	3.860	0.833	موافق	15.784	0.000	دال
العبارة 04	3.900	0.763	موافق	17.616	0.000	دال
العبارة 05	4.020	0.892	موافق	16.015	0.000	دال
العبارة 06	3.860	0.756	موافق	17.392	0.000	دال
العبارة 07	3.980	0.820	موافق	17.066	0.000	دال
العبارة 08	3.820	0.720	موافق	17.882	0.000	دال
العبارة 09	3.740	0.965	موافق	12.751	0.000	دال
العبارة 10	3.600	0.808	موافق	14.000	0.000	دال
المحور الثاني	3.838	0.519	موافق	25.043	0.000	دال

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بالمساعد الإحصائي الذكي والمبينة في الملحق رقم (06).

من خلال النتائج الموضحة أعلاه في الجدول يتبين أن قيمة (**T-test**) المحسوبة بلغت (25.043) عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة الحرية 49، وأن قيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة (**T**) المحسوبة بلغت (**Sig**=0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 بالإضافة إلى أن الاتجاه موافق أي دال إحصائيا وهذا كله يقودنا إلى رفض الفرضية الصفرية (**H_0**) ونقبل الفرضية البديلة (**H_1**) " تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مديونية ومردودية المؤسسة"، عند مستوى ودلالة (0.05) من وجهة نظر وحدات الدراسة.

3. اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية على أن "تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي"، ومن أجل اختبار هذه الفرضية يعاد صياغتها إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) كما يلي:

- **الفرضية الصفرية (H_0):** لا تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي عند مستوى ودلالة (0.05) من وجهة نظر وحدات الدراسة؛
- **الفرضية البديلة (H_1):** تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي عند مستوى ودلالة (0.05) من وجهة نظر وحدات الدراسة.

الجدول رقم (23): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المحور الثالث: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي						
درجة الحرية = 49 = (01-50)						
index	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**الاتجاه**	**النسبية الإحصائية للاختبار T-test**	**النتيجة عند مستوى الدلالة 0.05**	**الدلالة**
العبارة 01	3.720	0.904	موافق	13.448	0.000	دال
العبارة 02	3.680	0.819	موافق	14.502	0.000	دال
العبارة 03	3.700	0.763	موافق	15.762	0.000	دال
العبارة 04	3.900	0.707	موافق	19.000	0.000	دال
العبارة 05	3.840	0.842	موافق	15.457	0.000	دال
العبارة 06	3.620	0.805	موافق	14.224	0.000	دال
العبارة 07	3.940	0.652	موافق	21.045	0.000	دال
العبارة 08	3.880	0.718	موافق	18.508	0.000	دال
العبارة 09	4.120	0.746	موافق	20.091	0.000	دال
المحور الثالث	3.822	0.408	موافق	31.550	0.000	دال

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بالمساعد الإحصائي الذكي والمبينة في الملحق رقم (06).

من خلال النتائج الموضحة أعلاه في الجدول يتبين أن قيمة (**T-test**) المحسوبة بلغت (31.550) عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة الحرية 49، وأن قيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة (**T**) المحسوبة بلغت (**Sig**=0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 بالإضافة إلى أن الاتجاه موافق أي دال إحصائيا وهذا كله يقودنا إلى رفض الفرضية الصفرية (**H_0**) ونقبل الفرضية البديلة (**H_1**) " تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مديونية ومردودية المؤسسة"، عند مستوى ودلالة (0.05) من وجهة نظر وحدات الدراسة.

ثانيا: تحليل فوارق فروض الدراسة

يتم في الآتي تحليل فوارق فروض الدراسة باستعمال اختبار أنوفا كما يلي:

1. اختبار مدى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية اتجاه متغيرات المراقبة في المحور الأول

- **اختبار الفوارق ذات دلالة إحصائية لمتغير الوظيفة:**

- **الفرضية الصفرية (H_0):** لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين المهنيين والأكاديميين حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة؛
- **الفرضية البديلة (H_1):** توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين المهنيين والأكاديميين حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة.

للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المهنيين والأكاديميين حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة، تم استخدام تحليل الفرق (T-test) وذلك بسبب وجود مجموعتين فقط للمقارنة، نتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (24): اختبار أنوفا للفوارق بين مختلف الوظائف للمهنيين والأكاديميين للمحور الأول

محاور الاستبيان	T	P-Val
المحور الأول: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة	2.290	0.030

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بالمساعد الإحصائي الذكي والمبينة في الملحق رقم (15).

من نتائج الجدول السابق يتبين أن قيمة الاختبار (T-test) 2.290بمستوى دلالة (0.000) أصغر من (0.05)، وبناء على ذلك **يتم رفض** الفرضية الصفرية (H_0) **وقبول** الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على أنه توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين المهنيين والأكاديميين حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة، لذلك يمكن القول أن اختلاف الوظائف يؤثر على آراء وحدات الدراسة.

- **اختبار وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغير التخصص**

- **الفرضية الصفرية (H_0):** لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف التخصصات حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة؛

- **الفرضية البديلة (H_1):** توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف التخصصات حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة.

للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات مختلف التخصصات حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة، تم استخدام اختبار التباين الأحادي (**ANOVA**)، نتائج الاختبار موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (25): اختبار أنوفا للفوارق بين التخصص للمحور الأول

محاور الاستبيان	F	P-Val
المحور الأول: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة	0.916	0.407

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بالمساعد الإحصائي الذكي والمبينة في الملحق رقم (16).

من نتائج الجدول السابق الذي يظهر وجود فوارق ذات دلالة عند مستوى معنوية 0.05 على مستوى المحور الأول، بناء على ذلك **يتم قبول** الفرضية الصفرية (H_0) والتي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين التخصصات حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة، أي أن المستوى العلمي لا يؤثر على آراء وحدات الدراسة.

- **اختبار وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغير المؤهل العلمي:**

- **الفرضية الصفرية (H_0):** لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف المؤهلات العلمية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة؛
- **الفرضية البديلة (H_1):** توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف المؤهلات العلمية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة.

للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين مختلف المؤهلات العلمية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة، تم استخدام اختبار التباين الأحادي (**ANOVA**)، نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (26): اختبار أنوفا للفوارق للمؤهل العلمي للمحور الأول

محاور الاستبيان	F	P-Val
المحور الأول: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة	0.755	0.560

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بالمساعد الإحصائي الذكي والمبينة في الملحق رقم (17).

من نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا عدم وجود فوارق ذات دلالة عند مستوى معنوية 0.05 على مستوى المحور الأول، بناء على ذلك **يتم قبول** الفرضية الصفرية (H_0) والتي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية

عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف المؤهلات العلمية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة، أي أن المؤهل العلمي لا يؤثر على آراء وحدات الدراسة.

- **اختبار وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغير الخبرة المهنية:**

- **الفرضية الصفرية (H_0):** لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف الخبرات المهنية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة؛
- **الفرضية البديلة (H_1):** توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف الخبرات المهنية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة.

للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين مختلف الخبرات المهنية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة، تم استخدام اختبار التباين الأحادي (**ANOVA**)، نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (27): اختبار أنوفا للفوارق بين الخبرات المهنية للمحور الأول

محاور الاستبيان	F	P-Val
المحور الأول: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة	1.148	0.340

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بالمساعد الإحصائي الذكي والمبينة في الملحق رقم (18).

من نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا عدم وجود فوارق ذات دلالة عند مستوى معنوية 0.05 على مستوى المحور الأول، بناء على ذلك **يتم قبول** الفرضية الصفرية (H_0) والتي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف الخبرات المهنية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة، أي أن الخبرة المهنية لا تؤثر على آراء وحدات الدراسة.

2. اختبار مدى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية اتجاه متغيرات المراقبة في المحور الثاني

- **اختبار الفوارق ذات دلالة إحصائية لمتغير الوظيفة:**

- **الفرضية الصفرية (H_0):** لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين المهنيين والأكاديميين حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية؛
- **الفرضية البديلة (H_1):** توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين المهنيين والأكاديميين حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية.

للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المهنيين والأكاديميين حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية، تم استخدام تحليل الفرق (T-test) وذلك بسبب وجود مجموعتين فقط للمقارنة، نتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (28): اختبار أنوفا للفوارق بين مختلف الوظائف للمهنيين والأكاديميين للمحور الثاني

محاور الاستبيان	T	P-Val
المحور الثاني: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية	1.920	0.060

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بالمساعد الإحصائي الذكي والمبينة في الملحق رقم (19).

من نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا عدم وجود فوارق ذات دلالة عند مستوى معنوية 0.05 على مستوى المحور الأول، بناء على ذلك **يتم قبول** الفرضية الصفرية (H_0) والتي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين الوظائف حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية لذلك يمكن القول أن اختلاف الوظائف لا يؤثر على آراء وحدات الدراسة.

- **اختبار وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغير التخصص**

- **الفرضية الصفرية (H_0):** لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف التخصصات حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية؛
- **الفرضية البديلة (H_1):** توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف التخصصات حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية.

للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات مختلف التخصصات حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية، تم استخدام اختبار التباين الأحادي (**ANOVA**)، نتائج الاختبار موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (29): اختبار أنوفا للفوارق بين التخصص للمحور الثاني

محاور الاستبيان	F	P-Val
المحور الثاني: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية	0.573	0.568

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بالمساعد الإحصائي الذكي والمبينة في الملحق رقم (20).

من نتائج الجدول السابق الذي يظهر عدم وجود فوارق ذات دلالة عند مستوى معنوية 0.05 على مستوى المحور الأول، بناء على ذلك **يتم قبول** الفرضية الصفرية (H_0) والتي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين التخصصات حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية، أي أن التخصص لا يؤثر على آراء وحدات الدراسة.

- **اختبار وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغير المؤهل العلمي:**

- **الفرضية الصفرية (H_0):** لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف المؤهلات العلمية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية؛

- **الفرضية البديلة (H_1):** توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف المؤهلات العلمية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية.

للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين مختلف المؤهلات العلمية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية، تم استخدام اختبار التباين الأحادي (**ANOVA**)، نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (30): اختبار أنوفا للفوارق للمؤهل العلمي للمحور الثاني

محاور الاستبيان	F	P-Val
المحور الثاني: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية	0.509	0.730

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بالمساعد الإحصائي الذكي والمبينة في الملحق رقم (21).

من نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا عدم وجود فوارق ذات دلالة عند مستوى معنوية 0.05 على مستوى المحور الأول، بناء على ذلك **يتم قبول** الفرضية الصفرية (H_0) والتي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف المؤهلات العلمية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية، أي أن المؤهل العلمي لا يؤثر على آراء وحدات الدراسة..

- **اختبار وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغير الخبرة المهنية:**

- **الفرضية الصفرية (H_0):** لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف الخبرات المهنية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية؛
- **الفرضية البديلة (H_1):** توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف الخبرات المهنية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية.

للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين مختلف الخبرات المهنية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية، تم استخدام اختبار التباين الأحادي (**ANOVA**)، نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (31): اختبار أنوفا للفوارق بين الخبرات المهنية للمحور الثاني

محاور الاستبيان	F	P-Val
المحور الثاني: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية	0.676	0.571

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بالمساعد الإحصائي الذكي والمبينة في الملحق رقم (22).

من نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا عدم وجود فوارق ذات دلالة عند مستوى معنوية 0.05 على مستوى المحور الأول، بناء على ذلك **يتم قبول** الفرضية الصفرية (H_0) والتي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية

عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف الخبرات المهنية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية، أي أن الخبرة المهنية لا تؤثر على آراء وحدات الدراسة.

3. اختبار مدى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية اتجاه متغيرات المراقبة في المحور الثالث

- **اختبار الفوارق ذات دلالة إحصائية لمتغير الوظيفة:**

- **الفرضية الصفرية (H_0):** لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين المهنيين والأكاديميين حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي؛
- **الفرضية البديلة (H_1):** توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين المهنيين والأكاديميين قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي.

للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المهنيين والأكاديميين حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي، تم استخدام تحليل الفرق (T-test) وذلك بسبب وجود مجموعتين فقط للمقارنة، نتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (32): اختبار أنوفا للفوارق بين مختلف الوظائف للمهنيين والأكاديميين للمحور الثالث

محاور الاستبيان	T	P-Val
المحور الثالث: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي	1.100	0.280

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بالمساعد الإحصائي الذكي والمبينة في الملحق رقم (23).

من نتائج الجدول السابق يتبين لنا عدم وجود فوارق ذات دلالة عند مستوى معنوية 0.05 على مستوى المحور الأول، بناء على ذلك **يتم قبول** الفرضية الصفرية (H_0) والتي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين المهنيين والأكاديميين حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي.

- **اختبار وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغير التخصص**

- **الفرضية الصفرية (H_0):** لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف التخصصات حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي؛
- **الفرضية البديلة (H_1):** توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف التخصصات حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي.

للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات مختلف التخصصات حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي، تم استخدام اختبار التباين الأحادي (**ANOVA**)، نتائج الاختبار موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (33): اختبار أنوفا للفوارق بين التخصص للمحور الثالث

محاور الاستبيان	F	P-Val
المحور الأول: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي	0.256	0.775

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بالمساعد الإحصائي الذكي والمبينة في الملحق رقم (24).

من نتائج الجدول السابق الذي يظهر عدم وجود فوارق ذات دلالة عند مستوى معنوية 0.05 على مستوى المحور الأول، بناء على ذلك **يتم قبول** الفرضية الصفرية (H_0) والتي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين التخصصات حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي، أي أن التخصصات لا يؤثر على آراء وحدات الدراسة.

- **اختبار وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغير المؤهل العلمي:**

- **الفرضية الصفرية (H_0):** لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف المؤهلات العلمية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي؛
- **الفرضية البديلة (H_1):** توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف المؤهلات العلمية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي.

للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين مختلف المؤهلات العلمية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي، تم استخدام اختبار التباين الأحادي (**ANOVA**)، نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (34): اختبار أنوفا للفوارق للمؤهل العلمي للمحور الثالث

محاور الاستبيان	F	P-Val
المحور الثالث: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي	0.682	0.608

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بالمساعد الإحصائي الذكي والمبينة في الملحق رقم (25).

من نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا عدم وجود فوارق ذات دلالة عند مستوى معنوية 0.05 على مستوى المحور الأول، بناء على ذلك **يتم قبول** الفرضية الصفرية (H_0) والتي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف المؤهلات العلمية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي.

- **اختبار وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغير الخبرة المهنية:**

- **الفرضية الصفرية (H_0):** لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف الخبرات المهنية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي؛

- **الفرضية البديلة (H_1):** توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف الخبرات المهنية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي.

للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين مختلف الخبرات المهنية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي، تم استخدام اختبار التباين الأحادي (**ANOVA**)، نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (35): اختبار أنوفا للفوارق بين الخبرات المهنية للمحور الثالث

محاور الاستبيان	F	P-Val
المحور الأول: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي	1.261	0.299

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان والمعالجة بالمساعد الإحصائي الذكي والمبينة في الملحق رقم (26).

من نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا عدم وجود فوارق ذات دلالة عند مستوى معنوية 0.05 على مستوى المحور الأول، بناء على ذلك **يتم قبول** الفرضية الصفرية (H_0) والتي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين مختلف الخبرات المهنية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي.

خلاصة الفصل الثاني:

تم في هذا الفصل إسقاط الجوانب النظرية على الجوانب التطبيقية للدراسة، وذلك من خلال الأداة الإحصائية المتمثلة في الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة مكونة من 50 فرداً مهنياً وأكاديمياً للإجابة على أسئلة المحاور الثلاثة، حيث تم في المبحث الأول استخدام مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية، التي تم من خلالها معالجة بيانات الاستبيان وذلك باستخدام المساعد الإحصائي الذكي.

يتناول الجزء الثاني من هذا الفصل عرض وتحليل وتفسير النتائج التي تم الحصول عليها من خلال التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام التكرارات والنسب المئوية وكذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ولاختبار مدى موثوقية أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي شملت عليها الدراسة تم استخدام اختبار الصدق والثبات ألفا كرونباخ ومعامل الارتباط بيرسون، كما تم اختبار مدى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية باستخدام تحليل الفرق (T-Test) للمقارنة بين مجموعتين، واختبار التباين الأحادي (ANOVA) للمقارنة بين ثلاث مجموعات أو أكثر، حيث تم التوصل إلى أن المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لوحدات الدراسة المتمثلة في المهنة، التخصص، المؤهل العلمي والخبرة المهنية، لا تؤثر على آراءهم، ومن ثم اختبار صحة فرضيات الدراسة باستخدام(T-Test) ، حيث كانت نتائج الفرضيات الثلاث دالة إحصائيا ذات الاتجاه "موافق" لذلك كانت النتيجة النهائية وهي اتفاق آراء معظم وحدات الدراسة على أن للتدقيق الداخلي دور في تحسين الأداء المالي.

الخاتمة

- **تمهيد:**

سعت هذه الدراسة إلى إبراز دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية واعتمادا على المناقشة والتحليل الذي تضمنه الجانب النظري وتحليل البيانات في الجزء التطبيقي من مخرجات استمارة الاستبيان تبين أن لوظيفة التدقيق الداخلي أثر إيجابي على النسب والمؤشرات المالية، كما أن له أهمية كبيرة في المؤسسة وقد حظي باهتمام متزايد من قبل المهنيين الممارسين لمهنة التدقيق والمستفيدين من خدمتها خاصة المؤسسة لما لها من أهمية في تقليل المخاطر وزيادة للأداء المالي في المؤسسة.

ولتحديد دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي تم إعداد هذه الدراسة من خلال فصلين، حيث تناول الفصل الأول الجزء النظري للدراسة وتم التعرف فيه على الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة، في حين خصص الفصل الثاني للجانب التطبيقي وذلك باستقصاء مجموعة من المهنيين والأكاديميين مما سمح بقياس مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة وكذلك الإجابة على فروض الدراسة المطروحة سابقا، وفي الأخير تم التوصل لجملة من النتائج والتوصيات.

- **اختبار فروض الدارسة:** من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولة للإجابة على الإشكالية تم التوصل إلى ما يلي:

– **الفرضية الأولى:** يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال الرقابة على نسب السيولة ونسب النشاط

توصلت الدراسة إلى إثبات الصحة الفرضية البديلة التي تنص على مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال الرقابة على نسب السيولة ونسب النشاط، وذلك انطلاقا من نتائج الدراسة التطبيقية عن طريق اختبار t–test لدراسة اتجاه آراء وحدات الدراسة، حيث تساهم هذه النسب في إعطاء معلومات تفصيلية عن الوضع المالي للمؤسسة، فهي تساعد في معرفة القدرة المالية للمؤسسة والتدفقات النقدية ناتجة من عناصر الأصول المتداولة، ومعرفة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة أصولها لتعظيم قيمة الأرباح، وتجنب الوقوع في العسر المالي.

– **الفرضية الثانية:** يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال الرقابة على نسب المديونية ونسب المردودية

تم التأكد من صحة هذه الفرضية من خلال موافقة غالبية وحدات الدراسة عليها، وذلك عبر اختبارها وتحليلها باستخدام اختبار t–test، حيث أن المؤسسة يتم الحكم عليها بمدى قدرتها على تحقيق نتائج إيجابية بفعالية واستغلال الموارد المتاحة لها بأفضل شكل ممكن يسمح لها بتحقيق أهدافها، بالإضافة إلى تجنب الاحتفاظ بسيولة مرتفعة والتي تعد دليل على الأموال المعطلة والبحث عن فرص جديدة للاستثمار والتضحية بالربح الحالي مقابل أرباح مستقبلية.

- **الفرضية الثالثة:** يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال الرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن

يمكن اعتبار هذه الفرضية صحيحة من خلال فحصها وتحليلها واختبار آراء وحدات الدراسة باستخدام اختبار t-test، حيث أن مؤشرات الأداء المالي تبين مدى كفاءة المؤسسة وفعاليتها من خلال مساهمة هذه المؤشرات في تحديد مستوى الأداء والأوضاع المالية، وهذا ما ينعكس على اهتمام المستثمرين الحالين والمرتقبين.

- **نتائج الدراسة:** أضفرت الدراسة على جملة من النتائج، أهمها:

النتائج النظرية:

- يساهم التدقيق الداخلي في اكتشاف الثغرات الموجودة في الأداء المالي وتصحيحها والسعي لتحقيق أهداف المسطرة من خلال تقرير المدقق الداخلي الذي يكون بمثابة مرجع للمسيرين، استناد المدققون على معايير التدقيق الداخلي عند قيامهم بمهامهم؛

- يعمل التدقيق الداخلي على تحسين مؤشرات الأداء المالي، ويعزز قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية؛

- يساهم الأداء المالي في تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية بتدنية التكاليف وتعظيم الإرادات بصفة مستمرة لتحقيق أهدافها التي تتمثل في التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء؛

- يساهم المدقق الداخلي في تقليل الأخطار المتوقعة من خلال تحليل المخاطر المالية للمؤسسة مما يساعد في تحسين الأداء المالي؛

- يساهم التدقيق الداخلي في تحسين النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف بغية دعم وتعزيز نقاط القوة، ومحاولة التخلص من نقاط الضعف لتحسين هاته النسب والمؤشرات المالية؛

- يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي عن طريق منع الأخطاء والإسراف، وتقديم نصائح وتوصيات لاتخاذ قرارات سليمة أو تصحيح القرارات المتخذة.

النتائج التطبيقية:

1. **حسب الفرضيات:**

- تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال الرقابة على نسب السيولة، حيث توفر معلومات تفصيلية عن الوضع المالي للمؤسسة، مما يساعد في معرفة القدرة المالية والتدفقات النقدية الناتجة من عناصر الأصول المتداولة؛

- تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال الرقابة على نسب النشاط، حيث تساعد في معرفة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة أصولها لتعظيم قيمة الأرباح وتجنب الوقوع في العسر المالي؛

– تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال الرقابة على نسب المديونية، حيث يتم الحكم على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج إيجابية بفعالية واستغلال الموارد المتاحة لها بأفضل شكل ممكن لتحقيق أهدافها؛

– تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال الرقابة على نسب المردودية، مما يساعد المؤسسة على تجنب الاحتفاظ بسيولة مرتفعة التي تدل على وجود أموال معطلة، واستثمار الأموال بشكل أفضل لتحقيق عوائد أعلى حتى لو تطلب ذلك التضحية ببعض الأرباح الحالية من أجل تحقيق مكاسب مالية أكبر في المستقبل؛

– تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال الرقابة على نسب السوق، حيث أن مؤشرات التوازن المالي تبين مدى كفاءة المؤسسة وفعاليتها، ومن خلال مراقبة تطورات السوق وسلوكياتها المالية وتحليل أداء المؤسسة مقارنة بالمتنافسين في السوق، مما يسمح باتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة وتعزيز اهتمام المستثمرين الحاليين والمحتملين وتحقيق التنافسية المستدامة؛

– تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال الرقابة على مؤشرات التوازن، وذلك من خلال تحديد مستوى الأداء والأوضاع المالية مما ينعكس إيجابيا على ثقة المستثمرين وإقبالهم على الاستثمار كما توفر رؤية شاملة ومفصلة عن الوضع المالي للمؤسسة واستدامة أدائها المالي.

2.حسب اختبار الفروق:

المحور الأول:

– يؤثر اختلاف الوظائف على آراء وحدات الدراسة، حيث تم إيجاد فوارق ذات دلالة إحصائية بين المهنيين والأكاديميين حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة؛

– لا يؤثر المستوى العلمي على آراء وحدات الدراسة، حيث لم يتم إيجاد فوارق ذات دلالة إحصائية بين التخصصات حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة؛

– لا تؤثر المؤهل العلمي على آراء وحدات الدراسة، حيث لم يتم إيجاد فوارق ذات دلالة إحصائية بين مختلف الوظائف حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة؛

–لا تؤثر الخبرة المهنية على آراء وحدات الدراسة، حيث لم يتم إيجاد فوارق ذات دلالة إحصائية بين مختلف الخبرات المهنية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة.

المحور الثاني:

–لا يؤثر اختلاف الوظائف على آراء وحدات الدراسة، حيث لم يتم إيجاد فوارق ذات دلالة إحصائية بين الوظائف حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية؛

–لا يؤثر التخصص على آراء وحدات الدراسة، حيث لم يتم إيجاد فوارق ذات دلالة إحصائية بين التخصصات حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية؛

-لا يؤثر المؤهل العلمي على آراء وحدات الدراسة، حيث لم يتم إيجاد فوارق ذات دلالة إحصائية بين مختلف المؤهلات العلمية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية؛

-لا تؤثر الخبرة المهنية على آراء وحدات الدراسة، حيث لم يتم إيجاد فوارق ذات دلالة إحصائية بين مختلف الخبرات المهنية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب المردودية والمديونية.

المحور الثالث:

-لا يؤثر اختلاف الوظائف على آراء وحدات الدراسة، حيث لم يتم إيجاد فوارق ذات دلالة إحصائية بين المهنيين والأكاديميين حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي؛

-لا تؤثر التخصصات على آراء وحدات الدراسة، حيث لم يتم إيجاد فوارق ذات دلالة إحصائية بين التخصصات حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي؛

-لا يؤثر المؤهل العلمي على آراء وحدات الدراسة، حيث لم يتم إيجاد فوارق ذات دلالة إحصائية بين مختلف المؤهلات العلمية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي؛

-لا تؤثر الخبرة المهنية على آراء وحدات الدراسة، حيث لم يتم إيجاد فوارق ذات دلالة إحصائية بين مختلف الخبرات المهنية حول قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي.

- **الاقتراحات:** هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن تقديمها في مجال التدقيق الداخلي والأداء المالي:
  - التدريب المستمرة لتعزيز كفاءة المدققين الداخليين؛
  - تفعيل وظيفة التدقيق الداخلي بالمؤسسة لتحسين الشفافية في التقارير المالية وزيادة الثقة بين الأطراف؛
  - الاهتمام بدور وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
- **آفاق الدارسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذه الدراسة، فأن هذه الأخيرة لا تخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن تكون هذه الدراسة جسر يربط بين دراسات سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، ودراسات مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:
  - استقلالية المدققين وأثرها على نزاهة وموضوعية التقارير المالية؛
  - تبني المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وتأثيره على جودة وموثوقية التدقيق المالي؛
  - تطبيق التكنولوجيا الحديثة في عمليات التدقيق الداخلي وأثرها على دقة النتائج المالية؛
  - تقييم المخاطر المالية في المؤسسة ودور التدقيق الداخلي في الحد منها.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. امين السيد احمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، مصر، 2007.
2. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.
3. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الاعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض،2000.
4. شيخه خميسي، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
5. طارق عبد العال حمادة، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، مصر،2006.
6. طواهر محمد التهامي وصديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات – الإطار النظري والممارسة التطبيقية** –، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
7. عبد الحميد محمد الشواربي ومحمد عبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، منشأة المعارف، مصر،2007.
8. عبد الكريم بوحفص، **الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويا وباستخدام spss**، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
9. عبد الوهاب نصر علي والسيد شحاتة، **التسويات الجردية واعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
10. فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، ط1، دار الكتاب الجامعي، فلسطين،2008.
11. محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية الحديثة**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2013.
12. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير–تحليل مالي** –، دار المحمدية العامة، الجزائر،2000.
13. نور الدين احمد قايد، **التدقيق المحاسبي**، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
14. وصفي عبد الكريم الكساسبة، **تحسين فعالية الأداء المالي المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات**، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان,2011.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. إسماعيل بوغالي، **أثر استخدام معايير التدقيق الداخلي الدولية على فعالية حوكمة شركات المساهمة الجزائرية–دراسة ميدانية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة، مراجعة وتدقيق، جامعة الجزائر03، 2020/2019.

2. أولاد البركة أم كلثوم وبن عيسى سمية، دور **التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة – دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز– سونلغاز**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016/2015.

3. بكة تقي الدين، **دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية– دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ورقلة–**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018/2017.

4. بن عبد الرحمان ذهبيه، **دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الاداء المالي على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الوراق المالية حالة عينة من الشركات المدرجة في السوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة 2005–2009 ورقلة**، أطروحة ماجستير، تخصص مالية الاسواق، جامعة قاصدي مرباح،2012/2011.

5. بو شريحة خالد بن الوليد، **آليات تطبيق التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2017/2016.

6. ددان عبد العالي، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج لإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية–دراسة بورصتي الجزائر وباريس–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر,2007/2006.

7. شرفي حمزة وحسناوي عبد الحفيظ، **مساهمة معيار التدقيق الداخلي 700 في الرفع من جودة تقرير المدقق الخارجي، –دراسة حالة استقصائية لعينة من المهنيين والأكاديميين–**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2022/2021.

8. طالية فارس وعربي محمد، **أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2020/2019.

9. عليلش فلة والعبادية عبد القادر وقنيش سعيد، **الخصائص السيكو مترية لقياس الرضا المهني لدى عينة من عمال قبل التشغيل**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تحليل المعطيات الكمية والكيفية جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم–، 2019/2018.

10. فاتح غلاب، **تطور وظيفة التدقيق في مجال حكومة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة دراسة لبعض المؤسسات الصناعية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، 2011/2010.

11. نور الهدى سلمى وعبير فتاح، **دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر ،2019/ 2020.

12. نسرين رايس وحنان حمزة، **دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص مالية مؤسسة، جامعة العربي تبسي، 2017/2016.

ثالثا: المطبوعات العلمية محكمة

1. بو حفص رواني، **مطبوعة محكمة حول التدقيق المالي والمحاسبي**، جامعة غرداية، 2018.
2. رحالي بلقاسم، **مطبوعة علمية محكمة في الإحصاء**، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج،2019.
3. ماهر محمد عواد العمري، **مطبوعة محكمة حول البحث الارتباطي**، الجامعة المستنصرية، 2017/2016.
4. محمد رزقي، **مطبوعة علمية محكمة حول التسيير المالي**، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر،2023.

رابعا: المجلات والملتقيات العلمية

1.إبراهيم عبد موسى السعبري ويزيد عائد مردان، **القيمة العادلة واستعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الكوفة، العدد 25، 2012، ص235.

2.احمد عبد الله دعاس، **إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي_ دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية**، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، العدد01، 2010.

3.إسماعيل محمد النحيوي ومحمد صالح أبو غولة، **دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي**، المؤتمر الأكاديمي الأول لدراسة الاقتصاد والأعمال التوجيهات الحديثة للعلوم الاقتصادية ودورها في العلوم المستدامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ليبيا، 2017.

4. سبتي إسماعيل، **تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي–دراسة حالة مؤسسة ملبنة التل بسطيف للفترة 2014–2016**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد34، 2018.

5. عباس عبد الأمير ياسين الحسيني، **دور الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي للوحدات الخدمية–دراسة تطبيقية في دائرة صحة بابل**–مجلة الغري كلية الإدارة والاقتصاد، العدد03، 2022.

6. عقاري مصطفى، **المعيار المحاسبي الدولي01 عرض القوائم المالية**، مجلة أبحاث اقتصادية ودولية، العدد 01، 2007.

7. محمد الصالح أبو غولة وإسماعيل محمد، **دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي**، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأكاديمي الأول لدراسات الاقتصاد والاعمال التوجيهات الحديثة للعلوم الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة، جامعة مصرانه، مصرانه، ليبيا، 2017.

8. مهدي ثامر محمد، **أثر استخدام الحاسب الالكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد04، 2010.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1. محمد تيسير، محمد تيسير، **علوم الإحصاء وطرق جمع البيانات**، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 01/22/2022، 05/06/2024 الساعة16:13 مساء، **/معامل-ألفا-كرونباخ/blog.ajsrp.com**.

المراجع باللغة الاجنبية

1. Alain Capiez, **Élément de gestion financière**, Masson, 4ed, Paris, 1994.
2. Michel Gervais, **Contrôle de gestion**, Ed Economica, 7ed, Paris, 2000.
3. Shelby D. Hant and Robert M. Morgan, **The Comparative Advantage of Competition**, Journal of Marketing, No 2, 1995.

الملاحق

الملحق رقم (01): الاستبيان في صورته المقدمة لوحدات الدراسة

	استبيان علمي موجه إلى الأكاديميين والمهنيين **حول دور وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي**	

يعد الاستبيان الذي بين أيديكم جزءا من مشروع مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر تخصص: محاسبة وجباية معمقة، بعنوان **"دور وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي (دراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين)"**، والمعلومات التي يحتويها هذا الاستبيان تعتبر ضرورية، لهذا نرجو من سيادتكم الإجابة عن جميع هذه الأسئلة بكل عناية ووضوح، ونحيطكم علماً أن إجابتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

معلـــومات عـــــامة عن المستجوب

الرجاء اختيار الإجابة المناسبة

الوظيفة	أكاديمي	
	مهني	

التخصص	التدقيق	
	المالية	
	محاسبة	

المؤهل العلمي	ليسانس	
	ماستر	
	ماجستير	
	دكتوراه	
	شهادات اخرى	

الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	
	بين 5-10 سنوات	
	بين 11-15 سنوات	
	أكثر من 15 سنة	

الرجاء اختيار الإجابة المناسبة

المحور الأول: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة						
الرقم	**العبارات**	**موافق تماما**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق تماما**

01	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الاجل بالاعتماد على مجموع الأصول الجارية.					

02	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الاجل باستخدام الأصول الجارية.					
03	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل عند استحقاقها باستخدام السيولة الجاهزة.					
04	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من جودة الأرباح وذلك بالتأكد من ان التدفق النقدي ناتج عن الأنشطة التشغيلية.					
05	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من الفترة التي يتحول فيها الزبائن والحسابات الملحقة الى سيولة، أي الفترة التي يتم فيها بيع المخزون وتحصيل السيولة من الزبائن.					
06	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتقييم سياسة الائتمان والتحصيل للمؤسسة.					
07	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من كفاءة المؤسسة في إدارة وبيع المخزون، والفترة التي يتحول فيها المخزون السلعي الى مبيعات.					
08	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتحقق من مساهمة كل دينار مستثمر في إجمالي الأصول لتوليد المبيعات السنوية الصافية.					
09	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بمراقبة كفاءة المؤسسة في إدارة رأس المال العامل وقدرتها على سداد التزاماتها للموردين.					

المحور الثاني: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مديونية ومردودية المؤسسة

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتحقق من كون حجم الديون مناسب لتمويل اجمالي أصول المؤسسة.					
02	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من درجة اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة لتسديد ديونها.					
03	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من التوازن الموجود بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.					
04	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية طويلة الاجل، باستخدام القدرة على التمويل الذاتي.					
05	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها، أي بمجموع المصادر المالية الداخلية المتولدة من النشاط.					

06	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية، أي استبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الاعمال.					
07	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من قدرة المؤسسة على تحقيق الربح من خلال الأنشطة التي تقوم بها.					
08	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من أن أصول المؤسسة المستغلة تحقق ربحية معقولة.					
09	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح.					
10	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتحقق من معدل الربح الصافي الذي يجنيه المستثمرون من استثمار أموالهم كمردود على مخاطراتهم في توظيف أموالهم.					
المحور الثالث: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي						
الرقم	**العبارات**	**موافق تماما**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق تماما**
01	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على نسبة من الأرباح السنوية.					
02	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من القيمة التي يضيفها السوق للسهم العادي قياسا بما هو مسجل كقيمة دفترية.					
03	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من حجم التدفق النقدي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل كل دينار من سعر السهم.					
04	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مصادر التمويلي الذاتي.					
05	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مدى تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة.					
06	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على فائض الأصول المتداولة على الأموال الخاصة.					
07	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مجموع الأصول المتداولة.					
08	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على الموارد التي تزيد مدة الدورة الواحدة التي تحتاجها المؤسسة.					
09	تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالحكم على قدرة المؤسسة على استخدام سيولتها النقدية لمواجهة استحقاقات الخزينة قصيرة الاجل.					

الملحق رقم: (02) جدول التكرارات لمتغير الوظيفة

Index	التكرارات	النسب المئوية
2	38	76.000
1	12	24.000

الملحق رقم: (03) جدول التكرارات لمتغير التخصص

Index	التكرارات	النسب المئوية
3	28	56.000
2	17	34.000
1	5	10.000

الملحق رقم: (04) جدول التكرارات لمتغير المؤهل العلمي

Index	التكرارات	النسب المئوية
1	23	46.000
2	19	38.000
4	7	14.000
3	1	2.000

الملحق رقم: (05) جدول التكرارات لمتغير الخبرة المهنية

Index	التكرارات	النسب المئوية
4	25	50.000
2	11	22.000
3	9	18.000
1	5	10.000

الملحق رقم: (06) مستخرج المساعد الاحصائي الذكي لمعامل ألفا كرونباخ للمحور الاول

Index	المحور الاول :دور وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على سيولة ونشاط المؤسسة
الفا كرونباخ	0.832
مجال الثقة	[0.753 0.894]

الملحق رقم: (07) مستخرج المساعد الاحصائي الذكي لمعامل ألفا كرونباخ للمحور الثاني

Index	المحور الثاني :دور وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على مديونية ومردودية المؤسسة
ألفا كرونباخ	0.814
مجال الثقة	[0.726 0.882]

الملحق رقم: (08) مستخرج المساعد الاحصائي الذكي لمعامل ألفا كرونباخ للمحور الثالث

Index	المحور الثالث :دور وظيفة التدقيق الداخلي بالرقابة على نسب السوق ومؤشرات التوازن المالي
ألفا كرونباخ	0.673
مجال الثقة	[0.518 0.794]

الملحق رقم (09): المتوسطات الحسابية واختبار ت للمحور الاول

Index	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	قيمة اختبار ت	مستوى دلالة ت	الدلالة
S01	3.940	0.890	موافق	15.412	0.000	دال
S02	3.940	0.767	موافق	17.887	0.000	دال
S03	3.900	0.909	موافق	14.778	0.000	دال
S04	3.960	0.755	موافق	18.360	0.000	دال
S05	3.860	0.833	موافق	15.784	0.000	دال
S06	3.940	0.712	موافق	19.274	0.000	دال
S07	4.140	0.783	موافق	19.333	0.000	دال
S08	3.740	0.777	موافق	15.825	0.000	دال
S09	3.980	0.795	موافق	17.608	0.000	دال
االمحور الاول	3.933	0.526	موافق	25.991	0.000	دال

الملحق رقم (10) المتوسطات الحسابية واختبار ت للمحور الثاني

Index	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	قيمة اختبار ت	مستوى دلالة ت	الدلالة
Y01	3.760	1.021	موافق	12.184	0.000	دال
Y02	3.840	0.866	موافق	15.030	0.000	دال
Y03	3.860	0.833	موافق	15.784	0.000	دال
Y04	3.900	0.763	موافق	17.616	0.000	دال
Y05	4.020	0.892	موافق	16.015	0.000	دال
Y06	3.860	0.756	موافق	17.392	0.000	دال
Y07	3.980	0.820	موافق	17.066	0.000	دال
Y08	3.820	0.720	موافق	17.882	0.000	دال
Y09	3.740	0.965	موافق	12.751	0.000	دال
Y10	3.600	0.808	موافق	14.000	0.000	دال
المحور الثاني	3.838	0.519	موافق	25.043	0.000	دال

الملحق رقم (11) المتوسطات الحسابية واختبار ت للمحور الثالث

Index	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	قيمة اختبار ت	مستوى دلالة ت	الدلالة
X01	3.720	0.904	موافق	13.448	0.000	دال
X02	3.680	0.819	موافق	14.502	0.000	دال
X03	3.700	0.763	موافق	15.762	0.000	دال
X04	3.900	0.707	موافق	19.000	0.000	دال
X05	3.840	0.842	موافق	15.457	0.000	دال
X06	3.620	0.805	موافق	14.224	0.000	دال
X07	3.940	0.652	موافق	21.045	0.000	دال
X08	3.880	0.718	موافق	18.508	0.000	دال
X09	4.120	0.746	موافق	20.091	0.000	دال
المحور الثالث	3.822	0.408	موافق	31.550	0.000	دال

الملحق رقم (12): الارتباط بين الدرجة الكلية للمقياس والفقرات المكونة له للمحور الاول

	X	Y	method	alternative	n	r	CI95%	p-unc	BF10	power
0	المحور الأول	S01	pearson	two-sided	50	0.7178	[0.55,0.83]	0.0000	3.163e+06	1.0000
1	المحور الأول	S02	pearson	two-sided	50	0.7656	[0.62,0.86]	0.0000	1.212e+08	1.0000
2	المحور الأول	S03	pearson	two-sided	50	0.6686	[0.48,0.8]	0.0000	1.522e+05	0.9999
3	المحور الأول	S04	pearson	two-sided	50	0.5928	[0.38,0.75]	0.0000	3849.752	0.9971
4	المحور الأول	S05	pearson	two-sided	50	0.5940	[0.38,0.75]	0.0000	4039.856	0.9972
5	المحور الأول	S06	pearson	two-sided	50	0.5949	[0.38,0.75]	0.0000	4191.686	0.9972
6	المحور الأول	S07	pearson	two-sided	50	0.6786	[0.49,0.8]	0.0000	2.68e+05	0.9999
7	المحور الأول	S08	pearson	two-sided	50	0.6776	[0.49,0.8]	0.0000	2.532e+05	0.9999
8	المحور الأول	S09	pearson	two-sided	50	0.5986	[0.38,0.75]	0.0000	4916.968	0.9976

الملحق رقم (13): الارتباط بين الدرجة الكلية للمقياس والفقرات المكونة له للمحور الثاني

	X	Y	method	alternative	n	r	CI95%	p-unc	BF10	power
0	المحور الثاني	Y01	pearson	two-sided	50	0.6412	[0.44,0.78]	0.0000	3.573e+04	0.9995
1	المحور الثاني	Y02	pearson	two-sided	50	0.5135	[0.27,0.69]	0.0001	205.985	0.9752
2	المحور الثاني	Y03	pearson	two-sided	50	0.5506	[0.32,0.72]	0.0000	733.428	0.9899
3	المحور الثاني	Y04	pearson	two-sided	50	0.6388	[0.44,0.78]	0.0000	3.169e+04	0.9995
4	المحور الثاني	Y05	pearson	two-sided	50	0.6332	[0.43,0.77]	0.0000	2.4e+04	0.9993
5	المحور الثاني	Y06	pearson	two-sided	50	0.5390	[0.31,0.71]	0.0001	486.029	0.9864
6	المحور الثاني	Y07	pearson	two-sided	50	0.7400	[0.58,0.84]	0.0000	1.548e+07	1.0000
7	المحور الثاني	Y08	pearson	two-sided	50	0.6306	[0.43,0.77]	0.0000	2.12e+04	0.9992
8	المحور الثاني	Y09	pearson	two-sided	50	0.6233	[0.42,0.77]	0.0000	1.494e+04	0.9990
9	المحور الثاني	Y10	pearson	two-sided	50	0.6306	[0.43,0.77]	0.0000	2.119e+04	0.9992

الملحق رقم (14): الارتباط بين الدرجة الكلية للمقياس والفقرات المكونة له للمحور الثالث

	X	Y	method	alternative	n	r	CI95%	p-unc	BF10	power
0	المحور الثالث	X01	pearson	two-sided	50	0.5685	[0.34,0.73]	0.0000	1438.379	0.9938
1	المحور الثالث	X02	pearson	two-sided	50	0.4230	[0.16,0.63]	0.0022	16.671	0.8771
2	المحور الثالث	X03	pearson	two-sided	50	0.4368	[0.18,0.64]	0.0015	23.362	0.8994
3	المحور الثالث	X04	pearson	two-sided	50	0.6831	[0.5,0.81]	0.0000	3.498e+05	0.9999
4	المحور الثالث	X05	pearson	two-sided	50	0.5224	[0.29,0.7]	0.0001	275.603	0.9797
5	المحور الثالث	X06	pearson	two-sided	50	0.4936	[0.25,0.68]	0.0003	111.034	0.9624
6	المحور الثالث	X07	pearson	two-sided	50	0.5809	[0.36,0.74]	0.0000	2353.008	0.9957
7	المحور الثالث	X08	pearson	two-sided	50	0.4128	[0.15,0.62]	0.0029	13.146	0.8589
8	المحور الثالث	X09	pearson	two-sided	50	0.6519	[0.46,0.79]	0.0000	6.153e+04	0.9997

الملحق رقم (15): اختبار الفروق حسب الوظيفة للمحور الاول

power	BF10	cohen-d	CI95%	p-val	alternative	dof	T	index
0.540	2.395	0.700	[0.3 6.1]	0.030	two-sided	21.350	2.290	T-test

الملحق رقم (16): اختبار الفروق حسب التخصص للمحور الاول

np2	p-unc	F	ddof2	ddof1	Source	index
0.038	0.407	0.916	47	2	التخصص	0

الملحق رقم (17): اختبار الفروق حسب المؤهل العلمي للمحور الاول

np2	p-unc	F	ddof2	ddof1	Source	index
0.063	0.560	0.755	45	4	المؤهل العلمي	0

الملحق رقم (18): اختبار الفروق حسب الخبرة للمحور الاول

np2	p-unc	F	ddof2	ddof1	Source	index
0.070	0.340	1.148	46	3	الخبرة	0

الملحق رقم (19): اختبار الفروق حسب الوظيفة للمحور الثاني

power	BF10	cohen-d	CI95%	p-val	alternative	dof	T	index
0.290	1.323	0.480	[-0.14 5.07]	0.060	two-sided	33.970	1.920	T-test

الملحق رقم (20): اختبار الفروق حسب التخصص للمحور الثاني

np2	p-unc	F	ddof2	ddof1	Source	index
0.024	0.568	0.573	47	2	التخصص	0

الملحق رقم (21): اختبار الفروق حسب المؤهل العلمي للمحور الثاني

np2	p-unc	F	ddof2	ddof1	Source	index
0.043	0.730	0.509	45	4	المؤهل العلمي	0

الملحق رقم (22): اختبار الفروق حسب الخبرة للمحور الثاني

np2	p-unc	F	ddof2	ddof1	Source	index
0.042	0.571	0.676	46	3	الخبرة	0

الملحق رقم (23): اختبار الفروق حسب الوظيفة للمحور الثالث

power	BF10	cohen-d	CI95%	p-val	alternative	dof	T	index
0.170	0.512	0.330	[-1.09 3.55]	0.280	two-sided	21.490	1.100	T-test

الملحق رقم (24): اختبار الفروق حسب التخصص للمحور الثالث

np2	p-unc	F	ddof2	ddof1	Source	index
0.011	0.775	0.256	47	2	التخصص	0

الملحق رقم (25): اختبار الفروق حسب المؤهل العلمي للمحور الثالث

np2	p-unc	F	ddof2	ddof1	Source	index
0.057	0.608	0.682	45	4	المؤهل العلمي	0

الملحق رقم (26): اختبار الفروق حسب الخبرة للمحور الثالث

np2	p-unc	F	ddof2	ddof1	Source	index
0.076	0.299	1.261	46	3	الخبرة	0

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدارسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدارسة	49-01
المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي والأداء المالي	31-02
المطلب الأول: عموميات حول التدقيق	11-02
أولا: التطور التاريخي	05-03
ثانيا: مفهوم التدقيق	06-05
ثالثا: أهمية التدقيق	07-06
رابعا: أهداف التدقيق	08-07
خامسا: أنواع التدقيق	11-08
المطلب الثاني: الإطار العام للتدقيق الداخلي	18-11
أولا: تعريف التدقيق الداخلي	12-11
ثانيا: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي	13-12
ثالثا: معايير التدقيق الداخلي	15-13
رابعا: أنواع التدقيق الداخلي	15
خامسا: مراحل عملية التدقيق الداخلي	18-15
المطلب الثالث: مفاهيم نظرية حول الأداء المالي	30-19
أولا: مفهوم الأداء المالي	19
ثانيا: أهمية وأهداف الأداء المالي	20-19

ثالثا: النسب المالية	28-21
رابعا: مؤشرات التوازن المالي	30-29
خامسا: علاقة التدقيق الداخلي بالأداء المالي	31-30
المبحث الثاني: الدارسات السابقة	49-32
المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية	38-32
أولا: دراسة أولاد البركة أم كلثوم وبن عيسى سمية	33-32
ثانيا: دراسة شامي حليمة وبن يطو سمية	33
ثالثا: دراسة بكة تقي الدين	35-34
رابعا: دراسة نسرين رايس وحنان حمزة	35
المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية	41-38
أولا: دراسة لقمان عمر والعربي عباس	39-38
ثانيا: دراسة بو فنارة هاجر وسبتي اسماعيل	40-39
ثالثا: دراسة طارق محمد المومني ومحمود على الطهراوي	40
رابعا: دراسة زكريا عبدي ونبيل حمادي	41-40
المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية	47-43
أولا: دراسة Abdulkhaleq Husham yousif	43
ثانيا: دراسة ArzizehTiesieh Tapang and Eme joel Efiong	44
ثالثا: دراسة Nishaal Prasad	44
رابعا: دراسة Bett Catherine	45
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدارسة	90-45
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدارسة	57-51
المطلب الاول: الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية	51
أولا: اختيار وحدات عينة الدراسة	51
ثانيا: متغيرات الدراسة	51
المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات	57-52

أولا: تصميم الاستبيان المتعلق بالدراسة	52
ثانيا: الأساليب المستخدمة في تحليل نتائج الاستبيان	57-53
المبحث الثاني: المناقشة والنتائج	90-58
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة وتفسيرها	69-58
أولا: الخصائص العامة لعينة الدراسة	63-58
ثانيا: صدق وثبات الاستبيان	69-63
المطلب الثاني: عرض البيانات وتحليلها ومناقشة النتائج	79-70
أولا: التحليل الاحصائي لنتائج محاور الاستبيان	76-70
ثانيا: الأهمية النسبية لعبارات محاور الاستبيان	79-76
المطلب الثالث: اختبار الفروض ومناقشة النتائج	90-79
أولا: عرض نتائج اختبار فروض الدراسة ومناقشتها	83-79
ثانيا: تحليل فوارق فروض الدراسة	90-83
الخاتمة	96-92
قائمة المراجع	103-97
الملاحق	112-104
فهرس المحتويات	116-113